



كتب قومية



قضية الجلاء
وشورة ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٢



كتب فومية

قضية الجلاء
و
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

بقلم
رئيس عبد العزيز فرامى

تصدير

« أن وادي النيل لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية في مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذي تسنده قوى الاحتلال الأجنبي والمصالح الدولية الاستعمارية » .

« أن شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين في عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل في نضالنا الوطني » .

« أن الاستعمار الذي جلا عن أرضنا طبقا لاتفاق تم تنفيذه في يونيو سنة ١٩٥٦ ما لبث أن عاد في أكتوبر من العام نفسه متصورا أنه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين » .

« أن الهزيمة المبرزة التي منى بها الاستعمار في حرب السويس انضمت عصر المفامرات الاستعمارية المسلحة » .

الميثاق

مقدمة

ان يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ يمثل امسى مصائى الشعوب
بالحرية والكرامة والاستقلال .

ان هذا اليوم الخالد الذى يذكرنا بتطهر بلادنا من ادران الاحتلال
البريطانى فى عام ١٩٥٦ يعد انتصارا للمقاومة الشعبية وتويجا
للحركات والانتفاضات الوطنية التى قام بها الشعب المصرى ضد الغزاة
الذين كان الانجليز اخرهم .

ان تاريخ مصر كله صراع مع الغزاة الذين اخذوا مع الزمن يظهرن
فى صور شتى ، وبشت التاريخ ايضا ان مصر كانت دائما مقبرة لهؤلاء
الغزاة ! .

ومنذ سنة ١٧٩٨ تبلورت معاركنا ومقاومتنا فى صراعنا ضد
الفرنسيين والانجليز .

فلقد جاءت الحملة الفرنسية الى مصر ، وتعرضت لمقاومة الشعب
وثورانه المستمرة ودل ذلك على انبعث اليقظة الشعبية فى مصر .

ان تلك المعالفة القومية التى عجلت بنموها الحملة الفرنسية
هى نفسها التى وضعت للمسار الاول والاخير فى نمش الفيزو القرنى
لمصر .

واستغل محمد على هذه اليقظة الشعبية فى الوثوب الى اريكه
عرش مصر الا انه لم يؤمن بها الا بوصفها نقطة ولوب فحسب ، ولذا
لم يكد بتولى ولاية مصر حتى قلب لها ظهر المجن ، وطعننها من
الخلف !

وعندما تم لمحمد على تصفية الحركة القومية فى مصر بدا يستغل
امكالياتها فى بناء جيش قوى من اينائها ، ثم راح يجر هذا الجيش
العظيم الى مفاثراته الفردية التى لم يستهدف بها الا مطامعه وأحلامه
الشخصية .

واستيقظ الاستعمار الغربى المتربص بمصر على وقع اقدام الجيش
المصرى تزحف فى طريق من الانتصارات عبر الجزيرة العربية وبلاد الشام
والبلاد اليونانية والمورة وأوروبا نفسها .

وبدا الوحش الاستعماري يحس بخطورة قوة مصر ، فتصدى لها وفرض على مصر معاهدة لنسحق سنة ١٨٤٠ وفي الوقت نفسه بدأ الخطبوط الاستعمار الأوربي يلف أذرعه حول رقبة مصر ، ومن ثمة عانت مصر من سبب الاستيلاءات الأجنبية وشدة التدخل الأجنبي الذي سبب لها الشلل ، فلم تعد تستطيع أن تصرف شئونها بنفسها ، وكان للأزمة المالية التي تعرضت لها مصر أسوأ النتائج فيما وصلت إليه أحوالها في نهاية عهد اسماعيل الذي تميز عهده بالاستبداد والحكم المطلق .

وقام أبناء مصر ، وعزموا على نجدة الوطن من براثن الوحش الاستعماري . وهبت ثورة عرابي ، ثورة الشعب التي قادها عرابي ضد الاستبداد والتدخل الأجنبي .

وانتكتت هذه الانتفاضة الوطنية الباسلة من جراء طعنها من الخلف في التل الكبير .

وكانت هزيمة عرابي ايدانا بنزول ظلام الغزو البريطاني على مصر . وحاول هذا الاستعمار ان يخنق الروح القومية في مصر ، ولكن محاولاته ذهبت ادراج الرياح .

وتحطمت أحلام بريطانيا في مصر عندما بدأت نداءات مصطفى كامل الثورية تجلجل في آفاق مصر منادية بالجلاء والحياة الدستورية .

وبدا العرب يزحف على قلب الاحتلال وهو يشهد في الأفق الانطلاقة القومية الجديدة التي يقودها المثقفون من أبناء مصر أمثال محمد عبده وقاسم أمين ومصطفى كامل ولطفى السيد وسعد زغلول .

واراد « كرومر » ان يبك الدرع في قلب هذه الحركة الوطنية ؛ ومن لم انتهر لحظة من لحظات الاستعمار السوداء ونصب المشائق في دنشواي .

ولم تجزع الحركة الوطنية ولم ترتد عن مطلبها القومي ، بل تلقى مصطفى كامل القفاز وطاف بالعالم متحدثا عن افطع مأساة استعمارية جرت حوادثها في التاريخ .

وهيات تلك الحركات الوطنية الجري لانفجار موجة ثورية قامت في مصر سنة ١٩١٩ عقب الحرب العالمية الأولى الا أن تلك الثورة انتكست ، ولم تنجح فيما قامت من أجله .

ولم نفت النكسة من عزيمة الشعب ولم يستسلم للقوة القاهرة

فقامت الأمة بتنادى بالجلاء - وحدثت عدة مصادمات بين تلك القوى الوطنية وقوات الاحتلال .

وبدأت مصر تشهد سلسلة من المفاوضات العجيبة الفاشلة ، وفي سنة ١٩٣٦ تم توقيع معاهدة بين مصر وانجلترا . وكان سلب تلك المعاهدة يسلب مصر كل مظاهر الاستقلال التي نحت عليه مقدماتها ، وعلاوة على ذلك فقد تضمنت تلك المعاهدة شروطا مرهقة فرضتها انجلترا على مصر التي لم تكن طرفا حرا عند إبرام تلك المعاهدة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية وأخلصت مصر في الوفاء للحلفاء وكان من عوامل انتصارهم في هذه الحرب ما بدأ من تضحيات المصريين لقضية الحلفاء .

ويعزم ذلك لم تف بريطانيا بوعدها في شأن الجلاء . وظهر للعالم حقيقة العلاقات القائمة بين مصر وانجلترا التي تقوم حقا على أساس قوة الاحتلال .

وتملك السخط نفوس الجماهير وانفجر في شكل مصادمات عنيفة مع قوات الاحتلال ، واستشهد في الميدان كثير من أبناء الوطن .

واستمر الشعب في غلبانه ، وعاش الشعب في ثورة من الحقد والفضب على ضعف الحكام ووحشية الاستعمار وتلدائه .

ومن ثم ألغت الحكومة تحت ضغط الشعب معاهدة سنة ١٩٣٦ في أكتوبر سنة ١٩٥١ ولم تتخذ تلك الحكومة أي إجراء واجب لحماية الأهالي مما قد يحدث نتيجة لانقائها المعاهدة .

ولم تعترف بريطانيا بالانقضاء ، وقامت قوات الاحتلال بأعمال القتل والارهاب ضد الأهالي ، وقام الفدائيون بأعمال بطولية ضد الاحتلال .

وفجأة اشتعل حريق القاهرة ، وظهرت للشعب المقاسد المتفشي في كل جوانب الحياة المصرية ، وكانت تلك الفترة هي بداية النهاية للحكم المقاسد في مصر .

فبدأت الأمة تبحث عن منقذ لها من بين أبنائها .

وكان الله رحيما بهذه الأمة ، فلم يطل بها البحث .

ففي صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ أشرقت

شمس الثورة وهب على الشعب نسيم الحرية ، ورفع الشعب رأسه
أيداناً بالقضاء عهد الاستعباد .

وبدا الشعب يزحف نحو الاهداف المقدسة وامامه الطليعة الثورية،
ورأه الشعب معاركه في قوة وعزم « وكانت هذه المعارك في حقيقة
الامر حرباً واحدة هي حرب الاستقلال : فكان خلع الملك معركة في حرب
الاستقلال ، وكان القضاء على الاقطاع معركة في حرب الاستقلال ، وكان
القضاء على الاقطاع معركة في حرب الاستقلال ، وكان انهاء وجود
الاحزاب معركة في حرب الاستقلال » .

وتم للشعب النصر في معاركه ، وبدأت تلوح في الافق معركة
التصدي للاستعمار ، اذ انه لما تهاوت الدمي والاسنام أصبح الاستعمار
فاذا هو أمام الشعب وجهاً لوجه ، ولاحت المعركة بينهما على الافق ، بل
وقعت المعركة فعلاً على ارض منطقة القناة .

والحق انه منذ يناير سنة ١٩٥٣ حتى ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٤
لم تقف معركة الفدائيين ضد الاحتلال لحظة واحدة حتى قبل الانجليز
اتفاق الجلاء مكرهين لانهم شعروا بحرج موقفهم في منطقة القناة بعد
أن استطعنا أن نحيل حياتهم في المنطقة الى جحيم وسواد .

وهكذا استطعنا « بالأيدي المتحدة القوية وبالدم الزكي الذي
سأل في منطقة القناة » أن توقع اتفاقية الجلاء في يوم ١٩ من اكتوبر
سنة ١٩٥٤ .

وفي ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ تطهرت مصر من القوات المحتلة ،
وتنسم الشعب نسمة الحرية التي ملأت حياته بالفرحة والامل في الغد
الحر الذي سيبيته بارادته الثورية الحرة .

ولكن الاستعمار ما لبث ان عاد في اكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وكان
عدواناً ثلاثياً مجرماً حاول يستل نفوذه على مصر والمنطقة من جديد .
وتصدى الشعب للعدوان ، وحمل الشعب السلاح وقايل بشرى
وفداء .

وانتصر الحق والعدل والحرية وتقرر المصير بانتصارنا في معركة
السويس الخالدة وكانت معركة بورسعيد هي معركة العالم الحر كله ،
هي معركة العروبة .

وخرج الاستعمار من ارضنا الطيبة بجر اذيال الخيبة والفشل
وسقط العدوان ، ولم تكسب الدول المعتدية غير الكراهية والحق .

وسجل التاريخ في اشرف صفحاته وانضمها انتصار الشعب
إلى مقاومة وكفاح هذا الجيل من شعب مصر الذي كان على موعد
القدر ليفوز بالنصر المبين مرتين في عام واحد : عام ١٩٥٦ الفاصل
نضالنا القومي .

المؤلف

وفيق عبد العزيز فهمي

الباب الأول
الأطماع الاستعمارية في مصر

المشهد الأول

الحملة الفرنسية على مصر

بينما كانت مصر تئن تحت وطأة استبداد وظلام الغزو العثماني الذي جثم على أرضها وأفقدتها استقلالها في سنة ١٥١٧ ظهر في الأفق شيطان استعماري جديد ، هذا الشيطان هو الحملة الفرنسية التي استهدفت مصر والشام سنة ١٧٩٨ .

وقد كانت مصر دائما في صراع مع الشيطان الاستعماري : ففي الوقت الذي جاءت فيه الحملة الفرنسية الى مصر كانت الحياة في مصر حياة ظلم وقساد ، وكانت مصر قد فقدت استقلالها وأصبحت تسمن الأملاك العثمانية وفي تلك الفترة تحولت مصر الى غابة تحكمها وحوش ضاربة : كان المماليك يعتبرونها غنيمة سائفة ؛ وكان الصراع الرهيب بينهم على نصيب كل منهم في الغنيمة .

« وكانت أرواحنا وثرواتها وأراضيها هي الغنيمة » (١)

هكذا كانت مصر عند مجيء الحملة الفرنسية .

والحقيقة أن الحملة الفرنسية على مصر لم تكن هي بداية موجات الاستعمار الأوروبي التي تعرضت لها مصر .

أن تلك الحملة كانت إحدى حلقات الغزو الأوروبي لمصر ، هذا الغزو الاستعماري الذي بدأ بالحروب الصليبية العسكرية « التي جاءت مستترة وراء صليب المسيح وهي أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم » (٢) .

جاءت الحملة الفرنسية الى مصر نتيجة للتناقض الاستعماري

(١) جمال عبد الناصر - فلسفة الثورة .

(٢) جمال عبد الناصر - البثاق الوطني .

بين فرنسا وبين إنجلترا هذا التنافس الذي استمر من أواخر القرن السابع عشر الى القرن التاسع عشر .

« ولعل حملة بوناپرت على مصر هي التي كشفت النقلاب لأول مرة عن الصراع الذي قام بين الدول الأوروبية العظمى وأوضحت تماما كيف تبادر هذه الدول الى الاتحاد في جبهة واحدة ضد أية دولة أوروبية تحاول الاستئثار لنفسها بالسيطرة على مصر دون سائر الدول » (١) ٢

ذلك ان ساسة فرنسا قد اعتدوا الى ان أسلم طريق للقضاء على قوة بريطانيا انما هو هزيمتها في مستعمراتها الشرقية بقطع المواصلات البريطانية الى تلك المستعمرات فيكون ذلك كفيلا بالقضاء على تجارة بريطانيا .

وفي ١٢ من ابريل سنة ١٧٩٨ أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها في شأن انفاذ الحملة الى مصر تحت قيادة بوناپرت وبينت في مقدمة ذلك القرار اسباب الحملة بقولها :

ان حكومة الامارة لما راته من ان البكوات الممالك الذين استولوا على حكومة مصر قد اتصلوا بالانجليز بأمتن الروابط وجعلوا انفسهم تحت مطلق تصرفهم وانهم يرتكبون الاعمال العدائية والمظالم الفظيعة ضد الفرنسيين ويضطهدونهم وينهبون اموالهم ويمتدون على ارواحهم ، ولما كان من واجبا الحكومة ان تقتض من أعداء الجمهورية انما وجدوا واذ كانت الطريقة المنطوية على القدر التي استولت بها إنجلترا على رأس الرجاء الصالح قد جعلت وصول السفن الفرنسية الى الهند محفوف بالمصاعب من الطريق المعتادة فلذلك كله أصبح من المهم فتح طريق جديدة لقوات الجمهورية للوصول الى الهند .

ووصلت الحملة الى الاسكندرية في اوائل يوليو سنة ١٧٩٨ .

ومنذ دخلت الجيوش الفرنسية الغازية ارض مصر لم يترك لها الشعب المصري فرصة الا ناهضها ووقف في وجهها برغم الفارق الكبير بين القوتين .

ويقول الدكتور محمد انيس عن المقاومة الشعبية الرائعة التي وقفت في وجه الغزاة : « فحين نزل بمصر الغزو الفرنسي تناسى المصريون كراهتهم للحكام الظلمة من المالك والمماليك ووقفوا معهم جنبا الى جنب لمقاومة الغزاة ، ولم يكن من المعقول ان تصعد سيوف مراد ومعايكة امام قوات الفرنسيين وتنظيماتهم العسكرية الدقيقة فانهارت المقاومة الرسمية ، لتبدأ المقاومة الشعبية الصرفة ، واقول المقاومة

(١) محمد علي الفتيق - الشرق والغرب من الحروب الصليبية الى حرب السويس .

الشعبية لأن الذي قام بشورتي القاهرة الاولى والثانية ضد الحكم الفرنسي هم أهل القاهرة أنفسهم : فاولاد البلد من الحسينية والمعروف وباب الشعربة وخان الخليلي وبلاق وفتوات الاخطاط والحرارات هم الذين نظموا انفسهم ووضعوا الخطة واشتروا السلاح او خطفوه من الفرنسيين ، وهذا رد على الذين يدعون ان المشايخ والمماليك هم الذين كانوا يحرضون العامة ويشروهم على الفرنسيين . والحقيقة ان هؤلاء العامة هم الذين أجبروا المشايخ والمماليك في أكثر من مرة على الاشتراك في الثورة ، هذا عن موقف القاهرة من الحكم الفرنسي اما في الاقاليم فالحقيقة ان الامر لم يستتب مطلقا للفرنسيين هناك . ولم تجز على المصريين كل احابيل الفرنسيين » .

وكانت لثورات القاهرة ضد الفرنسيين صدى في الاقاليم فقلند قامت المقاومة في جميع بلاد الوجه البحري قاطبة وخاصة تلك البلاد التي على مقربة من القاهرة .

وبينما كانت المقاومة الشعبية تعيش انبل ساعات عمرها تجد ان المماليك كانوا يهربون من القاهرة الى اقاصى البلاد ويحملون معهم حليهم واموالهم تاركين الشعب وجهبا لوجه امام الجيش الفرنسي المنظم وعتاده الحديث .

ويعلق الأستاذ الراقص على موقف المماليك من المقاومة بقوله :

« وكان المماليك على عادتهم لم يستهدفوا مواجهة الجيش الفرنسي وتركوا عبء القتال على عاتق الأهالي ، فمقاومة المماليك قد تلاشت اذن امام الجيش الفرنسي ، على ان مقاومة الأهالي كانت اشد وأمكن وأعظم في اضعاف مركز الفرنسيين في الوجه القبلي » .

فشل الحملة الفرنسية :

هناك اسباب عدة لفشل الحملة الفرنسية التي جاءت الى مصر سنة ١٧٩٨ هـ ، والتي استهدفت غزو مصر وسورية وجعلها قاعدة لامبراطورية فرنسية في الشرق ، الا أنه مهما قيل من آراء في تفسير سبب تسليم الفرنسيين آخر الامر بجلاتهم عن مصر فإنه لا ينبغي تجاهل سبب هام في هذا التفسير وهو ادراك الفرنسيين تعذر يقاوم وسط شعب يعاديه ويخطف اسلحتهم ليحاربهم بها وينقص على من يصل الى ايديهم من جنود الاحتلال .

هذا بالإضافة الى ما قامت به بريطانيا من مناهضة الحملة

الفرنسية واحباط اهدافها : فقد قامت بريطانيا بتحطيم الاسطول
الفرنسي في موقعة « ابو قير » البحرية وساعد الانجليز والى عكا في حربه
سيد نابليون ، واشترك الانجليز مع العثمانيين في الحملات العسكرية
التي ناولت الفرنسيين في مصر حتى اجبرت الحملة على الجلاء عن مصر
سنة ١٨٠١ دون ان تحقق اهدافها السياسية التي جاءت من اجلها .

وبرغم ذلك القتل الذي منيت به حملة بوتابرت على مصر فان تلك
الحملة كان لها نتائج سياسية ودولية وعلمية واقتصادية خطيرة غيرت
من وجه الحياة في مصر والعالم العربي .

الفصل الثاني

التنلل البريطاني الاستعماري في مصر

كان من نتائج الحملة الفرنسية على مصر أن انجذبت انظار بريطانيا الى اجمية موقع مصر الجغرافي والاستراتيجي. ومنذ ذلك الوقت لم تار انجلترا جهدا في محاولة احتلال مصر او بسط نفوذها فيها او تقرير وتحقيق المركز الممتاز .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الاستعماري سعت بريطانيا بشتى الطرق حتى تحقق لها في سنة ١٨٨٢ احتلال مصر دعما لنفوذها الاستعماري وصيانة لامبراطوريتها في الهند .

اما كيف انتهى الامر باحتلال بريطانيا لمصر فهذا هو ما نوضحه فيما يلي :



اولا - سياسة بريطانيا في اثناء وجود الحملة الفرنسية في مصر :

علينا ايضا سبق ان الاسطول البريطاني قد حطم الاسطول الفرنسي في معركة « ابو قير البحرية » وقد دفع بريطانيا الى تعظيم هذا الاسطول وتقنها انه لو تمكن نابليون من اخضاع مصر وجعلها مستعمرة فرنسية فان ذلك كفيل بان يجعل فرنسا قادرة على طرد بريطانيا من البحر المتوسط وان يصبح الطريق الى الهند امام يونانرت سهلا .

لكل ذلك طار صواب الاستعمار البريطاني واستعد لناهضة حملة بونابرت .

وقد عملت بريطانيا على تاليب الراى العالمى ضد الحملة الفرنسية . تم قامت بعقد حلف بينها وبين كل من تركيا وروسيا ضد فرنسا وطلت بريطانيا تكيد لفرنسا حتى تم اها ما ارادت . فتم جلاء الفرنسيين عن مصر في سنة ١٨٠١ .

ثانياً - سياسة بريطانيا بعد خروج الحملة :

منذ جلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ وبريطانيا تحاول احتلال مصر ، كبعد خروج الفرنسيين من مصر تلكا الانجليز في الجلاء عن البلاد وطعموا في بسط نفوذهم على وادي النيل ، مستندين في بقائهم على الاتفاقية الموقعة بينهم وبين تركيا في ٥ من يناير سنة ١٧٩٩ الخاصة بضمان الحكومة البريطانية لسلامة املاك السلطة العثمانية بلا استثناء كما كانت قبل الحملة الفرنسية .

غير ان الانجليز وهم اهل دهاء وخداع توصلوا الى اتفاق الحقي بالاتفاقية السابقة ، ومضمون هذا الاتفاق ان الجيش الانجليزى لا يجلو عن مصر الا بعد استتباب الامن في ربوعها .

ومن هذا يبدو ان بريطانيا قد بدأت تسعى لاحتلال مصر حتى اننا نجد السير « روبرت ولسن » القائد الانجليزى للجيش البرى في تقريره المرفوع « للسير ايركرومبى » القائد العام للحملة الانجليزىة لطرد الفرنسيين من مصر ، وقد نشر هذا التقرير في انجلترا عام ١٨٠٣ ، يقول :

« ان الاحداث التى وقعت في مصر قد فتحت لنا آفاقا واسعة جديدة عن هذا البلد ، واكدت لنا تأكيدات لا يرقى اليها الشك ان كل ما سبق هذا اليوم من المعلومات التى تألفت منها في اذهاننا فكرتنا عن مصر لم تكن الا مجرد خيال ، ولقد تبين لنا انه لا بد للأسطول البريطانى من العمل على الحيلولة دون احتلال اية دولة لجزيروى قبرص ومالطة وان انجلترا على الرغم من انها اعلنت نزاهة هدفها من حملتها ضد الفرنسيين في مصر وتجردها من الاغراض الخفية لا بد من الاعتراف بما يمكن ان يتساح لانجلترا من عظيم المزايا لو ظلت مصر في قبضتها واتخذت منها مستعمرة كسائر المستعمرات البريطانية في الهند ، فاحتلال مصر يعتبر من الضروريات القصوى لكفالة امن بريطانيا ، وان سمحنا اليه لا يقصد منه التوسع في زيادة رقعة الارض التى تحتلها او الطمع في زيادة ثروتها وانما هو استجابة لداعى امنها »

« ومن اجل ذلك كان من العسير على انجلترا ان تسمح لجيوشها بالجلاء عن مصر دون الافادة في هذا الصدد من الظروف التى خلقتها الحملة الفرنسية ولا سيما ان جيوش بريطانيا دخلت مصر باسم سلطان تركيا ولحسابه فلم تكن والحالة هذه غايتها » .

كذلك نلاحظ ان الدعوة الى احتلال بريطانيا لمصر كانت قد تقشبت بين البريطانيين الاستعماريين اذ نجد لورد الجين سفير بريطانيا

في القسطنطينية يرسم لحكومته في رسالته المؤرخة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٧٩٩ خطة لبقاء الجيوش البريطانية في مصر .

فقال : « ان عمل الجيش الانجليزي في مصر لا ينتهي بمجرد هزيمة الجيش الفرنسي وطرده من مصر بل عليه ان يبقى فيها وان يضمن ان بقاءه في مصر انما هو بصفة مؤقتة مستندا في ذلك الى استمرار قيام حالة الحرب بين إنجلترا وفرنسا واحتمال عودة فرنسا الى تسخير جيش الى مصر لاحتلالها ، وبهذا يكون بقاء الجيش البريطاني فيها لحياتها من الغزو انخارجي » (١) .

ويقول المؤرخ بولدين : في مذكراته عن مصر والمنشورة في عام ١٨٠١ : « ان إنجلترا جذيرة بان تفخر بجواهر التاج البريطاني . ولكنها اذا استطاعت الاحتفاظ بمصر اضافت الى هذا التاج جوهرة لم تنتظم فيه جوهرة اثنين منها ! » .

بل ذهب بعض المسؤولين البريطانيين الى حد ان تقوم بريطانيا « بتدمير مصر واغراق اراضيها » في حالة مقاومة المصريين لشروط إنجلترا الاستعمارية في مصر .

غير انه تم في ٢٥ من أغسطس سنة ١٨٠٢ توقيع اتفاقية الصلح بين فرنسا وتركيا ، وبذلك لم يبق لانجلترا من سند للبقاء في مصر الا التمسك بما كان عقده القائد البريطاني « هتشستون » مع المالك من الاتفاقيات التي جعلت من إنجلترا حامية لهم .

اما تلك الاتفاقيات التي حاولت بمقتضاها بريطانيا ان تمدد بقاءها في مصر فلم تكن الا وسيلة استعمارية خبيثة ، اذ استطاعت بريطانيا ان تخلق ركيزا وعميلا ليث سياستها ، ولم يكن هذا العميل سوى المالك بزعامة محمد الألقى أحد زعماء الممالك ، واشترت بريطانيا هؤلاء الخونة بشمن بخس وهو التلويح لهم بانها ستسعى لدى السلطان لمساعدتهم في حكم مصر .

ولكن على الرغم من ذلك لم تعترف تركيا بتلك الاتفاقات ، وشل الشعب المصري يدي تلمره وسخطه على الانجليز حتى اضطر هؤلاء الى الجلاء عن مصر سنة ١٨٠٣ .

ثلاثا - إنجلترا تقود غزو مصر (حملة فرينز سنة ١٨٠٧) :

لم يكن خروج الجيش الانجليزي من مصر يعني ان بريطانيا قد عدلت عن احتلال مصر ، بل انها كانت مضطرة الى هذا الجلاء لضغط

(١) سمع على التفتيح : الشرق والغرب من الحروب الصليبية الى حرب السويس ٤ .

تركيا عليها أولا ولابرام صلح اميان سنة ١٨٠٢ بينها وبين فرنسا ،
وتضمن هذا الصلح شرط جلاء الانجليز عن مصر ، هذا بالإضافة الى
حالة الشعب النفسية الشائرة ضد الغزاة .

تقول : خرج الانجليز من مصر وهم ينسبون العودة اليها ، ولما
وجدتهم قد صحبوا معهم الى الجلترا أحد زعماء المالك (الألفى بك)
حتى يتفاوضوا معه ويرسموا له كيفية تنفيذ السياسة البريطانية في
مصر - حتى يحين الوقت لغزو مصر .

وفي سنة ١٨٠٧ جاءت الحملة البريطانية الى مصر بقيادة فريزر ،
وحاولت الاتصال بالعملاء (المالك) الا انها لم تنجح في مسعاها هذا
بسبب وفاة الألفى .

وتصدت المقاومة الشعبية للغزاة فاوقعت بهم الهزيمة عند رشيد
والحماد وتم لمصر النصر ، وكان الفضل كله للقيادة الشعبية الماهرة
والشعب الذي لم يبخل بالمال والارواح .

وبينما نجد ان الشعب قد رد بتصميم ونجاح حملة فريزر هذه
نتيجة للمقاومة الشعبية التي نظمها بكفاية الزعماء وعلى رأسهم السيد
عمر مكرم نجد ان الماساة تظهر في الوقت نفسه : ذلك ان « محمد علي »
قد أزعجه ان تنجح المقاومة الشعبية في رد الغزاة ، وشعر على الفور
بقوة الحركة الشعبية ، ولما كان محمد علي لا يحسن التية بالرعاية
الشعبية برغم انها قد أوصلته للحكم ، بل انه لم يكن يؤمن بالحركة
الشعبية ، عمل على تحطيمها حتى يخلو له الميدان وبذلك يستسي له
الحكم المطلق والمناسبات الفردية التي جرت على السداد المصائب
والكوارث المتلاحقة .

دأبا - مطاعم محمد علي الشخصية والمؤامرات البريطانية :

ومثل ان ولي محمد علي ولاية مصر راح بيني جيشا وطنيا
واسطولا قويا استخدمهما في حروبه ومغامراته العقيمة التي استهدفت
مصالحه الفردية متجاهلا مصالح الشعب في الوقت نفسه . وكان من
نتيجة تلك الحروب المتصلة التي خاضها الجيش المصري لتحقيق مطاعم
محمد علي ان راحت انجلترا تدبر المؤامرات ضد مصر ومحمد علي حتى
تبلور الموقف في آخر الامر في صورة التدخل الاوربي ومعاهدة لشدن
سنة ١٨٤٠ .

ففي السنة من سنة ١٨١١ حتى سنة ١٨٢٩ والجيش المصري
ينتقل في معارك وحروب كان له فيها النصر دائما ، ولقد أزعجت هذه
الانتصارات تركيا والدول الغربية كثيرا حتى ان الماسة المصرية والمسألة

الشرقية ومسألة التوازن الأوربي عامة قد أصبحت موضع بحث ونظر دول أوروبا - فنشاهد أن روسيا قد نظرت بعين الخوف والوجل إلى تقدم الجيش المصرى واقتربه من عاصمة تركيا ، وكان مصدر خوف روسيا أن يمتد نفوذ مصر إلى البوغاز والبحر المتوسط وقسفاق البسفور والدردنيل والبحر الاسود ، وكان ذلك يعنى عدم تمكن روسيا من تحقيق اطماعها في تلك المناطق ، ومن ثم أسرعت روسيا إلى نجدة السلطان ومد يد المساعدة اليه .

ومن جهة أخرى نجد فرنسا وانجلترا تبدلان جدهما في الضغط على محمد على حتى يسوى خلافاته مع السلطان ليعيد الدب الروسى من بسط نفوذه على تركيا .

ونتيجة لكل تلك الماسعى والمناورات تم اتفاق (كوتاهية) الا ان تركيا حاولت استرجاع سورية واقليم اذنة الى حوزتها ، وجهزت لذلك جيشا تحرش بالجيش المصرى وتحدها للقتال وهاجم حدود مصر الشمالية التى حددتها اتفاقية كوتاهية ، ودارت معركة حامية تم لجيشنا فيها الانتصار فى معركة نصيبين سنة ١٨٣٩ .

معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ :

يرغم ان تركيا هى التى تحرشت بالقوات المصرية ، ورغم انها قد تقضت اتفاقية كوتاهية ومع ان الجيش المصرى أجبر على القتال فى (نصيبين) حتى تم له النصر فان السياسة الدولية المعادية لمحمد على آبت أن تبقى اتفاقية كوتاهية مرعية من تركيا ومن جانب تلك الدول علما بان تلك الاتفاقية كانت تدعو الى الاعتراف باستقلال مصر التام وانفصالها عن تركيا وانضمام سورية اليها .

ان هذا الموقف الدولى المصادى لمصر كان مرده الى انتصارات الجيش المصرى التى جعلت تلك الدول الأوربية تقف من المسألة المصرية مواقف مختلفة تبعا لاختلاف اطماعها ونزعاتها . وكانت انجلترا قوام المؤامرة الدولية على مصر فى عهد محمد على إذ قام (بالمرستون) رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت بالجهد الأعظم فى حمل روسيا وتركيا وبروسيا على ابرام معاهدة لندن الشهيرة فى ١٥ من يوليو سنة ١٨٤٠ .

مركز مصر الدولى كما تحدده معاهدة لندن :

ان معاهدة لندن هى الوثيقة الأساسية لمركز مصر الدولى من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٩١٤ ، فهى التى حددت هذا المركز وجعلت

لمصر شخصية دولية وجعلت حكومتها وراثية في أسرة محمد علي إلا أن هذا الاستقلال كان مقيدا بالسيادة العثمانية مع دفع جزية سنوية للباب العالي وسريان معاهدات تركيا في مصر ، واعتبار قواتها الحربية جزءا من قوات السلطنة العثمانية .

لكن هذه المعاهدة حرمت مصر ثمرة انتصاراتها المتوالية ، إذ نصت على إرجاع مصر إلى حدودها الأصلية ، أي قبل حروبها الأخيرة وحرمانها حكم جزيرة العرب وسورية وكريت واقليم اذنة وتخويل محمد علي حكم سورية الجنوبية ، وعهدت الدول الأوربية الأربع باتخاذ وسائل العنف والقوة لتنفيذ شروطها في حالة رفض محمد علي قبولها .

وهكذا نجحت بريطانيا في أن تحمل الدول على التدخل في شئون مصر وإن تقف حجر عثرة في سبيل استقلالها التام .

وهكذا ساق (محمد علي) مصر وراءه إلى مفاخرات عظيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

فماذا جنى الشعب المصرى من جراء الحروب الوهابية وحروب السودان وحروب اليونان والمورة ثم الحروب في الشام وتركيا ؟ كانت تلك الحروب استغلالا لامكانيات مصر لمصلحة وأهواء محمد علي الشخصية ، ولم يجن الشعب غير استنزاف موارد ثروته للانفاق على تلك الحروب ، وضياع شباب الوطن في ميادين الحروب .

أن تلك الحروب المتواصلة قد عرقلت من تطور حركة اليقظة الشعبية في مصر واصابتها بنكسة خطيرة كان لها أفسد الأضرار على الحياة المصرية .

فلقد كانت تلك النكسة من أهم الأسباب في امتداد نفوذ الأجانب بمصر واشتداده .



خامسا - التسلسل الإنجليزي وتدخل الدول الأوربية في عهد خلفاء محمد علي :

وكان من نتيجة عرقلة اليقظة المصرية واصابتها بالنكسة أن ظهر التدخل الأجنبي في مصر إلا أنه :

« من سوء الحظ أن النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار ، فإن الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد

احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية
لاستثمار رؤوس الاموال المنهوبة من المستعمرات .

« وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية
وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس وتحويل
ارض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن لتعويض الصناعة البريطانية
من اقطان امريكا التي قل وزودها بسبب انتهاء سيطرتها على امريكا ثم
انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الامريكية » (١) .

وهذا يعني ان النكسة جاءت في ظرف خطير من تطور الاستعمار
العالمي الى مرحلة الاحتكارات المالية الدولية .

وبدا التدخل الاجنبى في مصر في عهد عباس الاول الذي كان على
صلة مودة بالانجليز فاصطفاهم امتياز انشاء خط حديدى بين القاهرة
والاسكندرية ، وكان الانجليز يمنون انفسهم بالتمام هذا الخط ويانشاء
خط آخر بين القاهرة والسويس ليمضوا فرنسا من حفر ترعة بوزخ
السويس الذى يصل البحر المتوسط بالبحر الاحمر لما واه في
ذلك من خطر على مصالحهم في المستعمرات البريطانية في الشرق .

ثم كان عهد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) :

الذى اشتهر بتساهله مع الاجانب وخاصة هؤلاء الذين لا ميادى
ولا خلق لهم وقد اتخذوا من الامتيازات الاجنبية حصنا يلجئون اليه
متى اعوزتهم الحيلة في الحصول على مصلحة ذاتية لهم ، فجروا على البلاد
شرا مستطيرا ووليات كانت سببا مبدئيا في الخراب المالى في المستقبل .

« وكان محمد سعيد مثالا للثالبية من امراء هذا البيت (بيت
محمد على) ضعيف العقل قليل الصبر معتل الجسد ، لم ينفع هذا
الشعب في شيء بل ابتلاه بالامرين نما اللذين قصما ظهره طوال القرن
الماضى : الدين ، وقناة السويس ! كان اول من استدان وارثهم موارد
الدولة ليؤدى الارباح القادحة وكان هو الذى منح فرديناند ديليبس
الاذن فى حفر قناة السويس » (٢) .

ولم يكد بداع في العالم ان « سعيد » وافق ديليبس على حفر
قناة السويس حتى انتقلت اوروبا ضد المشروع وصاحبه الفرنسي ،
وتزعمت هذه الحرب انجلترا .

وعقد سعيد اول قرض ثابت سنة ١٨٦٣ والى جانب هذا القرض
ابتدع سعيد طريقة السندات على الخزالة وهى ان يستدين من المرابين

(١) الرئيس جمال عبد الناصر « البثاق »

(٢) الدكتور حسين مؤنس « قناة السويس حقائق وولائق »

ديونا سائرة بسندات يحرقها على الخزانة بالقيمة المقترضة ، ولا يخفى ما لهذه الوسيلة من خطورة على مالية البلاد لأنها استئانة لا ضابط لها ولا رقابة عليها .

وتوفى سعيد تاركاً ديناً على مصر بقدر أصله بأزيد من عشرة ملايين من الجنيهات .

وأتى اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) :

وازدادت الأزمة المالية شدة ، اذ توسع اسماعيل في الاستئانة ، وامتدت يده بكثرة الى البنوك الأوروبية فاقترض مبالغ ضخمة بغوائد عالية ومن سببها موارد البلاد لسداد أقساطها ، وفي وصف ما حدث في هذا الشأن يقول الدكتور حسين مؤنس :

أسرع سمسارة أوروبا يزينون للولاة الاستئانة ، فأسرفوا فيها من قلة نظر وسوء تقدير وقلة الاحساس الحقيقي الصادق نحو مصر ، واجتهد الزبانية في ربط هذه الديون بارتباط موارد البلاد ومرافقها وتقدير أقصى الأرباح عليها ، ومضوا يهددون بالاستئانة ببلادهم حتى غرقت مصر في الدين وأصبحت مرافقها كلها رهائن بيد مصارف أوروبية تؤيدها بلادها . وقد وصلت أرباح الدين في بعض الأحيان الى ٢٠ ٪ وزيادة ، بل ان الملايين الأربعة التي باع اسماعيل بها أسهم مصر في القناة اعتبرت ديناً تدفع مصر عنه أرباحاً قدرها ٥ ٪ مدى ٢٠ سنة وقد دفعتها مصر كلها .

ولا أدل على حقيقة قبح الاستعمار وجوره من أن نوود هذا البيان المالي في شأن حفر قناة السويس :

في سنة ١٨٦٤ أصدر نابليون حكمه الجائر ، بأن تدفع مصر ٢.٣٦٠.٠٠٠ جنيه لشركة القناة في مقابل نزولها عن بعض شروط النهب والاحتيايل التي استندج ديليبس الخدبو « سعيد » للتوقيع عليها .

وفي سنة ١٨٦٦ دفعت مصر للشركة مليونين آخرين من الجنيهات في مقابل التخلي عن شرط آخر من هذه الشروط المضحفة .

وفي سنة ١٨٧٥ انتهزت إنجلترا فرصة وقوع مصر في أزمة مالية ، فاشتريت منها أسهمها في القناة وسددها (١٧٦٧.٠٢) بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .. هذه الأسهم بلغت قيمتها سنة ١٩٢٩ مبلغ ٧٢ مليون جنيه وريحت منها الخزانة البريطانية الى تلك السنة ٢٨٦٠.٠٠٠ جنيه .

وفي سنة ١٨٧٦ استغلت أوروبا أزمة مصر المالية الشديدة فأرغمت مصر على النزول من حصتها من أرباح الشركة وهي ١٥ ٪ في

مقابل ٨٨.٠٠٠ ر.جنيه مع أن إيراد هذه الحصة في السنة يبلغ ٨٦٩.٠٠٠ جنيه .

وبرغم ذلك أخذت الحجب السوداء تتجمع في سماء مصر . وبدأت عواصف السياسة الاستعمارية تشد على مصر فألفت إنجلترا لجنة لدراسة احوال مصر يرأسها استعماري عو مسنر كليف . وكانت هذه فرصة جديدة لبريطانيا للتدخل في شئون مصر . وعندما اكتشف هذا اسماعيل صرح لصحفي انجليزي يسمى بيتي كينجستون سنة ١٨٧٦ : « ما كنت اظن قط أن إنجلترا ترمي بشرائها سهم قنصة السويس وارسالها موظفا كبيرا لفحص حسابات الى وضع يدها على مصر » .

وبتحقق ما رآه اسماعيل بالفعل اذ أعقب ذلك إنشاء صندوق الدين وأصبحت مصر بالفعل في قبضة أوروبا ، فإن صندوق الدين كان أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لغرض التدخل الاجنبي في شئون مصر . « غير أن الاجراءات التي اتخذها اسماعيل مع ما تحمله من اقتضات على سلطة الحكومة المصرية لم تقنع الحكومة الانجليزية ، فاتفقت مع الحكومة الفرنسية على فرض رقابتها الثنائية على المالية المصرية مع الإبقاء على صندوق الدين » .

لم تطلب الدولتان تأليف « لجنة التحقيق » الأوروبية لفحص الحال ، . وأذعن اسماعيل لهذا الطلب مع ما في ذلك من اعتداء صارخ على استقلال مصر . .

تلك كانت صورة التدخل الاجنبي في مصر عن طريق الأئمة المالية . أما المظهر الآخر للتدخل فقد كان عن طريق الامتيازات الأجنبية : هذه الامتيازات التي بدأت منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر . أن تلك الامتيازات كانت تعمل استبداد الدول الأوروبية بالشرق عامة ومصر خاصة . ومما زاد في خطورة تلك الامتيازات ضعف سعيد واسماعيل في عهدهما (١٨٥٤ - ١٨٧٩) .

وفي أغسطس سنة ١٨٧٨ قامت في مصر وزارة خفية يرأسها ارتين نوبلر الأرميني ووزير ماليتها رينفرز وبلسون الانجليزي ووزير الأشغال فيها دى يلنيير الفرنسي . . وبدأت هذه الوزارة عملها بفصل ٢٥٠ ضابط مصري من الجيش بحجة تشييف صباء الميزانية ولم تدفع لهم متأخر رواتبهم عن ١٥ شهرا ماضية ، كما أقصت الموظفين المصريين عن السلطة وعزلت بعضهم وعينت في الوقت نفسه بعض الاجانب .

كل ذلك أشعل جذوة الحركة الوطنية في النفوس ويشور الجيش درع الأمة ، فتقوم ثورة عسكرية في مظهرها الاول ثم تصطبغ بالطابع القومي ، تلك كانت الثورة العربية .

الفصل الثالث

الثورة العربية والاحتلال البريطاني

كانت الثورة العربية حركة وطنية قومية انبعثت في مصر وهي تعتبر بحق من قسم النضال الثوري والمقاومة الشعبية في مصر ، هذا النضال الذي كان ثورة على التدخل الأجنبي في شؤون مصر وثورة أيضا على فساد الحكم الذي كان سائدا في مصر . حيث كان الاستبداد والظلم ينشران ظلامهما .

ولم تكن هذه الثورة الا نتيجة لفساد أحوال مصر . ويتلخص هذا الفساد في أمور ثلاثة : الحكم الاستبدادي المطلق ، والأزمة المالية التي كادت تخنق مصر ، وتغلغل نفوذ الأجانب في مصر .

وبدأت الثورة تأخذ طريقها الى أشدة الشعب ، وكان هذا خلال اختبار الشعور القومي في نهاية عهد الخديو إسماعيل حينما قام أحمد عرابي وصاحبه على فهمي وعبد المال حلمي يحتجون على تفوق العنصر الجركسي والتركي في الجيش وسموا المعاملة التي كان يلقاها المصريون . فكان هذا سببا من أسباب الثورة

ويقول الدكتور عبد العزيز رفاعي : ظهرت طليعة الشعور القومي الجديد سنة ١٨٧٧ ثمة عوامل تأصلت أثارها في النفوس : مظالم كثيرة في مجتمع ملء بالالتزامات خال من الحقوق ، وتحكم تركي ظالم ، وإزمات مالية طاحنة ، ثمة استغلال الأجانب مرافق البلاد ! »

وتهيات البيئة المصرية لمناهضة هذه المظالم وخاصة أنه قد تلقت مصر في تلك الفترة البذور الجذيلة التي القها جمال الدين الأفغاني لماينعت تلك البذور وما أسرع أن ظهرت في البلاد حركة حرة كاعظم ما تكون الحركات الحرة ، فظهر الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم الذي أصبح خطيب الثورة العربية .

بهذه العوامل والمؤثرات مجتمعة قام في مصر رأى عام قومي جارف

والى جانب ذلك كانت هناك اجتماعات سرية يقدّمها الضباط الأحرار
بزعامة أحمد عرابي ، وبهذا تألفت الثورة العرابية بمعناها الصحيح من
التقاء العنصرين المدني والعسكري ..

هذه الثورة التي نتجت في دعوتها للحكم النيابي في أغسطس سنة
١٨٧٨ في الوقت الذي كان اسماعيل مستندا فيه الى الروح القومي في
مواجهة ازدياد النفوذ الأجنبي والاستعادة حكمه المطلق .

ومن ثم تألفت أول وزارة مصرية مسئولة بوزارة نوبار ، ولكن الأمانة
نارت على تلك الوزارة فاقبلت . وتألفت وزارة وطنية على رأسها محمد
شريف الذي تقدم « باللائحة الوطنية » التي قررت ميّدا مسئولة
الوزارة أمام المجلس ، وهكذا تهيأت البلاد للحكم الدستوري .

فلما فشلت خطة أوروبا في الاستيلاء على مصر عن طريق تدخلها
المتزايد في شئونها أخذت إنجلترا وفرنسا على عاتقها مهمة خلع اسماعيل
من ولاية مصر ، وتم لهما ما أرادتا .

وفوجئت البلاد بعزل اسماعيل وخلفه على العرش أكبر أنجاله توفيق
الذي أصبح العوبة في أيدي الأجانب ، وكان وجود مثله على عرش مصر في
ذلك الوقت مما يضاهي الى أسباب شقاقها وسوء طالعها (١) .

وما لبث أن تنكر توفيق للحركة القومية ورفض الدستور ، فاستقال
شريف سنة ١٨٧٩ وجاءت وزارة رياض الذي اشتهر بقصدته ومعارضته
للدستور .

وقامت ثورة الضباط في الاول من فبراير سنة ١٨٨١ ضد عثمان
وفتي وزير الحربية التركي الجنسية الذي كان يكره المصريين ويمنع
ترقيتهم ، ويعمل كل ما يجعل الشراكسة في الجيش العنصر الذي يسود
وأنايب الضباط الأحرار : أحمد عرابي ، في رفع الشكوى الى رياض
ضد عثمان وفتي وتمصيه .

وحاول الخديو توفيق اعتقال عرابي وزميليه ، فثار الضباط والجنود
وفكوا أسر عرابي وزميليه ، وذهب الجميع الى عابدين وطلبوا عزل وفتي ،
وتجهوا فيما سموا اليه وعين البارودي وزيرا للحربية .

وتميزت الشهور التي أعقبت ذلك باشتداد سوء العلاقات بين الخديو
والضباط الأحرار الذين قادوا الثورة بنجاح وخاصة أن هذه الثورة كانت
تمثل خطرا عظيما ضد الخديو وضد تدخل الأجانب في شئون مصر .
ولقد أصبح الجيش بعد ذلك معقد رجاء الأمانة لتحقيق سيادتها .

(١) محمود الخفيف ومحمد شفيق فبراير « فصل في الثورة العرابية » .

وفي سبيل اخفاق هذه الدعوة الثورية حاول رياضي والحدوي نديير
مشاجرة يقتل فيها عرابي ، فلما حاول البارودي ابعاد الجناة عن مناصبهم
بادر توفيق بإعادتهم متجديا بذلك البارودي ، ثم حاول الحدوي تشتيت
الضباط الاحرار في مختلف جهات القطر .

واشتدت حدة الصراع بين السراي والشعب حتى لم يبق انعام
الضباط الاحرار غير اعلان مطالب الشعب للحدوي .

وهكذا تعددت معالم الثورة ، وكان لابد من ولبة الشعب .

وفي يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ تقدم الجيش والشعب الى ميدان
عابدين وتقابل الحدوي وعرابي وجها لوجه ، وقدم عرابي مطالب الشعب
للحدوي وكانت هذه تتلخص في اسقاط وزارة رياضي المستبدة وتشكيل
مجلس نواب وزيادة عدد الجيش الى الحد الذي تقرره الترمانات .

ولكن الحدوي الذي احاط نفسه بعفنة من الباشوات والاقطاعيين
واتخذ من الاستعمار سنداً له تفرس على عرابي وقال له :

« كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا خديو البلد اعمل زي ماانا
عاوز ، وقد ورنتم ملك هذه البلاد عن آبائي واجدادي ، وما انتم الا عبيد
احساناتنا » .

وفي عزة وطنية وايمان بالله والوطن اجابه عرابي :

« لقد خلقنا الله احرارا ، ولم يخلقنا ترانا او عقارا فوالله الذي لا اله
الا هو اننا لن نورت ولن نستعبد بعد اليوم » .

وبعد اخذ ورد قبل الحدوي اسقاط وزارة رياضي المستبدة كما اجاب
« عرابي » الى بعض تلك المطالب ووعده بأنه سينظر في بقية المطالب .

واستندت الوزارة الى شريف بطل الدستور .

ولكن الصفاء لم يدم طويلا بين الحدوي والوزارة فقد « قدر على مصر
مع الأسف الا تنعم طويلا بهذا الصفاء ! وكيف كان يرجى ذلك وفي الأفق
من اول الامر هواز الكدر ؟ فهذا الحدوي يبيت القدر فيدفع البلاد بالتوائه
وغدوه الى العنف ، وهؤلاء الاجانب يتربصون بمصر الدوائر وقد غاظمهم
نجاح الحركة الوطنية » (١) .

وسرعان ما ظهرت أزمة الميزانية بين شريف ومجلس الشورى الذي
طلب مناقشة الميزانية على حين كان شريف ينكر على المجلس هذا الحق .
واغتصمت الجلثرا وقولسا الفرصة وتقدمتا بمذكرتهما المشتركة الى

(١) محمود الخفيف ومحمد شفيق قريال - فصل في الثورة العرابية

الحكومة المصرية في ٨ من يناير سنة ١٨٨٢ وجاء في تلك المذكرة : « ان الخديو سيجد من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج اليهما في ادارة شئون مصر وأهلها » . وكان من الطبيعي ان تقابل هذه المذكرة في مصر بانسخط العام وقبلها الخديو شاكرا بطبيعة الحال ، (١) .

وسقطت وزارة شريف وتولاها البارودي وفيها عرابي وزيراً للحربية وكان ذلك في فبراير سنة ١٨٨٢ وأقرت الوزارة الثورية الجديدة حتى المجلس في مناقشة الميزانية ، كما أقرت مسئولية الوزارة أمام المجلس على أساس دستوري سليم .

وظلت كل من إنجلترا وفرنسا تنتظر سنوح الفرصة للتدخل في شئون مصر حتى وقع حادث المؤامرة الشركسية فاستغله الانجليز أقبح استغلال ، وقد كان من نتيجة تلك المؤامرة أن قامت أزمة حادة بين الوزارة الثورية والخديو الذي لم يوافق على الاحكام التي صدرت ضد الشركسية المتأمرين !

وتجتمع قوى الشر : الخديو والرجعية والاقطاع ضد وزارة الثورة ! فينضم سلطان باشا رئيس المجلس الى الخديو ، وإزاء كل ذلك يقدم البارودي استقالته ، ولكن « عرابي » أوحى الى الوزراء ان يقفوا مع الأمة . فلا يقدموا استقالتهم الا بأمر من مجلس النواب .

وانتهزت إنجلترا وفرنسا تلك الأزمة فأرسلتا أسطوليهما الى الاسكندرية في شكل مظاهرة بحرية ، ووصل الاسطولان في يوم ١٩ من مايو سنة ١٨٨٢ .

ومنذ وصول الاسطولين أخذ الخديو يتنمر للوطنيين معتزماً ضرب الحركة الوطنية ضربة قاضية .

وفي يوم ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ أى بعد وصول المظاهرة البحرية الاستعمارية بستة أيام تلقت الحكومة المصرية انذاراً نهائياً من الدولتين وكان مضمون ذلك الانذار أن يخرج عرابي من مصر ، وأن يبعد كل من عبد العال حلمي وعلى فهمي الى بلادهم وأن تستقيل الوزارة .

ورفضت الوزارة المذكرة الا أن « توفيق » أعلن موافقته على الانذار في يوم ٢٧ من مايو سنة ١٨٨٢ ، ومن ثم قدم البارودي استقالته لان قبول الخديو الانذار فيه مساس بحقوق السلطان .

ولما عجز الخديو عن اقامة وزارة جديدة اضطر الى إعادة عرابي على أن يضمن الأمن والنظام .

(١) - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - الثورة الرأبعية .

غير انه في ١١ من يونيو سنة ١٨٨٢ حدثت مذبحة الاسكندرية وهناك اجماع تام على ان تلك المذبحة كانت من تدبير الانجليز والتخديو والحوة الحليين ، وقد اتخذها الانجليز ذريعة للتدخل المسلح في مصر لضرب الحركة الوطنية تماما ، كما دبر الاستعمار وقادوق حريق القاهرة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ لايقاف حركة الغدائين في القناة *

وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٨٨٢ انعقد مؤتمر الأستانة ، وكان اعضاؤه سفراء انجلترا وفرنسا ونائب سفير المانيا وسفير النمسا والمجر ونائب السفير الروسي وسفير ايطاليا *

وأصدر المؤتمر في ٢٥ من يونيو ميثاق النزاهة ، وفيه تنهت الدول الاعضاء بانها فيما ستستخدم من قرارات بشأن المسألة المصرية لن تسمى لنيل كسب خاص ، كما قرر المؤتمر وجوب التدخل في مصر لانجساد الثورة وان يعهد الى تركيا بهذه المهمة *

ولكن انجلترا كانت قد قررت التدخل بالفعل قربت الاسكندرية بقتابل أسطولها في ١١ من يوليو سنة ١٨٨٢ *

والحقيقة ان بريطانيا قد طار صوابها وهي ترى في ثورة عرابي اجماع الأمة على هدف واحد هو القضاء على التدخل الاجنبي والتخلص من عملاء الاستعمار والاحتكارات المالية الاجنبية ، واستمر الاسطول البريطاني يضرب الاسكندرية بقتايله التي تساقطت على جميع أنحاء المدينة حتى ان جون اينييه القنصل البريطاني بالاسكندرية قد وصف هذا الاعتداء الوحشي بقوله : « لا يسعنا الا ان نعترف بانها كانت مجزرة لا موجب لها ولا مسوغ ، ولم يكن الباعث الا الشهوة الوحشية المتمطشة للعداء ، وقد دافع المصريون عن بلادهم دفاع الأبطال ، وتفانى الأهالي في الدفاع عن الاسكندرية وكانوا يقدمون النخائر والمؤن الى رجال المدفعية والبواسل الذين كانوا يواجهون نيران الاسطول البريطاني في شجاعة نادرة ، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تسنحت أولئك الفلاحين على أداء واجبهم بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الظلم التي استتيرت في صدورهم وهم هم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد في الأهم (٢١) »

وبينما كان التسبب يواجه الغزاة كان التخديو يقيم بعيدا عن الضرب في سراي مصطفى باشا *

وقد أضرعت النيران في الاسكندرية ، وتسبب في ذلك نيران

(١) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال البريطاني « نقلا عن جون اينييه » عرابي باشا *

المحصل البريطاني وبعض الأوربيين وبعض أشقياء الاسكندرية وبعض
الأروام ممن قصدوا المحصول على تعويضات *

وفي ١٣ من يوليو وصل الخديو الى سراي رأس النيل واستقبله
الأميرال بوشان سيمور ، ومن ذلك اتضح بشكل علني موقف الخديو
بوصف واعوانه من هذه الحرب الفادحة *

وكان ضرب الاسكندرية في تلك الظروف وبهذا الاسلوب وبناء على
«عادات سيمور التي تمثل «قصة الذنب والحمل» محاولة لمواجهة الدول
بأنام الواقع لاقتناض الفرصة واحتلال مصر *

ويرد التاريخ في سنة ١٩٥٦ الصورة الاستعمارية نفسها حين
ترادت انجلترا وفرنسا غزو مصر في أثناء اشتغال أمريكا في انتخاباتها
وروسيا في محاولة تهدئة ثورة المجر

وبينما فصلت الدولتان في سنة ١٩٥٦ نجد أن الجيوش قد حققت
امساك التي عملت من أجله في احتلال مصر منذ سنة ١٧٩٨ ، هكذا كما
يقول الدكتور عبد العزيز رفاعي : «اعتدت بريطانيا على حرمة القانون
الحق ، وقامت بهذا العمل الصالح الذي لم يسبق له مثيل » *

ووصم العالم ووزارة جلاستون بالصار عندما ضربت الاسكندرية
من سيجة ذلك أن قدم مستر جون برايت أحد أعضاء الوزارة البريطانية
استقالته من الحكومة *

ومن المدهش حقاً أن يتم العمل السابق نفسه في سنة ١٩٥٦ حين
قدم مستر انتوني ناتنج استقالته من الوزارة البريطانية احتجاجاً على
سياسة ايلن المدوانية *

ولم يكن الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى سارع الجيش
البحري بالانسحاب من الاسكندرية ليقيم خطه الدفاعي في كفر الدوار *

وعندئذ أعلن توفيق عدم رضائه عن عرابي وزملائه ، وأن حكومة عرابي
لا تحمل الحكومة الشرعية للبلاد ، كما دعا «عراي» التسليم للانجليز (١١) *

وعقدت الجمعية العمومية للمجلس العربي في ٢٣ من يوليو ١٨٨٢
اجماعاً وصمت فيه الخديو بالخيانة لانحيازها للاعداء وأعلنت عدم اعترافها
بمصر عرابي من وزارة الحربية *

واشتد التكتل الشعبي ، وظهرت وحدة المقاومة التي مثلها الشعب
ونجيش *

* الدكتور محمد انيس «المقاومة الشعبية في مصر الحديثة» - آخر ثلث - ٣٠ *

ورابط عرابي عند كفر الدوار ، الميدان الغربي ، حيث دارت بين القوات المصرية والغزاة المستعمرين معارك عنيفة تعتبر سجلا مجيدا لكفاح الشعب وشدة المقاومة الوطنية المتحدة -

ثم دارت معركة التل الكبير ، الميدان الشرقي ، وكان الانجليز والحديو قد اتفقوا على الوسيلة التي يشربون بها المقاومة الشعبية ومقاومة العرابيين الأبطال ، وانتهموا إلى أن خير وسيلة للقضاء على تلك الانتفاضة الوطنية هي الرشوة وبث السموم بين الناس للعمل على التفرقة بينهم !

وبذلك الوسائل الدنيئة استطاعت بريطانيا هزيمة القوات المصرية في التل الكبير نتيجة للخيانة التي طعنت المقاومة الشعبية من الخلف ، وبسبب ثقة عرابي في ديليميس الذي خدعه بحيلة القناة ، وإن الانجليز لن يستعملوا القناة في الهجوم على مصر ، ولكن الذي حدث أن دخلت الجيوش البريطانية مصر عن طريق القناة !

وحاول عرابي الدفاع عن القاهرة إلا أن إعلان السلطان عصيان عرابي بجانب ما كان يردده الاقطاعيون والانتهازيون لم يمكنه عرابي من ذلك .

ودخل البريطانيون القاهرة في ١٤ من سبتمبر ١٨٨٢ نتيجة للخيانة التي أدت إلى هزيمة القوات المصرية .

وبدشول القوات الغازية القاهرة دخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل كفاحها ضد الغزاة .

الباب الثاني

الاحتلال البريطاني لمصر

الفصل الأول

سياسة الاحتلال البريطاني لمصر

حققت بريطانيا إذن حليها في احتلال مصر ، هذا الحلم الذي تجسم منذ الحملة الفرنسية على مصر ، فظلت مسألة الاحتلال بالنسبة لها بمثابة تأمين لمواصلاتها الى مستعمراتها في الشرق .

وتم لبريطانيا معها الاستعمارى في سرعة خاطفة . فدخلت قواتها مدينة القاهرة في يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

وعاد الخديو توفيق الى القاهرة يوم ٢٥ من أكتوبر ١٨٨٢ في موكب بدا عليه طابع الاحتلال . إذنا بأن الخديو دخل عاصمة ملكه في حماية الجيش البريطانى أو فى أسرهِ (١) .

وما لبث أن تكشف الموقف عن عملاء الاستعمار وكانوا أقلية ، لكن تلك الأقلية كانت تملك في يدها مقدرات الوطن واقتصادياته ، هؤلاء كانوا أعيان مصر ورجال الاقطاع يتقدمهم (سلطان باشا) رئيس مجلس النواب والذي كان صورة شرسة للانتهازية التي احتضنتها أسرة محمد على المغامرة !

وأخذ الخديو يفتق العطاء على الخونة الذين طعنوا الانتفاضة الوطنية الياسلة التي قام بها الشعب بقيادة عرابى لينكل بالاحرار .

وكان أول ما قام به الاحتلال البريطانى هو تصفية تلك الانتفاضة الوطنية بالنفى والسجن ومصادرة الاملاك للزعماء الوطنيين الذين دافعوا عن بلادهم أمام اعتداء الانجليز .

وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر الحكم باعدام عرابى وعبد العال حلمى والبارودى وغيرهم من الضباط الوطنيين تم استبدال الخديو بهذا الحكم كمنافرة لتهادئة الخواطر النفى المؤبد الى سيلان بعد أن تم تجريدهم من ألقابهم وصودرت أملاكهم . كما تم نفي كثير من الزعماء الوطنيين ومنهم الشيخ محمد عبده .

(١) عبد الرحمن الرامى : الثورة العربية والاحتلال الانجليزى .

وهكذا تم للاحتلال والخديو والقوى السوداء في مصر القضاء على المقاومة الشعبية التي تعرضت للحكم الاستبدادي وعلى التدخل الاجبي في البلاد .

ومنذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ أصبح قنصل بريطانيا صاحب أعلى نفوذ في البلاد ، وحاولت بريطانيا أن تقنع العالم بأنها جاءت الى مصر لانقاذها من الفوضى ، واعادة حياة الاطمئنان والامتقرار والعمل على اصلاح حال الفلاح « هذا من ناحية » ومن ناحية اخرى قاتلها - كما ادعت - جاءت لحماية الاقليات والاجانب في مصر ، وكانت بريطانيا تدمي ذلك امام الدول حتى تظهر أمامها بأن قوات الاحتلال ستحمي الاحتكارات الاجنبية المنفشة في مصر ، اما اهم مهمة في نظر بريطانيا وأجبا عليها فقد كانت حماية مصالحها الخاصة السياسية والحربية والاستراتيجية « ثم المحافظة على قناة السويس ومصالح البريطانيين التجارية والمالية » (١) .

وفي سبيل تنفيذ السياسة البريطانية في مصر أوفدت اللورد دوفرن للإشراف على امر تسوية المسألة المصرية وحضر دوفرن الى مصر في نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

وظل دوفرن في مصر يدرس احوالها ونظمها وفي النهاية قدم لحكومته تقريره المشهور المؤرخ في ٦ من فبراير ١٨٨٣ وكان تقريره يهدف الى تثبيت سلطة انجلترا في مصر قبل كل شيء « ووضع نظام مستقر من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد في الادارة والحكم بحيث لا تظهر انجلترا امام الجمهور المصري وكأنها تدير امور مصر » (٢) .

وعلى ذلك سنرى انه « لما جاء الاستعمار البريطاني . لم يحكم البلد صراحة بضباطه الانجليز » .

« وقد كان ذلك حريا أن يضعه امام الشعب وجها لوجه ، وكان الاستعمار يرى أن خير ما يلائم أهدافه ويحقق أغراضه هو أن يختفى وراء الستار ولا يتف امامه وأن يدير المهمة بل الماسة من خلف المسرح ولا يظهر عليه » .

وهكذا زيف الاستعمار تاجا ، وأقام من الوهم غرشا ثم بدأ يجرى بالدمى والاصنام يصنع منها قوق ويوسن ملوكا وأمراء .. (٣)

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت « الاحتلال البريطاني لمصر وموقف الدول الكبرى ازائه » .

(٢) الدكتور محمد مصطفى صفوت (المرجع السابق) .

(٣) الرئيس جمال عبد الناصر « من يياته أمام مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ » .

كان دوفرن يرى تأييد الحديو توفيق في نطاق محدود بحيث يكون دائما تحت ارشاد الانجليز ورعايتهم ، وفي الوقت نفسه يتبع السلطان نظريا الا أنه في الحقيقة كان العوبة في يد المعتمد البريطاني وأداة لتنفيذ سياسة الانجليز في مصر .

بعد ذلك استدار دوفرن واشترك في تصفية الثورة العراقية ، ثم أقدم على تصفية الجيش المصري « فالجيش كما اعتقدوا كان مصدر الاضطرابات ومنبع الخطر على مصالح الاجانب ونفوذ الدولتين الكبيرتين ولذا سرح الجيش الذي اشترك في ثورة عرابي » (١) .

أما ما جاء في مقترحات دوفرن بشأن انشاء جيش مصري جديد فقد كان يرى أن يكون عدد الجيش قليلا ، ولا بد من استخدام عدد من الضباط الانجليز فيه ، كما يجب أن يكون قائد الجيش انجليزيا !

وتولى سير افلن وود أمر الجيش الذي أصبح منسدة ذلك الوقت في قيادة القوات المحتلة يستخدمونه في تنفيذ اقرأهم ، كما حتمت انجلترا استيراد المؤن والاسلحة الحربية اللازمة للجيش من بريطانيا .

أما البوليس المصري فقد عين له دوفرن مفتشا عاما انجليزيا وعهد بأمره الى بيكر الانجليزى .

ووجه دوفرن اعتماده لمسألة نظم الحكم في مصر وكان « لا يرى ان النظام البرلماني الصحيح ملائم لمصر ، كما يرى فيه تعطيل لاعمال الحكومة دون داع » .

وكان أول معتمد بريطاني في مصر هو « السير افلين بيرنج أو لورد كرومر » الذي جاء الى مصر كمعتمد في ١١ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ . وكان كرومر متعنا بالقوة مؤننا بالامبراطورية البريطانية . وقد مثل المستعمر ذا البأس والبطش الشديد فقد نفذ في مصر سياسة واهداف الاستعمار المتسلط ، وكان لا يحسب حسابا لكرامة المصريين القومية . « ولذا كان عزبرا على المصريين أن يتخلصوا من استبداد ليجدوا محله استبدادا آخر » (٢) .

ومع ان انجلترا كانت تردد باستمرار على مسمع من العالم ان الاحتلال مؤقت فان كرومر لا يرى أنه في الجلاء عن مصر مصلحة لبريطانيا ، اى أنه كان يرمى الى استمرار الاحتلال ، فهو يقول : « أفن أن استمرار الاحتلال البريطاني الى أجل غير محدود يجب أن يكون أساس المفاوضات في المستقبل بشأن الامور المصرية » وكما يقول في جهة أخرى :

(١) الدكتور محمد صفوت « الاحتلال البريطاني لمصر » .

(٢) الدكتور محمد صفوت « المرجع السابق » .

« يجب علينا إزاء الباب العالي ألا نحدد فترة لجلالنا وإنما نحدد فترة لناقش عند انتهائها موقفنا من جديد ، وفي ضوء هذه المناقشات نحدد مرة أخرى موقفنا من المسألة المصرية » .

فكان كرومر يحاول كما يقول الدكتور صفوت أن « يوفق بين الأميرالزم الانجليزي كما يفهمه الاستعماريون الراسخون وآراء (جلادستون) الحرة ، كان عليه تحقيق مطامع إنجلترا الاستعمارية والمحافظة على مصالحها محافظة تامة ، ولكنه في الوقت نفسه يترك للمصريين ظلا ضعيفا من الحكم الذاتي » (١) .

ولتطبيق الخطة الانجليزية الاستعمارية في مصر قام كرومر بتعيين عدد من الموظفين الانجليز في المصالح الحكومية « ومزايا لشراف إنجلترا على الادارة المصرية » وحتى يضمن الانجليز تنفيذ المقترحات البريطانية ، وكانت الضائقة المالية أهم المشاكل التي واجهها كرومر ، وقد وفق في علاج تلك المشكلة بعد أن توافرت له وسائل وأساليب قوية مكنته من اصلاح الادارة المالية اصلاحا موقوتا .

ومن أساليب كرومر في علاج المسألة المالية أنه شرع منذ سنة ١٨٨٥ في سياسة بيع أراضي الدولة والدائرة السنية .

ثم اعتدى كرومر في سنة ١٨٨٦ الى « مصدر مالي عجيب وهو بدل الجندية العسكرية » فقد صدر في تلك السنة أمر عال يقضى بأن كل شخص قابل للتجنيد يستطيع أن يعفى من الجندية متى دفع للحكومة مبلغا يختلفا بين ٤٠ جنينا قبل الاقتراع و ١٠٠ جنينا بعد التجنيد، وكان المشروع يرمى لغرض مالي قبل كل اعتبار (٢) كما أن « كرومر » قد عزم على أن يحل المشكلة بشيء شبيه بالشعوفة ، فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع اليهم في آخر الشهر قرر أن تدفع اليهم أول الشهر الذي يليه وقد نجم عن ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٧ لم تؤد غير مرتبات أحد عشر شهرا .

ومن كل هذا وبالإضافة الى المعونة التي قدرها اتفاق سنة ١٨٨٥ بأداء جميع الديون السائرة كان كافيا لال تنهض الميزانية في مصر (٣) .

وعكذا استطاع كرومر أن يحل المشكلة المالية ، وسنرى أن حل تلك المشكلة كان من أهم ما غير ما في ذهن بعض سياسة إنجلترا من التفكير في الجلاء .

(١) المصدر السابق .

(٢) كان هذا المصدر ضمن خطط الاستعمار في تصفية الجيش كما أنه مظهر لتحقير الجندية في نظر الشعب المصري بحيث يظهر أنها مهنة ثقيل يتخلص منه الناس دون التفكر .

(٣) الدكتور عبدالعزیز دغلي « قضية الجلاء عن مصر » .

أما الأسلوب الذي جرى عليه « كرومر » في شأن التعليم فكان متفقا مع السياسة الاستعمارية التي تهدف إلى عرقلة وتعويق الحركة التعليمية بالبلاد .

وبالنسبة لسياسة انجلترا تجاه اقتصاد مصر فقد كانت سياسة احتكارية محضة تستهدف الاستئثار لأبنائها ولؤساتها وشركاتها باستغلال جميع المشروعات الرئيسية في المجال الاقتصادي لكل مشروع ضخم ! إن اللورد كرومر لم يفته أن يطبق كل الأساليب الاستعمارية في مصر بحيث تناولت أساليبه كل طاقات مصر فسخرتها لمصلحة الاستعمار حتى حول مصر إلى مزرعة لبريطانيا سخر قطنها لتزويد مقاصد النسيج في لاكتشر !

ومن ناحية الحياة النيابية أعطى الاستعمار الشعب المصري شكلا من أشكال الحياة النيابية كان هذا الشكل رمزيا وصوريا لا يتفق مع الديمقراطية الحقيقية لحقوق الشعب في شيء ، فاقدموا على إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس للمديريات (١) .

وهكذا بينما نجد الاستعمار البريطاني ينشئ ذلك النظام النيابي الصوري يجب ألا ننسى أن الانجليز كانوا قد ألغوا النظام الدستوري الذي حققته البلاد في عهد اسماعيل .

ونائب الانجليز سياسة القمع والشدة قتلوا السجون بكل من يشتبه في أمره كما صادروا حرية الصحافة ، ويجدد بنا الاضطهاد بدور جريدة العروة الوثقى التي كان يصدرها السيد جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده من باريس إذ تعتبر أول صحيفة قاومت الاحتلال في عهده الأول ، وعملت على بث روح الأمل والجهاد ضد السياسة البريطانية في الشرق .

وفي أثناء قيام السياسة البريطانية بتنفيذ أغراضها الاستعمارية في مصر كان الموقف قد أصبح خطيرا جدا في أواخر سنة ١٨٨٢ ولما طلبت حكومة شريف مساعدة انجلترا لها في وضع الأمور في نصابها واستقرار وتهمة الخواطر في السودان تلك الخواطر التي أهاجتها ثورة المهدي رفضت انجلترا مساعدة مصر ، بل ووقفت في وجه محاولة مصرية ترمي إلى إقامة أي نظام للحكم في السودان ، وأصررت انجلترا على ضرورة إخلاء السودان من القوات المصرية .

ولما تم جلاء مصر عن السودان أخذت بريطانيا تحيط السودان بقواعدها في أوغندة وفي وادي حلفا وسواكن وزيلع وفي جنوبي مديريه خط الاستواء .

(١) نجد على التفتت في الشرق والغرب من الحروب العنيفة إلى حرب السويس .

ثم قامت بريطانيا بتشخير مصر لتحقيق اغراضها في السودان :
وبين ذلك ان مصر كانت قد قررت استرجاع السودان بعد ان سعت
الثورة المهدية ، ورحبت بريطانيا بذلك وهي تعمل لمصلحتها وانفذت انجلترا
حملة من القوات المصرية وعلى رأسها مراد الحيتي المصري « السيد » روبرت
كيتشنر . *

وقامت هذه الحملة المصرية الى السودان سنة ١٨٩٦ بقيادة كيتشنر
باسم حديو مصر وتوسل بسلطة الحديو في ندائه الى السودانيين يدعوهم
أن يعودوا الى الطاعة ثم وقع حادث فاشودة في سنة ١٨٩٨ فتمسك
كيتشنر بالسيادة المصرية وكان تمسكه بها هذه المرة في ميدان السياسة
الدولية . وتقصيل ذلك أن حملة فرنسية كانت قد احتلت مدينة فاشودة
ورفع قائدها الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها ولم يرض أن ينزله الا
عندما أعلن كيتشنر أنه تلقى أوامر من الحكومة المصرية بإعادة السياسة
المصرية على مدينة فاشودة . *

**والواقع أن بريطانيا كانت تتدبر بحقول مصر في وادي النيل كلما
اصطدمت في افريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية » (١) .**

وهكذا سوى الخلاف بين بريطانيا وفرنسا بإعلان التصريح الانجليزي
الفرنسي في ٢١ من مارس سنة ١٨٩٩ وهو التصريح الذي سلمت فيه
فرنسا بالانسحاب من وادي النيل على أن تحقق أطامعها في اتصال
ممتلكاتها في شمال افريقيا وغربها ووسطها ببعضها . *

ولكن تلك التسوية الاستعمارية ، كان قد سبقها صورة مزرية
للأطماع البريطانية في مصر ، وكانت تلك الأطماع قد أخذت مظهرها
للاكرام البريطانيين على حكومة مصر حين أرغمت على توقيع الاتفاق على الحكم
الشعائى على الأراضي الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمال خط
الاستواء ، أى السودان ، وهذا هو ما يعرف اليوم بوقاق سنة ١٨٩٩ . *

وهذا الوفاق « ولد باطلا لأنه يخالف التحديد الذي أصدرته الحكومة
الانجليزية عن مصر عام ١٨٨٣ أى بعد الاحتلال الانجليزي والذي اعترف
بأن السودان المصري يحده جنوبا بخط يمر في بحيرة البرتوفيكوتوريا
ويصل الى رأس جردتول » (٢) . *

والحقيقة أن بريطانيا استغلت بعض الوحدات البريطانية القليلة من

(١) من بيانات وفد مصر أمام مجلس الأمن في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٧ .

(٢) محمود كامل الحامى - العمل لمصر - نقل من حسين رشدى (باشا) « بحث

في حالة السودان السياسية » أشهر في يناير سنة ١٩٢٢ .

الجيش المصرى الذى كان كئشتر يتولى قيادته وتقدمت بما سمته « حقوقاً
ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق الفتح ، لتبرير المشاركة فى ادارة
السودان ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هذا الغرض »

ولقد وصف المفاوض البريطانى لورد كرومر طبيعة هذا الوفاق وصفا
صادقا فى كتابه « عصر الحديثة » اذ جاء فيه ما يلى :

« لقد كان ضروريا ان يتبدع نظام يكون السودان بمقتضاء نى
آن واحد مصرى الى الحد الذى يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا
الى حد يكفل تجنب ادارة البلاد ان يعوقها نظام الامتيازات الاجنبية التى
يلازم حياة مصر السياسية ، وكان من الواضح انه لا يمكن التوفيق بين
هذين الاعتبارين المتعارضين بغير خلق نظام هجين من الحكم لم يعرفه القانون
الدولى من قبل » *

والآن نورد نص وفاق سنة ١٨٩٩ :

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجنا ب العالى خديو مصر

بشأن ادارة السودان فى المستقبل

حيث ان بعض اقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة
الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى
بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجنا ب العالى الخديو *

وحيث قد اصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل ادارة
الأقاليم المفتوحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه
الجنا ب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى
الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة *

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة
على ما لهما من حق الفتح وذلك بأن تستترك فى وضع النظام الادارى
والقانونى الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى
المستقبل *

وحيث انه تراهى من جملة وجوه اصبوية الحاق وادى حلقا وسواكن
اداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما *

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما
من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

اولا - الاراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ او
ثانيا - الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة
السودان الاخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة
جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد او .

ثالثا - الاراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من
الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع
أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى
فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف
واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء
على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن لظيفته الا بأمر عال خديوى
يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول
به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان او تقرير حقوق الملكية
فيه بجميع أنواعها وكيفية ايلولتها والتصرف فيها يجوز سنها او تحريرها
او نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين
والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على
جزء معلوم منه يجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى
قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها
من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة
والى رئيس مجلس نظار الجندب العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر المالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعد ، ولا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من هوانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حيثثة على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائده على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ، ماعدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

(المادة الحادية عشرة)

منتوع منها مطلقا ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيسصد
منشور بالإجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ
مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ من يولية سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق
بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية
وبيعها أو تشييلها .

تحريرا بالقاهرة في ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ .

الامضاءات :

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المقود بيننا فى ١٩ من يناير
سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل أن سلطة الحاكم المختلطة
لا تعتمد على أى قسم من اقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا
مدينة سواكن .

وحيث انه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من
الأوقات وقد تراهى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن خصوصا لما يترتب
عليه من النقصات .

وحيث ان عدم وجود محكمة اهلية بسواكن لفصل ما يحدث من
المنازعات بين اهليها قد الحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب
اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان .

وحيث انه بناء على ما ذكر قد تراهى لنا تعديل الوفاق المتبادر اليه .
فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى
والاتفاق بيننا على ما هو آت :

المادة الاولى

تعتبر ملفات من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ من
يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من احكام
النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل .

تحريرا بصرى فى ١٠ من يوليو سنة ١٨٩٩

امضاء

(كرومر)

امضاء

(بطرس غالى)

والواقع أن بريطانيا قد اتخذت هذا الوفاق ذريعة للمشاركة في إدارة السودان أولا ثم في الأفراد بحكم السودان وطرد مصر منه .

ولقد دأب البريطانيون منذ توقيع ذلك الوفاق على استعمال تعبير الحكم الثنائي ورغم أنه لم يرد في نصوص الوفاق قط ، وكانوا لا يرمون بذلك إلا الى الإيهام بأنهم يشاركون مصر في السيادة على السودان .

والواقع من الأمر أن وفاق سنة ١٨٩٩ لم يتعرض لموضوع السيادة على الاطلاق ، فقد كان مجرد اتفاق خال من شرائط الرسمية وقمع رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أيقونية من وثائق التفويض ، ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم تعرض لموافقة المجالس التشريعية .

وعلى كل فإن ذلك الوفاق ما هو الا تدبير عملي أريد به مجازاة الظروف .

فنرى أن ذلك الوفاق قد جمع السلطات العسكرية والمدنية كافة في يد موظف واحد هو الحاكم العام البريطاني الذي وجه الإدارة توجيهها ثم عن اغفال مطلق لحقوق مصر .

ثم حانت الفرصة لبريطانيا لاجل سيطرتها على السودان اكمل ما يمكن أن تكون ولوضع حد (للإدارة المشتركة) التي انبثاها ذلك الوفاق ، فقد حدث في سنة ١٩٢٤ أن قتل بالقاهرة سردار الجيش المصري الذي كان في الوقت نفسه حاكما عاما للسودان ، وكان مقتله بفعل افراد غير مسئولين ، فاستعرت بريطانيا الى الافادة من الحادث ، فدقعت مصر نصف مليون جنيه تمويضا عن الحادث ، ثم سحب الجيش المصري من السودان ، وأطلقت بريطانيا يدها في مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق .

وقد جاء في تقرير معتمد عن المسائل الدولية نشره في لندن المعهد الملكي البريطاني تعقيبا على أحداث سنة ١٩٢٤ ما يلي : « ان الاجراء الذي اتخذ في هذه المسألة كان مهيئا للحكومة المصرية اهانة تكاد تبدو في كل جزئية من جزئياته » (١) .

(١) من بيانات محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر

امام مجلس الأمن سنة ١٩٢٧ .

الفصل الثاني

اتجاهات بريطانيا من مسألة الاحتلال

لما كان احتلال بريطانيا لمصر أمرا غير شرعي، إذ لم يكن لهذا الاحتلال أي مسوغ يقره القانون الدولي - فلم تكن مصر وقت الاحتلال أرضا مباحة أي لا مالك لها حتى يجوز لبريطانيا احتلالها وحيازتها قانونا. ولقد استقر الرأي لدى فقهاء القانون الدولي على أنه « لأجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الأراضي غير مملوكة لأحد والا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير » أو بعبارة أخرى يجب ألا تكون تابعة لسيادة أية دولة * وتكون هذه السيادة قد أهملت وتنزل عنها * (١)

ومن حيث أن مصر بمقتضى معاهدة لندن التي كانت بريطانيا نفسها هي المحرصة الأولى على عقدتها والموقعة عليها سنة ١٨٤٠ كانت ولاية عثمانية ذات مركز أو بمعنى أدق كانت مصر متمتعة بشخصية دولية إلا أن هذا الاستقلال كان مقيدا بالسيادة العثمانية هذا بالإضافة إلى أن الاحتلال كان يضر بحقوق دول أخرى لها مصالح في مصر *

ومن حيث أننا عرفنا أن بريطانيا قد أعلنت عند مجيئها سنة ١٨٨٢ أنها لم تحضر إلى مصر إلا لإعادة السلطة إلى الحديو ، لذلك كله ينتفى عن القوات المحتلة صفة الفتح الذي يخول صعاجه حق احتلال البلد المفتوح *

ويزيد من عدم شرعية ذلك الاحتلال أنه لم يكن ثمة نزول لبريطانيا عن مصر سواء من جانب السلطان أو من جانب سكانها الذين شهد لهم التاريخ بروعة مقاومتهم لقوات الاحتلال *

وعلى ذلك فقرارات معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ كما يقول الأستاذ دى سبانيه في كتابه « القانون الدولي العام » : « لا تزال مستمرة الوجود دائما ، كما أن الاحتلال الانجليزي لا يمكن أن يكون له غير الصفة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التي تستعمل لجعله نهائيا » *

(١) الدكتور عبدالعزيز دلامي : قضية الجلاء من مصر *

ونتيجة لتغيرات السياسة المتعارضة في ذلك الوقت لم يهدد الدول الأوروبية نفس وهي ترى الاحتلال الإنجليزي لخصر يهدد مصالحها ويكفل لبريطانيا مركزا ممتازا في مصر .

فقامت قيامة تلك الدول وطالبت بإجلاء بريطانيا من مصر وكانت فرنسا تزعم تلك الدعوة التي كانت في حقيقتها وسيلة لاسترداد النفوذ . أما دعوى الجلاء بالنسبة للمصريين فقامت مستندة على أساس استرداد الحق المسلوب كما أن الجلاء بالنسبة اليهم كان بمثابة كرامة واستقلال .

هذا من ناحية أما اتجاهات بريطانيا من مسألة الجلاء فلم تكن واضحة ولا ثابتة على مبدأ معين ، إذ نجد أن بريطانيا منذ احتلالها مصر تعلم وتكرر عزيمتها على الجلاء عن وادي النيل حتى أن جلاستون رئيس وزراء بريطانيا قد صرح في مجلس العموم بأن الجنود البريطانيين لن يبقوا يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة . وفي ٩ من أغسطس سنة ١٨٨٣ التي يسألا جاء فيه : « اننا نشعر جيدا كذلك بأن احتلالنا الطويل الذي يجاوز الحدود ينتهي بالأمر بالضم ، ولذلك سنهدف الى الحرص جيدا على ألا يصطبغ احتلالنا لخصر بصيغة الدوام على الرغم منا » .

على أن الإنجليز كانوا يصعدون تلك التصريحات لتهدئة الدول الأوروبية فحسب أما في حقيقة أمرهم فانهم كانوا يسعون الى صلب الاحتلال بصلة الدوام ، فتجد « لورد كرومر » يقول في تقريره عن حالة مصر :

« لم أكن من المناصرين لبدا احتلال بريطانيا لخصر ولو ثبت لي في هذه اللحظة أن الجلاء عن مصر لا يعتبر اجراء يترتب عليه تعريض مصر لخطر يتعين على كل حكومة صالحة تجنبها ما ترددت في الاشارة على حكومتى باتمام الجلاء . ولكنني مقتنع بأن في الجلاء عن مصر ما يعرضها لخطر جديدة ولذلك اراهم عاجزا عن أن اوصى بهذا الجلاء » .

ويقول الاستاذ محمد على الفيتي : « وهكذا ابتدع لورد كرومر قصة جديدة تقول بأن الجلاء قبل الاوان من شأنه أن يبدد النتائج الطيبة التي حصلت عليها مصر في ظل الاشراف البريطاني على شئوننا » .

والحقيقة أن بريطانيا كانت تعيش في دوامة عنيفة من التردد والقلق على مركزها الحرج في مصر . هذا المركز الذي لا يسدده حق ولا يسلط مسوغا قانونيا بل كان محوطا بكرهية وحقد ومؤامرات دول أوروبية أخرى .

وأعظم ما يدل على تردد السياسة البريطانية في تلك الايام أن جلاستون كان وهو خارج الحكم « يرى أن مصر الشعوب لا يفضل فيه

بالقوة « وعارض في الرقابة الثنائية على مصر » « وبكلمة عامة يتمتع على وزارة المحافظين سياستها العاملة على التوسع والقهر والسيطرة على مصر، فهو كما يدعى كاره للمغامرة المصرية ووزارته هي التي أقدمت على ضرب الاسكندرية وأرسلت الجيوش الى مصر لاحتلالها ومبادله القومية الخيالية تجعله لا يرى حقا للانجليز في البقاء في مصر » (١).

وهناك فريق ثان من الانجليز كان لا يرى ولا يحظم « فكرة الجلاء المباشر » وهؤلاء هم فريق الامبرياليين الاستثماريين ، وكانوا يرون تعزيز مركز بلادهم في مصر ، وكان يدفع هذا الفريق الى تعزيز فكرة البقاء في مصر المتنافسة التجارية الفرنسية والالمانية لانجلترا ، وهكذا سيطر الروح الاستثماري على بريطانيا ونادى أحد البريطانيين « بأن مسألة مصر لاتحل الا باستقالة الخديو واحتلال بريطانيا » « واني موافق بأنه يجب احدها على مصر مثلما تجب المحافظة على الهند » (٢).

وكان هناك فريق يرى بقاء القوات البريطانية في مصر حتى يكون في ذلك ضمان لمصالح بريطانيا وحتى تكفل عبءه القوات لانجلترا التفوق السياسي الدائم على ضفاف النيل . اما الفريق الثالث فكان يرى « ان تسير الضروريات السياسية خطة انجلترا في الحاضر والمستقبل فتصل على حفظ توازن القوى في البحر المتوسط » (٣).

وفريق رابع يرى ان تضم مصر نهائيا الى الامبراطورية فتصبح جزءا لا يتجزأ منها .

على حين نادى الفريق الخامس « بضم محجب وغير مباشر » اما الفريق السادس فكان يرى ان تجلو بريطانيا بعد أن تحتفظ لنفسها بحق العودة الى مصر . عند الضرورة والاقتضاء .. الخ .

والحقيقة أن هناك اختلافا في الآراء في أمر تقرير مصر . الا أن جلاستون استقر رايه على بقاء الاحتلال في مصر مع بقاء السيادة الاستعمارية على مصر .

كذلك تجد ان لورد سالسبوري كان يدفع عن بريطانيا ما وجه اليها بخصوص عزيمتها على ضم مصر للامبراطورية .

(١) الدكتور محمد مصطفى صقوت « احتلال البريطانيين لمصر » .

(٢) محمد علي الفتحي « الشرق والغرب من الحروب الصليبية حتى حرب السويس » .

(٣) محمد مصطفى صقوت « الاحتلال البريطاني لمصر وموقف الدول الكبرى منه » .

ومع ذلك ظلت بريطانيا تتردد بين البقاء والجلد ولكن فكرة الجلاء
أغلقت نفسها في إنجلترا وخاصة بعد أن نجح كرومر بطرقه الملتوية
الماكرة في علاج المشكلة المالية فلبت عزم إنجلترا على البقاء في مصر .
واتجه الاحتلال نحو الاستقرار وتحقيق المركز الممتاز . وبدأت
بريطانيا في تنفيذ سياستها في مصر والشرق .
غير أن إنجلترا سرعان ما اصطدمت بعقبة قوية لم تستطع بريطانيا
تحطيمها برغم عنف ما استخدمته من وسائل في القضاء عليها ؛
وكانت تلك العقبة هي الحركة القومية ، هذه الحركة التي لم تخمد
لها جذوة طيلة عهد الاحتلال ، وقد أخذت تلك الحركة في الازدياد والنمو
مع الأيام حتى تم لها التصحر على نحو ما سترى في الباب التالي :

الباب الثالث

بعث الحركة القومية في مصر

الفصل الأول

الحركة القومية في مصر (١٨٨٣ - ١٩١٤)

ويقول السيد الرئيس جمال عبدالناصر عن هذه الحركة الوطنية:

« ان اصدااء المدافع التي ضربت الاسكندرية واصدام القتال الباسل الذي طعن من الخلف في التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت اصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التي لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التي لم تقهرها المصائب والمصاعب .

« لقد سكث احمد عرابي ، لكن صوت مصطفى كامل بدا بجلجل في آفاق مصر .

« ومن عجب ان هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والتعاون معه انها فترة الخمود كانت من احصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في لبعاق النفس وتجميعا لطاقت الانطلاق من جديد .

« لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادي بالاصلاح الديني وارتفع صوت لطفي السيد ينادي بان تكون مصر للمصريين .

« وارتفع صوت قاسم امين ينادي بتحرير المرأة » (١)

معنى هذا خلود شعلة الثورة على ارض الوادي . فبرغم بطش الاستعمار الذي كان يستند الخديو وبرغم مواصلة سياسة القهر والاستغلال التي تعرض لها الشعب المصري استطاع هذا الشعب ان يختزن طاقاته الثورية وان يدفع بها الى خضم المعركة ضد الاحتلال .
اذ لم يكن من المعقول ان تصير الحركة القومية والوطنية في مصر الى العدم بعد طعن انتفاضة الشعب وهزيمة عرابي .

« وتجلت هذه الحركة في صورة ضيقة اول عهد الاحتلال ، ثم اخذت الحركة تشتد وتنمو يباركها الحق الذي تستند اليه ، ومواصلة النضال الباسل للشعب المجيد . وسبق لنا ان عرفنا ان العنصر

(١) الميثاق الوطني .

القومى قد بدأ بالسيد عمر مكرم إمام محمد على ، وظل هذا العنصر ينتشر في اوصال البلاد وتفتح ازهاره وتبارك على غفاف الوادى ، ذلك العنصر القومى هو الذى تمثله المدرسة الفكرية التى بدأها جمال الدين الافغانى والشيوخ محمد عبده وانضم اليهما قاسم أمين وسعد زغلول . « ونمت في اعقاب القرن الماضى تلك الفئة المثقفة التى مثلت في مصر الدور الذى قامت به الطبقة الوسطى المستنيرة في إنجلترا وفرنسا ، فكانوا هم رسل الحياة الاوربية في مصر ودرس الكثير منهم القانون في فرنسا وتأثر الكثير منهم بالدراسات الفرنسية التى زخرت بها كتب الفلسفة والقانون . فكان من هؤلاء زعماء الفكر في مصر ، بل لقد كان منهم الزعيم السياسى مصطفى كامل ، تلك هى الفئة التى حملت الثقافة القومية الاولى في هذه الفترة الدقيقة من تاريخنا الحديث . وكان هانوتو ورنان ودون داركو يكتبون عن ناحية الغرب وكان جمال الدين ومحمد عبده وقاسم أمين يردون من ناحية الشرق »

« والحق ان هذا الكفاح الذى قام بين الشرق والغرب كان مفيداً للحياة المصرية بوجه عام ، ذلك ان قوما مثل محمد عبده وقاسم أمين قد ادركوا في دفاعهم عن مبادئ الاسلام ان في المجتمع المصرى كثيراً من الخلل الذى يفتى اصلاحها » (١)

وبالفعل قام كل منهما يكتب عن الحياة المصرية واصلاحها وسبل تلك الاصلاحات الممكن اتخاذها ، فالف قاسم أمين كتابه « تحرير المرأة » و « المرأة الجديدة » ينقد فيهما المقامد التى تمسح في مجتمعنا ، واثان ان الدين ليس مسئولا مطلقاً عن جهل المرأة .

كانت تلك هى المدرسة المثقفة التى اقبلت على الاصلاح بلهفة المؤمنين بالمثل العليا وهى نفسها المدرسة التى تخرج منها زعيمنا الشاب مصطفى كامل .

ان « مصطفى كامل » كان أحد طوائف تلك المدرسة العقليّة التى تدفقت منها الافكار المرة ، والمثل العليا المؤمنة بضرورة الثورة على اوضاعنا الفاسدة .

وبينما كان الامام محمد عبده يهاجم الاستعمار ويكافحه توفى توفيق وخلفه على عرش مصر ابنه الاكبر الخديو عباس الثانى في ٧ من يناير سنة ١٨٩٢ ، وقى عهده نشطت الحركة القومية على الر ما كان ينشر في الصحف ، وظهرت الحركة الوطنية منحمسة قوية تطالب بكيان سياسى مستقل لمصر ، أى انها حركة استقلالية ودستورية معا .

وفي تلك الأيام ظهر في سماء مصر ضياء عظيم ، وكان مبعث هذا النور ظهور كوكب وطني قوى يبعث الحياة والامل في نفوس المصريين الذين كانوا قد بدءوا يستسلمون للبأس من قضية الوطن .

ظهر مصطفى كامل ، هذه الروح القومية، فكان بمثابة تبلور عظيم لما يمكن ان تقوم به الطبقة المثقفة المؤمنة بحق الوطن في الحياة الحرة الكريمة .

وتزعم مصطفى كامل هذه الحركة الوطنية القوية ، وبرز الحزب الوطني على مسرح الحياة السياسية في مصر ، ووجد مصطفى كامل ان هناك ثلاث قوى رئيسية متباينة يمكن ان يسخرها في خدمة القضية الوطنية ، وكانت تلك القوى المتباينة هي تركيا ، وعباس الثاني الذي كان يظهر العطف على الحركة الوطنية ، وفرنسا .

وبدا مصطفى كامل يدافع عن قضية الوادي ، وبدأ صوته يجلجل في آفاق مصر والخارج ، الا انه في سنة ١٩٠٤ صدم فيما كان يبتليه من آمال على مساعدة فرنسا له في كفاحه ضد الانجليز . فلقد تم في تلك السنة (الاتفاق الودي) بين انجلترا وفرنسا الذي بمقتضاه قسم الوطن العربي الى مناطق نفوذ بين الدولتين الاستعماريتين . الا انه لم يتزعزع من عقيدته وكفاحه بل تحفز لذلك الموقف الاستعماري وهاجم هذه السياسة الدولية الاستعمارية .

وفي سنة ١٩٠٦ وقع حادث دنشواي المروع ، فقام مصطفى كامل ونادى بالسياسة الوحشية البريطانية ، وجعل يوم التنفيذ في الابرياء المتهمين ذورا من « أيام التناهي في الهمجية والوحشية » ويقول الدكتور محمد مصطفى صفوت « وكان من نتائج دنشواي بلا ريب زيادة قوة الحركة الوطنية وتعديل سياسة الاحتلال الى حد ما » (١)

وكانت دنشواي هي التي هزت الاحتلال ، وكتب مصطفى كامل في جريدة الاهرام مقالا بعنوان « حديث ذو شجون » ختمه مؤكدا « ان في مصر رجالا ينصرونها ما دام في حياتهم دماء ، ولربما احيا فرد امة بأسرها ، وعصر خشيعة في رجالها مباركة في ابنائها »

والآن الا يمكن ان نقول : ان « مصطفى كامل » كان يقرأ ما يخفيه القدر لمصر ؟ ألم نلاحظ من حديثه ان هناك فردا يمكن ان يحيى امة ؟ واكد على مصر برجالها ، او لم يأت هذا البطل المنفذ الى مصر في يوليو سنة ١٩٥٢ لينقذ مصر ويحييها ؟ حقا لقد تكهن مصطفى كامل وصدقت تكهنته .. وظهر جمال عبد الناصر ، عملاق بني مر

(١) « الاحتلال البريطاني لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه »

يستطعت حضارة إنجلترا في مذبحه دنشواي .

وسبق لنا القول بأن « مصطفى كامل » حاول الإفادة من عباس
سني كان يظهر المطلب على الحركة الوطنية في مصر . . . إلا أن « عباس »
غير من موقعه هذا عندما تودد إليه غورست معتمد بريطانيا في مصر .
كذلك فطن مصطفى كامل إلى أنه لن يستطيع أن يعتمد على
تركيا . إذ أن السلطان ظهر بمنظر العاجز عن مناوأة الإنجليز . فقرر
الزعيم مصطفى كامل « أن يستقل بالدعوة الوطنية » ويوجه البلاد دون
الاستناد إلى الخديو وذلك عن طريق البعث والبناء الوطني والكشف
عن حقيقة الاحتلال الذي استقر بفضل ما أتبعه من خطة القموض ،
وذلك بشي الوسائل التي كان اخصها الخطابة والصحافة » (١)

وبلور مصطفى كامل مطالب الأمة في أمرين هما : الجلاء والدستور .
وكانت دعوة (الحزب الوطني) تلخص في « أنه لمصر عدو واحد وهو
الاحتلال ولصر مقصد واحد وهو الجلاء وما عدا ذلك فتفصيل له
وقته . ولا ينبغي مطلقا أن يطنى على المقصد الأساسي وهو الجلاء
أو تضعف من مقاومة العدو الأصلي » الإنجليز » (٢) .

وكانت وسيلة الكفاح التي اتخذها مصطفى كامل تلخص في نشر
دعوته عن طريق الخطابة والمقالات في الصحف والمجلات المصرية والاجنبية
واللحاية لقضية الوطن في الخارج عن طريق نشر مساوي الاحتلال
ويعود إنجلترا وعهدها التي لم تحاول تنفيذها بالجلاء عن مصر .

وأثمرت جهود مصطفى كامل في جمع شمل المصريين حول أهداف
مصر الوطنية المحدودة وأزعج ذلك الإنجليز فقابلوه بأضهاد صحافة
الحزب ورجاله فقدم الشيخ عبدالعزيز جاورش رئيس تحرير اللواء
لسان حال الحزب للمحاكمة مرتين وقيدت حرية الصحافة .

وبينما كانت نداءات مصطفى كامل تنساب لحسا ثوريا يحيى
النفس والقلوب الحرة في مصر كان الاستعمار البريطاني يكاد يهتق
من شدة الحملات التي شنّها مصطفى كامل والحزب الوطني ضده
في مصر والخارج .

ولكن فجأة مرض مصطفى كامل ولم يدم به المرض طويلا وانتقل
إلى رحمة الله في ١٠ من فبراير سنة ١٩٠٨ . وهو في ريعان شبابه
تأوكا الحركة الوطنية يشته أوارها بعد أن أشعل جذوتها .

(١) الدكتور عبدالعزيز وقلمى « قضية الجلاء عن مصر » .

(٢) الدكتور محمد أنيس وآخرون « المقاومة الشعبية في الشرق » .

ولم يفت في عضد الحركة الوطنية وقع وفاة مصطفى كامل فلقد
حصل راية الكفاح بعده الفدائي الأول محمد فريد .

وتعرض محمد فريد لكثير من اضطهاد الانجليز ، ثم حوكم في سنة
١٩١١ وصدر الحكم بحبسه ٦ أشهر ، وفي سنة ١٩١٢ قدم مرة أخرى
للمحاكمة ، فهاجر الى الخارج عازماً على مواصلة الكفاح لرفع صوت
مصر في الخارج ، ومات فريد في الخارج بعيداً عن وطنه .

وكان من نتائج التقدم الذي احرزه الكفاح الوطنى ان ادخلت بعض
التعديلات على نظام الحكم أهمها علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية
وتعديل نظام مجالس المديرية وحق سؤال الوزارة في مجلس الشورى .

ونجاة أعلنت الحرب المظنى سنة ١٩١٤ التى استمرت الى سنة
١٩١٨ وانتهت بصلح فرساي سنة ١٩١٩ .

والحق أن تلك النداءات الثورية التى سبقت قيام الحرب الوطنى
بقيادة مصطفى كامل بالاضافة الى ما حققه الحزب الوطنى من جمع
شمل الامة في مواجهة المحتلين وكشف الاستعمار « كانت تلك كلها
مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ »

الفصل الثالث

ثورة الشعب سنة ١٩١٩

وقبل ان تدخل في تفاصيل هذه الثورة الوطنية نرجو التماسي
ان يعود معنا قليلا الى سنة ١٩١٤ لنرى كيف استقبلت بريطانيا ظروف
الحرب العالمية الاولى لكي تخدم اغراضها الاستعمارية في مصر ، فاعلنت
حمايتها عليها حين دخلت بريطانيا الحرب العظمى في ٤ من اغسطس
سنة ١٩١٤ الى جانب حلفائها ضد المانيا وحلفائها .

وضغط التدوب الساس البريطاني على الحكومة المصرية حتى
اجبرها على اعلان قطع علاقاتها المالية والتجارية مع اعداء بريطانيا .

وفي اليوم السادس من نوفمبر سنة ١٩١٤ اصبحَت الدولة
العثمانية عدوا لبريطانيا اذ دخلت الحرب الى جانب المانيا ضد بريطانيا
وحلفائها ، ولم يمض اكثر من اثني عشر يوما حتى اعلنت بريطانيا
حمايتها على مصر ، وكان ذلك يوم ١٨ من ديسمبر ١٩١٤ .

وقد جاء في البيان البريطاني باعلان الحماية ما يلي :

« ان وزير خارجية ملك بريطانيا يعلن انه نظرا لحالة الحرب
الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة
وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية ، وبذلك
انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع
الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها » .

وعزلت بريطانيا الخديو « عباس » وفي اليوم التالي لذلك ولت
بدله الامير « حسين كامل » ومنحته لقب سلطان مصر وكان ذلك في ١٩
من ديسمبر سنة ١٩١٤ .

وطوال مدة الحرب تحمل المصريون كثيرا من صنوف التفضيحات
والتماسب ويقول الاستاذ محمد على الفتيث : « فرست بريطانيا على
مصر ان تقدم العمال لخدمة مؤخرة الجيوش البريطانية في الشرق حتى
لقد بلغ عدد المصريين «بالسلطة» مليوناً ومائتي الف عامل مصري وذلك

عدا ما كانت تتولى عليه «السلطة» والحلفاء من محصولات البلاد وأتوا بما لتأمين الجنود في ميادين القتال ، على أن ذلك كله لا يقاس بما انتفع به البريطانيون وحلفاؤهم في الحرب من المزايا الاستراتيجية التي أقيمت لهم في مصر واستخدماها قاعدة لعملياتهم الحربية ضد الدولة العثمانية . كذلك أفادت بريطانيا من الوجهة المالية بأن فصلت الجنيه المصري عن قاعدة الذهب وربطته بالجنيه الأسترليني لتحصل بذلك على كل ما تشاء من العملة المصرية دون أن تودع ما يقابلها من الذهب . وبهذا أيضا مهدت « لمشكلة الارصدة الأسترلينية » . وهلك ثلاث الآلاف من المصريين وهم يعملون في الخدمات الحربية البريطانيين وحلفائهم » .

وتحمل المصريون هذه المضايقات والتضحيات على مضغ ، وعاشوا على أمل أن تقى إنجلترا وفرنسا بما وعدتا به من تحرير الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية إذ ذاك .

ثم وضعت الحرب أوزارها ووقعت الهدنة بين المتحاربين في يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتقدم قائد الحركة الوطنية في مصر إلى « سر ريجنالد وينجت » معتمد بريطانيا ومندوبها السامي في مصر ، ووجهوا إليه في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ المطالب الوطنية التي تلخص فيما يلي :

١ - إلغاء الحماية البريطانية عن مصر .

٢ - الاعتراف باستقلال مصر .

وكذلك قام رشدي (باشا) رئيس وزراء مصر وقتئذ في الوقت نفسه هو وزميله عدلي يكن بمطالبة إنجلترا رسمياً بالاعتراف باستقلال البلاد .

وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد زغلول أن يصرح له ولثلاثة من زملائه من أعضاء الوفد الذي وكلته الأمة على مختلف طبقاتها للمطالبة باستقلال مصر بالسفر إلى لندن لعرض قضية استقلال البلاد .

غير أن الحكومة البريطانية لم تستجب إلى مطالب الأمة ، بل لقد عومل أعضاء الوفد معاملة قاسية وغير كريمة من جانب المندوب السامي البريطاني في مصر .

وهكذا أثبتت السياسة البريطانية الاستعمارية عكس ما كانت تدعي للعالم من أن الحماية على مصر لن تستمر طويلاً بعد الحرب .

والغريب أن السلطات البريطانية كانت تطلب إلى الوفد المصري أن يقدم اقتراحات مكتوبة بصدد إدارة مصر على شرط أن تكون تلك الاقتراحات في نطاق الحماية المقروضة على مصر !

ثم أرسل الوفد في ١١ من يناير سنة ١٩١٩ إلى مسيو (كليتسو) رئيس مؤتمر الصلح بقرية استنجد فيها بال مؤتمر من أجل أن يسمح له بعرض وجهة نظر مصر ورغبتها في تقرير مصيرها ، وقالت البرقية :

« أن تقرير مصر شعب دون أن تسمع أقواله ودون أن يسدى رغبته يعتبر أمراً مناقضاً لما اتفق عليه الحلفاء ذاتهم في هذا الشأن » .

وظل الوفد يرسل احتجاجاته إلى كل الهيئات وإلى جميع الجهات إلى أن سمح لأعضائه بالسفر إلى باريس ، ولكن لم يسمح لهم بعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح هناك برغم أن مصر كانت تملك الأسباب القانونية لإعلان الاحتلال المثل في الحماية البريطانية ، كما أن مصر كانت تستند إلى تعهدات بريطانيا المتكررة التي اعترفت فيها بريطانيا بحق مصر في الحرية والاستقلال ، وأن وجود القوات البريطانية موقوف ! .

ومن أمثلة وعود إنجلترا المتكررة في هذا الشأن ما قاله اللورد دورفيل في ١٩ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ :

١ - « لقد قلت لكل من سألني رأيي في المسألة المصرية ، أننا ليست لنا أدنى رغبة في الاحتفاظ بالسلطة التي آلت إلينا بهذه الطريقة ، لقد كانت نيتنا أن تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال خير أصدقائهم ونصحاءهم ، ولكننا لم نقرر في مسبيل ذلك أن نزلهم على آرائنا أو نحجر عليهم حجراً يستثير حقائظهم » .

ثم صرح اللورد جرانفل في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ بقوله :

٢ - « يجب أن تبلغ الحكومة المصرية أن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تسحب الجنود من مصر متى سمحت الأحوال بذلك ، وأن هذا السحب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد وأن حكومة جلالة الملكة ترجو أن يكون بقاء كل القوة الحاضرة قصيراً جداً » .

٣ - ومن تصريحاتهم ووعودهم الكاذبة ما قاله أحد لورداتهم في ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤ : « أن حكومة جلالة الملكة تريد أن يكون سحب الجنود في أول عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول الأوروبية إذ ذاك أنه لا يخشى من هذا العمل على السلم والنظام » .

٤ - وفي مجلس اللوردات قام أحد اللوردات وصرح بأنه « لم يروح اذهاننا من أول الأمر أن يكون احتلالنا مصر مؤقتا غير بعيد الاجل . نحن لا نفكر مطلقا في أن يكون ذلك الاحتلال مؤبدا ، لقد عاهدنا هذا البلد وعاهدنا أوروبا على ذلك ، فإذا ما اتبعت سياسة تخالف هذا العهد فلن تكون لنا يد فيها » .

٥ - ونذكر ايضا تصريحاً للورد سالسبرى في مجلس الاعيان البريطانى في ١٠ من يولييه سنة ١٨٨٧ جاء فيه : « لم يكن في وسعنا أن نبط حمايتنا على مصر لأن حكومة جلالة الملكة قد اخذت على نفسها العهد غير مرة بالأفعال ذلك . ومما لا ريب فيه أن وجودنا بمصر وهو الأمر الذى لم يعترف به أى اتفاق قد جعل رغبايا السلطان يربابون في نيائنا ، على أن ذلك اوتياب لا نستحقه »

٦ - كذلك نلاحظ سياسة انجلترا طويلة المدى بشأن تهدئة الجو حول احتلالها لمصر في تقرير اللورد كرومر الذى رفعه الى حكومته في ٣ من مارس سنة ١٩٠٧ الذى جاء فيه : « هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون بسط الحماية البريطانية على مصر فان تلك الحماية تتضمن تغييرا في «حال مصر السياسية» وقد أعلنت الحكومة الانجليزية بصريح العبارة في المادة الاولى من الاتفاق الانجليزى الفرنسى المؤرخ في ٨ من ابريل سنة ١٩٠٤ أنها لا ترغب تغيير حال مصر السياسية » .

٧ - وتصریح السير دراموند وولف المبعوث البريطانى فوق العادة لدى السلطان العثمانى في سنة ١٨٨٧ قد أكد فيه للصدر الاعظم حسن نية انجلترا نحو الدولة العلية ومصر قائلا : « أن حكومة جلالة الملكة تكذب كل ما يشاع عن نيائنا في ضم مصر الى ممتلكاتها او في فرض الحماية عليها . فمثل هذا العمل يتناقى مع السياسة التقليدية البريطانية وهو خرق للتعهدات والمواثيق الدولية التى تربطها بالسلطان والنسب اخذت على عاتقها احترامها وفي هذا العمل أيضا اعتداء على القانون الدولى » .

٨ - والمنشور الانشائى الذى اذاعه جلاستون في سبتمبر سنة ١٨٩٥ جاء فيه ما يلى : « يجب على انجلترا أن تنسحب من مصر بمجرد ما يسمح بذلك المشرف البريطانى ونحن لن نقبل بحال مناقشة موضوع ضم مصر أو فرض الحماية عليها أو اطالة امد الاحتلال » .

٩ - وبعد الاتفاق البريطانى الفرنسى (الاتفاق الودى) سنة ١٩٠٤ جاء في صلب هذا الإنفاق ما يأتى : « أن حكومة ملك بريطانيا تعلم انه ليس لديها اية نية في تغيير الوضع السياسى القائم في مصر »
١٠ - وعندما أعلنت بريطانيا في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ تصريحها

المشهور الذي اعترفت فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
كان هذا اعترافا بعدم شرعية الاحتلال .

١١ - ومن قراءتنا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ومن شروطها « النقطة العسكرية » نجد أن هذه المعاهدة تمد اعترافا من انجلترا بأن الاحتلال مؤقت .

ولم تكن هذه الوعود البريطانية هي الوعود الأخيرة لقوات الاحتلال فظالما ومدت بريطانيا في ظروف سياسية معينة بالجللاء وبأنها لا تنوي احتلال مصر احتلالا أبديا . ولكن الأحداث المتتالية أثبتت كذب هذه الوعود وبأنها لم تكن إلا مكرًا وخديعة وقد أثبتت الأحداث أيضا أن الشرف البريطاني لم يكن إلا خرافة .

وليس أدل على سوء نية الانجليز تجاه مصر منذ البداية برغم مسألة المصريين وحسن نياتهم من هذه الكلمة التي قالها أحد الانجليز « سير ستيفن كيف » أمام مجلس العموم : « لا يزال في مصر خير ، ولا يزال فيها قوم يريدون أن يجنوا ثمار ما لم يزرعوا ، أولئك أرجو أن يحبط الله أعمالهم وأن يعيى لهذا البلد الطيب الكريم ولأهله الأوداء المسالين العاملين إياما خيرا من أيامه السالفة وسعادة أبقي أمدا وأقوى دعامة » .

وفي ٩ من مارس سنة ١٩٦٩ قبضت السلطة العسكرية البريطانية على سعد وزملائه ونفثتهم إلى جزيرة مالطة وما أن ذاع الخبر حتى كان ذلك بمثابة الشر الذي أوقد آتون الثورة في أعماق المصريين .

وهكذا قامت ثورة ١٩٦٩ في كل أنحاء البلاد « وكأنه قد نفخ في الصور فهب الشعب من كل صوب هبة رجل واحد » وكانهم كانوا على موعد ، فظهرت وحدة عناصر الأمة في أشرف صورة دفاعا عن استقلال البلاد .

ويقول الدكتور محمد أنيس : « والحق أن الفكرة المصرية قد استقامت بقيام ثورة ١٩٦٩ وأن الحركة القومية قد بلغت نضجها الكامل فقد كانت انتفاضة ١٩٦٩ مستندة إلى الوعي الثوري أقوى مظهرة ، فظهرت الوحدة الشعبية المتكاملة بين عناصر الأمة على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الشخصية » .

ولما كانت ثورة الشعب المصري سنة ١٩٦٩ هي إحدى مراحل الكفاح الوطني في سبيل الجلاء فلذا نحن نتناولها الآن بالشرح مبذئين بأسبابها :

فمن الناحية السياسية ترجع إلى حالة التدهور التي كان عليها

الشعب المصري من الحالة السياسية التي كان عليها ، وتطلعه إلى الحرية والجلالة والاستقلال .

ويقول الأستاذ عبدالرحمن الرافعي : « ظل الشعب المصري يعاني الاحتلال البريطاني منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعودا وعهودا بالجلالة عن البلاد ، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود وشهد في الوقت نفسه عدوان الاحتلال على الحكومة الأهلية واغتصابه سلطة الحكم وأهداره حقوق البلاد وحريتها ، واستقلالها ومراقبتها العامة » .

وزاد من سخط الشعب أن يرى بريطانيا ، برغم وعودها وعهودها بالجلالة تعلن حمايتها على مصر .

وعظم سخط الشعب على الاحتلال البريطاني عندما وجد أن سلطات الاحتلال قد تماوت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وعدوانها على كرامة البلاد وسفوقها وحكومتها الوطنية .

ومن قبل رأينا كيف حاول الوفد المصري - الذي وكلته الأمة للدفاع عن قضيتها والمطالبة بالجلالة - مفاوضة الانجليز في سبيل الجلاء واقرار استقلال البلاد ، ولكن لما فشلت المحاولة السلمية للشعب جنح إلى الثورة يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال : فتورة سنة ١٩١٩ اذ ثورة « على الاحتلال والحماية ، وانتفاض على نظام الحكم الذي تفرع عنها وعلى النيات العدائية القادرة التي يبيتها السياسة الاستعمارية جبال مصر ... »

« وهي أيضا ثورة على المظالم التي عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية طيلة سنى الحرب » .

وبرغم التضحيات العظيمة التي قدمها الشعب المصري في أثناء الحرب ، وكانت تلك التضحيات من أسباب نصر الانجليز والحلفاء في حربهم مع ألمانيا وحلفائها فان جزاء المصريين من جنود الاحتلال البريطاني لم يكن الا الاساءة اليهم والمعاملة الشرسة المتفطرة .

كل ذلك كان بمثابة وقود يزيد نيران الثورة التي كانت كامنة في نفوس المصريين ضد الاحتلال الاجنبي الذي كان في ذاته يدعو إلى السخط والتبرم .

هذا ويجب ألا ننسى فضل التعاليم الثورية التي نشرها الحزب الوطني بين صفوف الأمة خلال السنوات من سنة ١٨٩٠ حتى سنة ١٩١٩ على ما سبق تفصيله في غير هذا المكان ، ولقد كان نضال الأمة في خلال تلك السنوات بمثابة الذخيرة الوطنية المهيئة للثورة ، فهي

بحق كما يقول الأستاذ عبدالرحمن الرافعي « فترة تلت فيها الأمة مبادئ الوطنية الحق وهي الفترة التي بعث فيها الحركة الوطنية من مرقدها واستمدت الأمة فيها للثورة » .

وهكذا كان اعتقال سعد وصحبه في ٨ من مارس سنة ١٩١٩ يمثل ساعة الصفر في انطلاق الثورة الشعبية ضد الاحتلال .

أما أسباب الثورة من الوجهة الاقتصادية فهي لم تخرج عن كونها رد الفعل العنيف للمظالم التي وقعت على كامل الشعب من جراء النظر المالية والاقتصادية التي عانتها البلاد قبل الحرب العظمى وأبانها .

أما العامل الاجتماعي الذي مهد للثورة فقد تمثل في انتشار التعليم وتطور أفكار الأمة واتساع مداركها والنهضة الصحفية والنسوية . مما أدى الى نمو الروح الوطنية التي نادت في قوة بالاستقلال والتحرر : « وكانت تلك كلها مقدمات موجبة لثورة جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبعد خيبة الأمة في الوعود البراقة التي قطعها ويلسون والتي ما لبثت هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر » (١) .

اندلاع الثورة :

وفي يوم الأحد ٩ من مارس سنة ١٩١٩ تالي يوم لاعتقال سعد وصحبه اندلعت الثورة وكانت في أول أمرها عبارة عن مظاهرات وطنية سلمية تهدف بالاستقلال وسقوط الحماية والإفراج عن الزعماء المعتقلين .

ولما استمرت تلك المظاهرات تصدت لها السلطة العسكرية الانجليزية فاطلقت الرصاص على الوطنيين وسالت الدماء في الشوارع . ولكن لم يتراجع المتظاهرون وامتدت الحركة الى أرجاء البلاد كافة واستهدفت الجماهير للقتل فكانت وقود الثورة .

وفي رأى أستاذنا الرافعي أن ثورة سنة ١٩١٩ حينما عمت أرجاء البلاد لم تكن نتيجة أي تدير أو تنظيم ، لم تكن لمة هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجهها بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار .

وكان ذلك من مظاهر جلالها ودروعها وظهر فيها فضل الشعب . إذ أدرك بفطرته السليمة أن الحركة الوطنية إنما قامت ضد الاحتلال الأجنبي وكان مقصودا فيها بداية جلاء الاحتلال عن البلاد وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق إلا بالجلاء « ويستخلص الأستاذ الرافعي من ذلك :

« ان برنامج الثورة كان اوسع مدى من برنامج الوفد ، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ولا وليدة سعد ، بل كان كلاهما وليد الثورة » .
ولقد استمرت حوادث الثورة حتى نوفمبر سنة ١٩١٩ ولم تنقطع وقائهما السياسية الا في شهر ابريل من عام ١٩٢١ اى ان الثورة ظلت متدعة اكثر من سنتين .

ومن صور الثورة التى عمت الجماهير في كفاحها ونضالها ابان ثورة سنة ١٩١٩ نذكر ان الشعب لم يرهيه القوات البريطانية الفاشمة ولا نيرانها التى كانت تطلق دون حساب ، فنجد الشعب المصرى قد هاجم الجنود البريطانيين في الشوارع والطرق وقام الشوارع بقطع خطوط السكك الحديدية واسلاك التلغراف ، وقام الشعب ايضا بحرق مخازن القوات البريطانية في جميع ارجاء القطر المصرى ، فان الاحداث التى كانت تجرى في القاهرة كان لها صداها في قلب الصعيد في اقصى الجنوب ، وفي اقصى الشمال ، ومن فرط الرعب الذى اصاب قوات الاحتلال نجد الانجليز قد استعملوا طائراتهم ضد الشعب وضربه بقنابلها .
وكانت الامة كلها رجلا واحدا في ثورتها ضد الاحتلال .

ولكن ما لبثت الثورة ان واجهت عدة صدمات من صنع الاستعمار حتى ان الرئيس ويلسون صاحب المبادئ الاربعة عشر الشهيرة قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر في ابريل سنة ١٩١٩ كما اقر مؤتمر الصلح في فرساي بالحماية البريطانية على مصر في مايو سنة ١٩١٩ ونص على الحماية في معاهدة الصلح التى وقعت في ٢٨ من يونيو سنة ١٩١٩ .

وهكذا استطاعت بريطانيا بسياسة الحديد والنار ، ثم بسياسة المؤامرات والدسائس الدولية ان تسيطر على الموقف في مصر .

وقد عينت بريطانيا اللورد اللنبي مندوبا ساميا لها بمصر ، وقد اشار هذا على حكومتها باطلاق سراح الزعماء الاربعة . « وذلك بسبب ما رآه من ان حركة البلاد جدية وان الجبهة الوطنية قوية وعليلة »
ثم ارسلت بريطانيا لجنة «ملنر» الى مصر في ديسمبر سنة ١٩١٩ فقاطعها المصريون مما اضطر بريطانيا الى دعوة الوفد المصرى للمفاوضة معها الا ان مصير تلك المفاوضات انتهى الى الفشل .

وفي ذلك الوقت اصاب الجبهة الوطنية تصدع خطير توقع بين زعماء الجبهة الخلاف ودب بينهم الشقاق ، وكان ذلك في ابريل سنة ١٩٢١ ، ومن ثم انخرقت ثورة سنة ١٩١٩ عن اهدافها الوطنية .

وقامت بريطانيا في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٢١ بنفى سعد زغلول

الى جزيرة سيشل ، وظلت الحال السياسية في البلاد مضطربة غير مستقرة الى ان تمت المفاوضات بين اللورد اللنبى وعبدالخالق ثروت « واستقر رأيهما على حل ارتضاه اللنبى » .

وعن انحراف الثورة في سنة ١٩١٩ يقول الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الامة سنة ١٩٥٧ : « وكان الحصار حول الشعب محكما للدرجة انه لما ثار سنة ١٩١٩ لم تليث الثورة الا قليلا حتى ثارت على نفسها ، وانحرفت وتفتتت وحدتها وتناثرت شظايا متفرقة تصيب الشعب بجراح جديدة فوق ما كان يقاسيه من جراح » .

وكان الاستعمار من وراء هذا كله راضيا سعيدا »



انتهاء الحماية على مصر :

وفي فبراير سنة ١٩٢٢ أعلن ان الحماية على مصر قد انتهت وان مصر حكومة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ بريطانيا بنقاط أربع التحفظات الأربعة (١) .

وكان من اهم ما نتج عن هذا التصريح ان تكونت الأحزاب في البلاد ثم أنه وسع القوة الشعبية وجها لوجه أمام القصر أى ان مجسودات الوطنيين قد وزعت بين كفاحهم ضد القصر من ناحية وضد الانجليز من ناحية أخرى ، ومن ثم نجد ان الصراع الحزبي العنيف هو الطابع المميز للفترة ما بين (١٩٢٤ و ١٩٣٦) وبعد هذا التصريح تالفت وزارة ثروت وتالفت لجنة الثلاثين من كبار رجال القانون برئاسة حسين رشدي لوضع دستور البلاد .

فؤاد ضد الدستور :

ورفعت اللجنة مشروع الدستور الى ثروت في يوم السبت ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ ولكن الملك « فؤاد » لم يكن يعجل إلى صدور الدستور لانه كان يرى في الدستور قيودا على حقوقه « وانتناصا لسلطانه » .

(١) اضطرت إنجلترا الى اصدار ذلك التصريح من جانبها واحتفظت بالنقط الأربع التالية لمباحثات مقبلة : (١) تأمين المواثيق البريطانية في مصر (٢) الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أو تدخل اجنبى مباشر أو غير مباشر . (٣) حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات ، (٤) السودان . ولم تقلل البلاد هذا التصريح لقابله بالأخجاج الشديد وخاصة على ما ورد فيه من محفظات . كما ان هذا التصريح لم يضمن جلاء الإحتلال لذا استصر تقاض الشعب ولم يهدأ

وهكذا لم يتجسّد واضعوا ذلك الدستور في تقييد سلطة الملك في اقرار وتدعيم مسؤولية الوزارة أمام نواب الأمة . ومن هنا كانت الوزارات تلجأ الى حل المجلس متى جرّأ على معارضة سياستها ، كما أصبحت الوزارات تحت رحمة السلطات البريطانية في المقام الأول والملك ثانياً .

وحدث أن وقع حادث الاعتداء على سردار الجيش المصري (السير لى ستاك) وتقدمت بريطانيا بعدة مطالب تعسّفية منها سحب الجيش المصري من السودان وأن تدفع مصر غرامة مالية كبيرة فاستقالت الوزارة التي كانت تحكم في ذلك الوقت .

وكان يميز هذه الفترة تعطيل الحياة النيابية والدستورية مراراً . وهكذا كانت « الديمقراطية بالطريقة التي جرت بها ممارستها في مصر في تلك الفترة ملهامة مهينة » .

« ان الشعب لم يصبح صاحب السلطة ، وإنما أصبح الشعب اداة في يد السلطة أو بمعنى اصح ضحية لها .

» ولم تعد اصوات الجماهير هي التي تقرّر خط السير الوطني ، وإنما أصبحت الجماهير تساق وقفاً لارادة السلطات الحاكمة واصدقائها . ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعي من اسباب الثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

« ان هذه الازمة العنيفة فتحت أمام سلطات الاسرة المالكة ابواباً جاعدة للنضال الشعبي طويلاً لكي يسدها .

» ولكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجاوز كل الحدود وفي جو الازمة لم يعد الدستور الذي رضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل الا مجرد قصاصة ورق بهت عليها الحقوق الشكلية التي كانت قد القيت للشعب ليشغل بها ويتلهى !

» ولقد استسلمت القيادات التي تصدّت للنضال الشعبي أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد ، وركعت جميعها لتلصق الرضا الذي يصل بها الى مقاعد الحكم ، وتخلت بذلك عن الشعب ، واعدرت كل قيمة له ناسية بذلك أنها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيدة ومنبعها « (١)

وبنك الفقرات الخالدة صور لنا الميثاق الوطني اسباب الثورة الوطنية في سنة ١٩١٩ بتلك الالة الخطيرة التي قضت على الثورة بالفشل ، ولم تكن هذه الافة غير زعماء الاحزاب الذين كانوا يعفون من (١) الميثاق الوطني .

أجل الوصول الى كراسي الحكم ، باى لمن حتى انتكست ثورة الشعب
فى سنة ١٩١٩ ، واصبحت الحرية هى حرية التحكم وحرية السيطرة
وحرية الاستبداد وحرية الاستقلال .

ان ذلك يعنى بلاشك ان الموجة الثورية التى ارتفعت سنة ١٩١٩
لم تصل الى اهدافها التى قامت من اجلها ، وبمعنى آخر ان ذلك يعنى
ان هذه الثورة لم تنجح فى بلوغ امانها .

ويقول الميتاق : « ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تسحق
الدراسة فان الاسباب التى أدت الى فشلها على الاسباب التى حركت
حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

« واذن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ولابد
من تقويمها فى هذه المرحلة تقويماً أميناً ومتصفاً .

وتتلخص أسباب فشل هذه الثورة فيما يلى :

١ - اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعى بسبب
الظروف التى جعلت من طبقة ملاك الارض أساساً للحزب السياسية
التي تصلحت لقيادة الثورة . وكانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه
النشاط المالى على أقصى ما وصل اليه الجهد فى ذلك الوقت فى حين ان
الدعوة الى إعادة توزيع الثروة كانت هى المطلب الحيوى الذى يجب البدء
فيه فوراً .

٢ - لم تتجنب القيادات الثورية الى أنه ليس هناك ممدام اطلاق
بين الوطنية المصرية والقومية العربية والى خطورة وعد بلفور الذى انتأ
اسرائيل لتفصل بين أجزاء الامة العربية ، بل لقد وصل الأمر الى درجة
أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عرقية ، واقاموا
عروشاً لمن خانوا النضال العربى .

٣ - ان القيادات الثورية خدعت بما منحه الاستعمار من استقلال
أسمى وحرية مزيفة . وزاد الأمر خطورة أن الحكم الذاتي والدستور
انتهيا الى خلاف حول الفنائم مما حول الصراع الحزبى الى موضوع يلهى
الناس ويحرق الطاقة الثورية . وجات معاهدة سنة ١٩٣٦ تنص على
استقلال مصر على حين أنها فى الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقا
قوات الاحتلال بقاءً شرعياً .

ويقول الأستاذ الرافعى : « على أنه من الحق أن نقر لثورة سنة
١٩١٩ بنتائج سياسية عامة لصالح البلاد ، فاليها يرجع الفضل فى الفاء

الحماية وفي اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وفي اعلان النظام الدستوري
أساسا للحكم في البلاد سنة ١٩٢٣ .

نحن نختلف مع استاذنا الراعي فيما ذهب اليه في بعض ما جاء
به من تفويض لهذه الثورة .

نحن نأجبه فضل تلك الثورة في الغاء الحماية نرى ان التاريخ
نفسه يذهب ان الحماية لم تلغ بتصريح ٢٨ فبراير حتى ان الاحتلال ظل
برغم ذلك التصريح يمارس فظائمه ومذابحه وفنسه وتدخله في كل كبيرة
وصغيرة من شئون البلاد .

اما عن اعتراف إنجلترا باستقلال مصر والذي قيل انه كان نتيجة
لثورة سنة ١٩١٩ فلقد كان هذا الاستقلال غير كامل . بل هو خدعة
استعمارية ويكفي ان يكون ضمن تصريح ٢٨ فبراير هذا تلك التحفظات
الاربع التي سلبت التصريح قيمته ، بل كانت التحفظات تسلب الاستقلال
كل قيمة له وكل معنى .

وبخصوص فضل ثورة سنة ١٩١٩ في اعلان النظام الدستوري
سنة ١٩٢٣ يكفي ان نورد هنا تعليقا للدكتور السيد صبرى في هذا
الشأن : « وبدأ التدخل منذ وضع الدستور عندما استقالت وزارة نسيم
لرفضها حذف المادة التي تقرر لقب الملك على انه « ملك مصر والسودان »
وقد قبلت وزارة يحيى ابراهيم التي خلفتها تعديل المادة على الوضع
الآتي : « يعين اللقب الذي يكون للملك مصر بعد ان يقرر المنسوبون
المقوضون نظام الحكم النهائي للسودان » .

« ولما صدر الدستور وطبق لم ينقطع تدخل إنجلترا في عرقلة
سيره في المسائل الجوهرية التي تتعارض فيها سياسة الوزارة المؤيدة
من البرهان مع السياسة الانجليزية » .

ولقد كان مقتل السردار عام ١٩٢٤ وما تلاه من احداث من أمثلة
التدخل البريطاني في الاوضاع الدستورية للبلاد وما يستتبع ذلك من
عدوان على استقلال مصر وسيادتها .

كما كانت اقالة الوزارات الدستورية وتعطيل الدستور ومحاولة
الغاء دستور ١٩٢٣ من الأمثلة الكثيرة التي تأتي بها على سبيل المثال
لا الحصر للتدخل الاستعماري في شئون البلاد .

وبعضى الدكتور السيد صبرى فيقول : « ولا جدال في ان العامل
الأول في تمكين إنجلترا من التدخل في تطبيق الدستور كان مصدره
الجالس على العرش الذي يملك حق اقالة الوزارة وحل مجلس النواب » .

ولما كان الدستور هو مصدر السيادة الشعبية فإن انتظام تطبيقه يستلزم تمتع البلاد باستقلالها التام حتى تمارس هذه السيادة على وجه لا يسمح بأى انتقاص منها أو تعرض لها والا فقدت صفة السيادة فيها . ان استقلال البلاد التام هو الأساس الاول الذى لا بد منه لانتظام الحياة الدستورية السليمة .

وهكذا نرى انه حتى بالنسبة للدستور ، الذى رُضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل لم يكن الا مجرد قصاصة ورق ، كما جاء بالميثاق الوطنى .

وبهذا هنا قبل ان نختم الحديث عن ثورة سنة ١٩١٩ ان نحاول تقويم هذه الثورة ، فلما لا يقبل الشك ان ثورة سنة ١٩١٩ كانت تعبيرا صادقا عن وجدان الأمة ووعيها العارمة فى الاستقلال . وكانت فى الوقت نفسه نتيجة حتمية لمرحلة القيادة الفكرية التى عاشتها الأمة منذ أوائل القرن العشرين والتى تبلورت فيها حساسة مصطفى كامل وتعاليم محمد عبده ولطفى السيد وعلى يوسف وقاسم أمين وفتحي زغلول وغيرهم ، وكانت نتيجة أيضا لفترة الحرب العالمية الاولى التى عاشها الشعب العربى فى مصر على اعصابه متحلا اعلان الحماية ومنتظرا تحقيق الوعود والمعاهد البريطانية فى الجلاء والوعود الامريكية فى الحرية وتقرير المصير ، وكانت ثورة سنة ١٩١٩ نتيجة لكل ذلك ولم يكن نقي سمد زغلول وصحبه الا الشرارة التى جعلت الرجل يتفجر .

أما عما حققته الثورة والذى ناقشناه منذ قليل فلا شك ان الثورة حققت الكثير ، ويكفى انها كشفت للعالم أجمع عن روح هذا الشعب المطالب بالحرية حتى عرف العالم كله كتيب ما كان يشيع من قبل هذا الشعب الى الاستكانة والاستسلام ، فكانت الصورة لفرصة للجماهير المتعطشة للحرية أن تنفس عن مشاعرهم المكبوتة وأن تثار العرايب من خانوة وأن تنتقم لمصطفى كامل وللقدائى الاول محمد فريد ولشهداء الحرية فى دنشواى وغيرهم من شهداء الحرية فى مصر .

وإذا كان بعض الباحثين يرى أن لهذه الثورة آثارا ايجابية أكثر من مجرد التنفيس عن مشاعر الشعب المتعطش للحرية وذلك مثل إلغاء الحماية وتصريح ٢٨ فبراير فنحن معهم الى حد : فالثورة هى التى أجبرت الانجليز على ذلك ، أجبرتهم على أن يصنعوا تمثيلا لأوضاع هذا الشعب الثائر ، فالقوا الحماية ، وأعلنوا ، تصريح ٢٨ فبراير* . وأصبح السلطان ملكا وبدأت الحياة النيابية وتكونت الأحزاب ، ولكن هذا كله وان كان نتيجة للثورة كان أولا وقبل كل شئ لعبة انجليزية اكبر ، استطاع بها المستعمرون وأعدائهم أن يجعلوا الثورة تنعكس ليقتنع الثوار أن فى حقيقة

معرض هؤلاء الذين تسوا مبادئهم فخرتهم تيار الحزبية الجارف في خضم
مشاكل داخلية بينهم ، فتحولوا من مجاهدين الى حزبيين . وكانت هذه
هي اللعبة البارة التي حيكها الانجليز وأعوانهم واستطاعوا بها أن
يجعلوا الثورة تنكس وتتحول وتصبح أداة لتثبيت أقدام الانجليز في
مصر !

هذا هو تقويمنا لثورة سنة ١٩١٩ ..

وخلاصة القول : أنها قد أدت دورها على أحسن وجه وأن الشعب
الذي قام بها بذل كل جهده ودفعه في سبيل بلوغ أمانيه وأهدافه . ولكن
العوامل الفروضة على الثورة هي التي أدت الى انتكاسها . وبذلك يكون
الكفاح من أجل اجلاء المستعمر قد دخل مراحل جديدة نتناولها في
الفصل التالي .

الفصل الثالث

مفاوضات الجلاء

تمهيد :

تكررت المفاوضات من أجل الجلاء منذ سنة ١٩٢١ حتى تحقق ذلك الجلاء بالفعل . وكانت المفاوضات تصطدم بكثير من العقبات التي يخلقها الانجليز خلقا من أجل إخفاقها . وفي هذا الفصل رأينا أن تبدأ بعرض ملخص لتقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لبحث المسألة المصرية ونقصد بها لجنة ملنر . باعتبارها نقطة تحول في تاريخ تسوية المسألة المصرية على الرغم مما قوبلت به هذه اللجنة من مقاطعة إجماعية من كل المصريين وعلى الرغم من أن الفصل الذريع كان نصيب تلك اللجنة .

فالشعب العربي في مصر الذي قام بثورته الحادثة في سنة ١٩١٩ لم يرحب بهذه اللجنة لانها لم تأت لتبحث في تحقيق الاستقلال الذي يأمله الشعب . وانما أتت لمجرد تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر لتهدئة الجو وتثبيتته لاستمرار الحماية . فلجنة تأتي لهذا السبب لا يمكن بأية حال أن تلقى قبولا من أي مصري بغل كل ما يستطيع من جهود ودم في سبيل تحقيق استقلال بلاده . كما أن القطيعة التي قوبلت بها اللجنة أيضا حلت إنما كانت نتيجة حتمية لفقدان ثقة الوطنيين في الوعود البريطانية المتكررة التي لم تدل على شيء الا على مكر البريطانيين وخديعتهم وطمعهم لاماني الأمة المصرية .

وفي تعرضنا لتقرير لجنة ملنر هذه ثم لسلسلة المفاوضات والمباحثات التي جرت منذ ذلك الحين سنقبل جهدنا في أن يكون ذلك كله بإيجاز كبير على ألا يكون هذا الإيجاز على حساب الحقيقة والوضوح . ولعل ما يدل على مراعاتنا لهذا الإيجاز هو غمغم إيرادنا لكل المشروعات التي قدمها الجانبان المصري والبريطاني بشأن الجلاء عن مصر .

أولا - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر) :

فوضت الحكومة البريطانية هذه اللجنة لتحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية

خير دستور لترقية امنباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعا داهم والتقدم والترقى لحماية المصالح الاجتماعية (١)

وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ رفع ملر تقريره الى وزير خارجيته «الارل كرؤء» الذي نلخصه فيما يلي :

١- انهم موقف «فؤاء» بازاء عرض اللجنة بموقف المتلزم جانبى الحياء مما يثبت ان ذلك الملك كان يهيمه الانادة الشخصية من الموقف المتأزم فى مصر . بمعنى انه لم يكن يهيمه فى قليل أو كثير ما تنتهى اليه اللجنة من نتائج ، سواء كانت لمصلحة الشعب او ضد اماله واخداذه . وكان فؤاءه ينتظر مايسفر عنه الموقف ، فاذا انتصرت ارادة الجماهير تقدم منها ولوح لها بترحيبه بنصرها ، اما اذا انتصرت ثورة بريطانيا الفاشة فانه يتعاون معها . ويظهر للشعب انه كان مغلوبا على امره .

وجاء فى تقرير اللجنة « ان الوزراء المصريين كانوا شديدى العناية بتركنا وشاننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ، ولما طلبنا منهم صريحا ان يضحوا لنا عن آرائهم اظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شىء من عندهم فى المسائل المستورية الخارجة عن المسائل الادارية ، ولم يظهروا ادى رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه اليها افكار اللجنة من جهة حنومة مصر فى المستقبل » ماذا نقول عن هؤلاء الوزراء اليوم ، غير انهم لم يكونوا الا لعبة فى يد الملك والاستعمار ، لايهمهم الوطن ومصالح الشعب بقدر ماتهمهم مصالحهم وكراسى الحكم ؟

اما بالنسبة لموقف الشعب من اللجنة فقد ذكرت هذه اللجنة : «غير ان هذا الاحتراس والتشيع اللذين بدوا من رجال الحكومة الوطنيين كانا على نقيض ماقله جمهور الوطنيين والجراند الوطنيين فانهم اثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة ولا حاجة بنا الى اطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وانواع المناومات للمغايات التى جاءت من اجلها »

وعلمت اللجنة على سياسة كرومر فى مصر بقولها :

«ان نظام الاحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لانقاذ حكومة قد دعها الافلاس (يقصد حكومة مصر) لم يكن الا نظاما وقتيا . لانه لم يكن آخذ يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال يدوم الى ماشاء الله بعد ماوافقنه فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير . ولطول زمان الاحتلال

(١) من مخططة مجلس النواب سنة ١٩٢٦

زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . وما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ الآن حوالى ١٦٠٠ فى هذه الايام (سنة ١٩٢٠) وفشت رواتبهم تختلف عن فشت رواتب المصريين .

ثم استعرض تقرير اللجنة اسباب الاضطرابات فى القاهرة وغريها من اليقادر الكبرى فى المدة السابقة على الاضطرابات التى حدثت بعد ذلك وبلغت أوجها فى ثورة سنة ١٩١٩ فى ماوس من العام نفسه .

وانتقل التقرير الى الاسباب التى رآها قد أدت الى اشتراك الفلاحين فى ثورة سنة ١٩١٩ ونلخصها فيما يلى :

١ - التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى .

٢ - مصادرة الحيوانات .

٣ - مصادرة الحبوب .

٤ - جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها، فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين .

ثم ذكر التقرير كيف أن المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا فى الرأى المصرى . فالمعتدلون فى مصر قاموا يقولون : ان الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتى طبقا لما صرح به السياسة البريطانيون مرارا من أن تدخلنا فى مصر وقتى وشعر الناس شعورا صادقا بأن سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعارضة السلطان ووزرائه والبنل الكثير الذى دعيت الامة اليه فليته تعطيلهم حقا فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية .

وتعرضت اللجنة فى تقريرها لمسألة طلب زعماء الامة السفر الى لندن لعرض بيان دىالاستقلال الذاتى التام لمصر ، ثم كيف تم اعتقال سعد وغلزل وثلاثة من انصاره ؟

وبين التقرير كيف قامت الثورة فى القاهرة ، ثم انتقلت الى الاقاليم وانتشرت منها الى معظم مديريات الوجه البحرى والقبلى ؟

وقال تقرير اللجنة عن الثورة : «وكانت حركة وطنية تؤيدها جميع الطبقات والمذاهب فى الامة المصرية وفى جملتهم الاقباط ، وظهرت بين

أشد عناصرها تمصبا بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريبا منتظما والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة .

وتحدث التقرير عن الحركة الوطنية والاماني المصرية فانتهى الى ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ، ولكنهم متفقون كلهم على امر واحد وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم .

وبالنسبة لسياسة بريطانيا رأت اللجنة . ان يكون لبريطانيا العظمى الحق في ابقاء قوة عسكرية في ارض مصر لتحمي مصلحتها الحسوية في مصر . اي سلامة مواصلاتها الامبراطورية وان يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة .

ومضت اللجنة في تقريرها . فذكرت كيف تمكن عدلى من اقناع سعد بمناقشة اللجنة . وفي ٧ من يونيو ١٩٢٠ وصل سعد الى لندن ووافقه سبعة من اعضاء الوفد ودار الكلام بينهم وبين اللجنة . وقد حضر جانب من المناقشات عدلى ايضا . وانتهت المناقشات على قبول فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر . ثم يلزمنا ان نتعرف ان الوفد كان يميل الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة في الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة .

وينتهى التقرير الى انه قد صدر في آخر المناقشات مذكرة تسمى اتفاق ملتر - زغلولى ، هذه المذكرة كانت ترسم القواعد التى يمكن ان يبنى عليها الاتفاق بعد وضعها وكانت هذه المذكرة مؤرخة في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٢٠ .

وقد اشتملت هذه المذكرة على النتيجة النهائية التى انتهت اليها المحادثات التى دارت بلندن في شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملتر وأعضاء اللجنة الحسوية المنتدبة لمصر وبين سعد وأعضاء الوفد المصري والذى اشترك فيها عدلى يكن أيضا .

واشتملت المذكرة على :

- ١ - تمثيل مصر في البلاد الاجنبية .
- ٢ - الدفاع عن المواصلات البريطانية .
- ٣ - الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية
- ٤ - التحفظات لحماية الاجانب .

٥ - السودان واستحالة تسوية مسأله على المبادئ التي يرد
تسوية المسألة المصرية عليها .

وبين تقرير اللجنة كيف فوبلت التسوية بالرضا فى مصر واعترف
بأن الحزب الوطنى وآخرين حملوا على التسوية باعتبارها لا تحمى لمصر
استقلالاً حقيقياً واحتجوا خاصة لعدم ادخال السودان فى المشروع .
والآن تتناول المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية
فى شىء من الاجازة .

ثانيا - المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية :

١ - مفاوضات على - كروز

على اثر نشر تقرير لجنة ملنر فى ١٨ من اغسطس سنة ١٩٢٠ ابلغت
بريطانيا السلطان فؤاد فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢١ قرارا تطلب فيه
تمثيل وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين وكلف على يكن
تاليف وزارة لاتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها حالة البلاد فالفها
فى ١٧ من شهر مارس سنة ١٩٢١ واعلن برنامجها السياسى من حيث ان
الوزارة « ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها
لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر - ستجعل نصب
عينها - الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر .
وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تنوق اليه البلاد مسترشدة بما
رسمته اداة الامة وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا
الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض » .

وفى ١٨ من مايو سنة ١٩٢١ شكل على يكن وفدا للمفاوضة برأسته
وفى اليوم التالى وافق فؤاد على ذلك التشكيل .

ووصل الوفد الى لندن فى يوم ١١ من يوليو سنة ١٩٢١ وبدى
بالمفاوضات من اليوم التالى لوصول الوفد . وقد عقد اربعة وعشرين
اجتماعا حضر الوفد باكملة خمسة منها . اما باقى الجلسات فكان يحضرها
رئيس الوفد وحده او مع أحد اعضاء الوفد .

ويقول الامتاذ عبد الحيد بدوى السكرتير العام للوفد الرسمى :

« امتدت المفاوضات الى ٢٦ من اغسطس ثم تلا ذلك فصل اجازة
البرلمان فاقوت المفاوضات فى هذه الفترة واستؤلفت فى نهاية الاسبوع

الاول من شهر أكتوبر على أنه لم يعقد بعد العودة من الإجازة إلا بضع جلسات» (١).

وبعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الإنجليزية الوفد مشروعها في العاشر من شهر نوفمبر فرد عليها الوفد : «أن المشروع لايجعل محلا للأمل في الوصول الى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أنه لا وجه للبحث في الطريقة التي يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نر وجهها لاعادة البحث والمناقشة في أبواب المشروع الأخرى » .

وقد اتخذ الوفد هذا الموقف الحازم عندما تبين له أن المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية قد عدلت بحيث أصبحت الأغراض التي ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية مبهمة بمسند أن نص في المشروع على وجود تلك القوات للدفاع عن المصالح الحيوية لمصر ، وهي عبارة أبعد مدى وأوسع مدلولاً لا يكاد يتمتع معها أى قدر من التدخل في شؤون الإدارة المصرية .

وانقطعت بذلك المفاوضات ورحل الوفد مدينة لندن يوم ٢٠ من نوفمبر بعد أن تأكد له أن المشروع البريطاني لا يحقق آمالي مصر القومية .

وفي ٨ من ديسمبر قدم الوفد الى قواد تقريراً عن مهمته ورفع عدل يمكن استنتاجه حيث أن المفاوضات التي باشراها الوفد الذي كان يرأسه في لندن لم تسفر عن تحقيق المطالب القومية .

وصدو بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢١ أمر سلطانى بقبول استقالة عدلى يكن .

ثم بدأت إنجلترا تلعب على مسرح الحياة السياسية دورا استعماريا جديدا ، إذ قام المندوب السامى فى مصر بتبليغ الحكومة المصرية انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وكان ذلك هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الخاص بإلغاء الحماية البريطانية على مصر ، ولقد تعرضنا لذلك التصريح فى مكان آخر من هذا الكتاب .

٢ - محادثات عبد الحالى ثروت - تشمبرلن

دارت تلك المحادثات بين عبد الحالى ثروت رئيس مجلس الوزراء فى مصر فى تلك الايام وسير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا .

(١) المناقشات البرلمانية فى القوانين - مجلس الشيوخ - قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٦ بالواقعة على معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى .

• وبدأت تلك المباحثات والمكاتبات في يوم ٤ من يوليو سنة ١٩٢٧ وانتهت
في ٥ من مارس سنة ١٩٢٨ .

وكانت تلك المبادرات تهدف الى الوصول الى اتفاق يصلح أساسا
لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها «عقد معاهدة تحالف وصداقة
بين بريطانيا العظمى ومصر» .

وقد وضع تروت مشروع معاهدة وسلمه في ١٨ من يوليو سنة
١٩٢٧ الى مستر سلبلي ليوصله الى سير أوستن تشمبرلين .

ولكن لم يوافق على المشروع المصري ، وقسمت بريطانيا مشروع
معاهدة أخرى .

ولما عرض مشروع المعاهدة البريطاني على مجلس الوزراء المصري رأى
المجلس «أن المشروع لا يتفق في أساسه وتصوره مع استقلال البلاد
وسيادةها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيا» .

ويقول تروت في كتابه المؤرخ ١٩٢٨/٣/٥ الى اللورد لويده المندوب
السامي البريطاني في مصر والذي ختم به المبادرات : «حقا كنت أتمنى أن
أصل بالمسائل كلها الى تمام الوضوح والنضج وأن أصفى مسائل
البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل ، ولقد كان يمكنني بهذا أن أطرح
على زملائي مشروع اتفاق يحل جميع المسائل المعلقة ، مع الاحتفاظ بمسألة
السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لمشروعنا
يتترك معلقا بعضا من المسائل التي تمسحها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا
ويحصل لذلك في طبيعته أسباب الاحتكاك والصدام في المستقبل» .

٣ - مفاوضات محمد محمود - هندرسون

صيف سنة ١٩٢٩

عندما ألف محمد محمود الوزارة في يونيو سنة ١٩٢٨ أجل انعقاد
والبرلمان تم عطل الدستور في يوليو ١٩٢٨ وقابل الشعب ذلك بالسخط
والاستنكار .

وقامت المفاوضات بين مصر وانجلترا في صيف سنة ١٩٢٩ وأسفرت
عن مشروع معاهدة (محمد محمود - هندرسون) ولكن كان هذا المشروع
بعدا وتخريبا لاستقلال البلاد الحقيقي وكان ذلك يبدو واضحا في النص
الخاص ببقاء القوات المحتلة وبقاء السودان منفصلا عن مصر وقرار الحكم
الثنائي له . والمضحك المبكى في تلك المفاوضات أن الانجليز (هندرسون)
في ردهم على محمد محمود بشأن عودة الجنود المصرية الى السودان

م ٦ - قضية الجلاء

يشترطون طاعتنا ثمتا لعودة أورطة مصرية الى السودان ، فإذا نفقت
الماعدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات فإن الحكومة
تكون مستعدة لان تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية
الى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .
ولما أعلن محمد محمود نصوص معاهدته مع الانجليز طالبه الشعب
بإعادة الحياة النيابية والدستورية الى البلاد حتى تقول الأمة كلمتها في
الماعدة .

وما لبثت حكومة محمد محمود أن سقطت أمام معاول نقد الشعب
نجا ولمعاهدتها المقترحة .

وتألفت وزارة عمليل يكن في أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، وأجريت
الانتخابات في عهدها وأسفرت عن فوز الوفد وعهد الى مصطفى النحاس
بالتأليف الوزارة .

٤ - مفاوضات النحاس - هندوسون

٣٩ من مارس ١٩٣٠ - ٨ من مايو ١٩٣٠

وقامت حكومة النحاس بعرض المقترحات البريطانية على كل من
مجلس البرلمان (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) بجلستيهما المنعقدتين
في ٣ من فبراير سنة ١٩٣٠ .

وصدر قرار مجلس البرلمان بجلسته ٦ من فبراير ١٩٣٠ بتفويض
الحكومة في المفاوضات وللوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى
الصدقة بين البلدين .

وقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٦ من فبراير سنة ١٩٣٠
تشكيل الوفد الذي سيتولى المفاوضة مع الجانب البريطاني .

وبدأت المحادثات في يوم الاثنين الموافق ٣١ من مارس سنة ١٩٣٠
في قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بلندن .

وفي يوم الأربعاء ٢ من إبريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصري المستر
سكريب سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الانجليزي مشروعه
الاول .

ثم عقدت اثنتان وعشرون جلسة متتالية بين الجانبين المصري
والبريطاني كان آخرها يوم الخميس ٨ من مايو سنة ١٩٣٠ .

ولقد انفض المؤتمر لتعذر الاتفاق على مسألة السودان اذ وجد أنه

قبول نص المادة التي قررها مجلس وزراء بريطانياعضية لحقوق مصر
المقدمة في السودان ، ومصالها الحيوية .

واقبلت حكومة مصطفى النحاس وجاءت وزارة صدقي الذي قابلته
الجانب بمطالبها القومية وعلى رأسها الجلاء .

٥ - محادثات اسماعيل صدقي - جون سيمون

(سبتمبر سنة ١٩٣٢)

وبدا صدقي يهد لهذه المباحثات منذ تولي الوزارة حتى نجح أخيرة
في إجرائها في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، وقد رتب مقابلة صدقي
لسيمون حافظ عفيى -

وفي مدينة جنيف تحت المقابلة بين صدقي وسيمون وحضر المحادثات
أيضا مستر ايدن وكان يعمل كوكيل برلماني لوزارة الخارجية وكان في
جنيف لمضور مؤتمر نزع السلاح .

وكان من رأى جون سيمون أنه يعتقد بصفته الشخصية أنه مشروع
الاتفاق نستى ١٩٢٩ و١٩٣٠ يجب اتخاذها أساسا للمفاوضات المقبلة
وهناك مسائل سلم بها كانهاء الاحتلال البريطاني وكالتحالف بين البلدين
والمساعدة على إلغاء الامتيازات وقبول مصر في عصبة الأمم ، ولكنه أبدى
تحفظين اثنين : الاول خاص بالنقط العسكرية ، والاخر بالسودان .

ثم انتقل الحديث الى مسألة المفاوضات نفسها والوقت الذي تبدأ
فيه وسلم سيمون مبدئيا بضرورة إجراء هذه المفاوضات في الوقت المناسب
وفي أقرب فرصة ممكنة .

وفي سنة ١٩٣٣ استقال صدقي بعد عهده الدامي في مصر .
وتوالى على مصر الوزارات المختلفة التي كان يقابلها الشعب دائما
بمطلبه الاسمي وهو تحقيق الجلاء ، وإجلاء القوات البريطانية عن مصر .

٦ - محادثات سنة ١٩٣٦

تألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والاحزاب السياسية (١) ،
برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري ، وأرسلت في ١٢ من
ديسمبر سنة ١٩٣٥ الى المندوب السامي البريطاني في مصر خطابا
يرحبون أن يتفضل (المندوب السامي) بقبول الحكومة البريطانية طلبنا أن

(١) لم يشارك في تلك المفاوضات الحزب الوطني لخالفنا بذلك : لا مقاربه
الا بعد الجلاء ، ولأن أساس تلك المقارفة كان مشروع سنة ١٩٣٠ الذي رفضه في حينه -

تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالتصويص
التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٥ء .

وصدر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٣٦ مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية
لابرام معاهدة صداقة ومودة بين مصر وبريطانيا . وبدأت المفاوضات الأولى
بين مصر وبريطانيا التي كان يمثلها (لورد كيلرن) المعتمد البريطاني
بالقاهرة .

ثم ألت النحاس وزارته الثالثة في ١٠ من مايو سنة ١٩٣٦ وكان
ما يسترعى النظر في برنامج وزارته قول النحاس : ان تحقيق استقلال
البلاد يكون بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة .
ومن عجب أن يصف النحاس الدولة الفاصلة بالدولة الصديقة . وأعجب
من ذلك أن يعتبر إبرام معاهدة تحالف معها محققا للاستقلال في حين أن
إبرام هذه المعاهدة وذلك التحالف جاء كما سنرى مهدرا لهذا الاستقلال
لامحقا له . ولكن سياسة الوفد قد درجت على هذا المنطق المعكوس (١) .

وفي ٣ من مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر
الزعران .

وفي ٩ من مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل . ثم قدم
الفريق البريطاني مذكرة بوجهة نظره في المسألة العسكرية .

وفي ١٦ من مارس سنة ١٩٣٦ رد الجانب المصري على المذكرة
البريطانية بمذكرة تبين وجهة نظره .

وتوالت الجلسات بين الجانبين حتى يوم ١٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦
الذي انتهى فيه من وضع مشروع المعاهدة وصدر تفويض ملكي بتعيين
أعضاء الهيئة الرسمية مبفوضين فوق العادة لتوقيع المعاهدة .

وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ تم هذا التوقيع بقاعة لوكارنو
بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبته المعاهدة في شكلها النهائي .

ودعى البرلمان (مجلس النواب) لجلسة يوم ٢ من نوفمبر ١٩٣٦ في
اجتماع غير عادي لنظر المعاهدة .

والقت الوزارة على أعضاء مجلس النواب بيانا عن مشروع المعاهدة
في تلك الجلسة ثم أحيل المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس .

وفي جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ قدمت اللجنة تقريرها عن
مشروع المعاهدة مقترحة الموافقة على المشروع .

(١) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية - الجزء الثالث .

وقد وافق مجلس النواب بجلسته ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ على مشروع المعاهدة *

وبجلسته ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وافق على المشروع مجلس الشيوخ أيضا *

ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ «بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى» وكان ذلك في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ *

وقد تم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة في القاهرة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ *

وصدر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ المرسوم الخاص بأصدار المعاهدة وقد نص فيه على أن يعمل ابتداء من ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ بإحكام المعاهدة *

ومن ذلك التاريخ أصبحت تلك المعاهدة منقذة في البلاد كقانون من قوانين الدولة المصرية *

وتورد فيما يلي نص المعاهدة *

معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا التي وقعها مندوبو الدولتين في يوم الاربعاء ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ بقساعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية *

نص مواد المعاهدة بعد الديباجة

المادة الاولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بوساطة صاحب الجلالة الملك والاميراطور *

المادة الثانية

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والاميراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق الرسمية *

المادة الثالثة

تنوى مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الامم * وبما أن

حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة قائما متزايد أي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالتشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة .

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الفرض منها توطين الصداقة وبالتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالألا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة والا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدات الحالية .

المادة السادسة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تقتضى عن خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لاحكام عهد عصبة الأمم أو لاي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

المادة السابعة

إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفتة حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتتخصر معونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها في أن يقدم الى جلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بها فى ذلك من استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فإن الحكومة المصرية هى التى ليسا أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك من اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة واقية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

المادة الثامنة

بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر هى فى الوقت

تتفهمه طريق عالمي للمواصلات كما هي أيضا طريق أساس للمواصلات بين
الاجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . قال أن يحين الوقت الذي يتفق
فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها
أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب
الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي
المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون
مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة
تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها ولا يكون لوجود تلك القوات صفة
الاحتلال بآية حال . كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة
المصرية .

ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة
العشرين سنة المحدودة في المادة السادسة عشرة على مسألة احتمال أن وجود
القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصري أصبح في حالة
يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فإن
هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام
عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أي شخص أو هيئة
للفصل فيه طبقا للإجراءات التي يتفق عليها الطرفان .

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
ما تحتج به من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب
الجلالة الملك والإمبراطور التي تكون موجودة طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بآية حال
الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو
عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في
٢٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة

- مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل
اتفاقيتي ١٩ من يناير و ١٠ من يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان
المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين
ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات
والمخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودان .

وليس في نصوص هذه المادة أي أساس لمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم معلقة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوافر لها سودانيون كافية .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة او في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والاميراطور بأن المسئولية عن ادراج الاجانب واموالهم في مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والاميراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة -

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون ابطاء .
وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة .

المادة الرابعة عشرة

تلغى الماهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون

استمرار بقائها متافيا لاحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين المتعاقدين ١٣١ طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أى منهما في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حين ذاك فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها يحال الخلاف الى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو الى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أى تفسير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧

ومع ذلك ففي أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن المتحول في مفاوضات برضاء الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

المادة السابعة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت ممكن ، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها، وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

واقارارا بما تقدم وقع المفوضون على هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها .

وتحررت في لندن في صورتين في اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ .

تقويم معاهدة سنة ١٩٣٦ :

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي : « ان توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦ كان وليد المدون المائل في وجود الاحتلال البريطاني .. على أن الجانب المصري الذي وقعها يحتمل بلا مراء تبعة قبولها واثم توقيعها ، ولكن الرغبة الجامعة في محالفة الغاصب ومصادقته ، والبقاء في الحكم والاستمتاع بفوائده كل ذلك كان له الأثر البالغ في توقيع هذه المعاهدة » .

ان تلك المعاهدة قد سلحت لبريطانيا كثيرا من المناقل الهامة : فمثلا نجد أن القاعدة البريطانية العسكرية في هذه المعاهدة أوسع نطاقا بمقدار الضعف تقريبا عما كانت عليه في المشروعات السابقة ، بل بلغت مساحة تلك القاعدة في تلك المعاهدة مليونين وربع مليون الفدان .

كما نجد أن هذه المعاهدة أعطت لبريطانيا الحق في وضع جنود لها في بورسعيد والسويس ولم يكن هذا النص واردا في المشروع المقدم من بريطانيا في عام ١٩٣٠ والامر كذلك بالنسبة لتكليف مصر بإنشاء الطرق والسكك الحديدية المؤدية الى منطقة السويس وغيرها .

« ثم ان مشروع سنة ١٩٣٠ قصر التزام مصر بتقديم التسهيلات في موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية على حالتي الحرب وخطر الحرب الداهم ، فاضافت المعاهدة حالة ثالثة وهي حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » (١) .

كما لم تحدد تلك المعاهدة عدد جيش إنجلترا في مصر اطلاقا لا في وقت السلم ولا في وقت الحرب لأن خشية وقوع حالة دولية مفاجئة لا تمد من حالات الحرب كما هو معلوم في فقه القانون الدولي العام .

أما بالنسبة للسودان فإنه بموجب تلك المعاهدة قد أصبح مستعمرة إقليمية تحرمه جنود مصرية تحت أمرة حاكمه العام البريطاني وذلك كما جاء في المادة ١١ من المعاهدة وملحقاتها .

وبرغم ذلك كله تموء حكومة الوفد على الشعب فتتصف تلك المعاهدة الشائنة بأنها « وثيقة الشرف والاستقلال » .

والحقيقة أن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها ففضلا عن أن الجانب البريطاني لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بسطالبي بريطانيا فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامي البريطاني الى الحكومة المصرية مذكرة شقوية أوضح

(١) عبد الرحمن الرافعي . في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثالث .

فيها « أن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جديده وأن بريطانيا تحتفظ في هذه الحالة بحق إعادة النظر في سياستها نحو مصر » (١) .

كما أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المبرمة في الإسكندرية في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ والتي تقوم على مبدأين أساسيين :

١ - أن القناة طريق دولي للمواصلات العالمية وهو مفتوح للامم جميعا على أساس المساواة .

٢ - أن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على مصر .

غير أن بريطانيا سمعت الى الانفراد بحق الدفاع عن قناة السويس اخلافا لمبدأين المبدأين الاساسيين فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ أحكاما ترمي الى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

والذى يدعيه البريطانيون من حق الانفراد بالدفاع عن القناة لا يتفق مع المبادئ العالمية والمساواة والحييدة التى شرعتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

كل هذه المظالم التى أوقعتها معاهدة سنة ١٩٣٦ على شعب مصر أبانت للمصريين أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان اما سئدعا القوة بالقاهرة العائمة .

وهكذا كانت القوات البريطانية في مصر تمثل احتلالا بريطانيا لوادى النيل . هذا الاحتلال الذى صدم ارادة أهاليه وخرق أحكام القانون الدولي خرقا صارخا .

واستمر تدخل بريطانيا في شئوننا هذا التدخل الذى اضر بمصالح المصريين والسودانيين على السواء كما كان انكارا للوحدة التى أرادتها الطبيعة لوادى النيل .

وكان نتيجة ظهور تلك المآسى التى خلقتها معاهدة سنة ١٩٣٦ أن قام الشعب المصرى يطالب باستكمال استقلاله وجليه القوات المحتلة عن اراضيه .

ومن ثم تقدم الوفد الى الحكومة البريطانية بمذكرة تسليها للورد كيلرن في الاول من ابريل سنة ١٩٤٠ ليلبثها حكومته في لندن . وتضمنت هذه المذكرة الوفد أن تقوم بريطانيا باصدار تصريح بأن قواتها مستسحبة من اراضيه .

(١) من بيانات محمود فهمى التقرائى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الامن في الفسطن سنة ١٩٤٧ .

مصر عند انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت ناشئة في ذلك الوقت
وأن تستترك مصر في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها .

وبالتسمية للسودان فإنه يجب على بريطانيا أن تدخل هي ومصر في
مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي
النيل جميعه .

وأجاب على تلك المذكرة الجانب البريطاني بمذكرة تنسم بروح السخط
والحقن على الوفد .

ومع ذلك وفي أداء مسرحي للتهريج السياسي والحزبي نجد أن
الانجليز يقرضون حكومة النحاس على البلاد في فبراير سنة ١٩٤٢ .

وفي سنة ١٩٤٥ كانت حكومة أحمد ماهر تحكم البلاد بعد أن أقيمت
وزارة مصطفى النحاس ، فاجتمع مجلس الوزراء في ٢٣ من سبتمبر سنة
١٩٤٥ وأقر البيان الذي أصدره لغيف من زعماء الاحزاب والمثقلين
بخصوص المطالبة بالجلاد ووحدة وادي النيل .

وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ تسلمت بريطانيا مذكرة الحكومة
المصرية التي طلبت فيها الدخول في مفاوضات بينها وبين بريطانيا لاعادة
النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٦ ردت بريطانيا على تلك المذكرة ومن
المذكرة البريطانية تبين للرأى العام مبلغ سوء نية بريطانيا نحو مصر
واصرارها على ابقاء أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ .

واشتد سخط الامة على السياسة الاستعمارية البريطانية التي
لم تتغير برغم انتهاء الحرب العالمية الثانية واطلاق ميثاق الاطلنطي
والمبادئ التي قررها ميثاق الامم المتحدة .

وتجلى سخط الشعب في المظاهرات التي عمت البلاد ، وكان اشهرها
مظاهرة كوبري عباس بالقاهرة التي واح ضحتها عدد من الشباب
الوطني ، وعمت المظاهرات الدامية جميع المدن المصرية مطالبة بالجلاد .

٧ - مشروع معاهدة صدقي - بيغن

ثم جاء صدقي الى الحكم وفي ٧ من مارس سنة ١٩٤٦ صدر
مرسوم بتأليف الوفد الرسمي لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل
المعاهدة ولم يشترك الحزب الوطني تمسكا بسياسة «لا مفاوضة» الا بعد
الجلاد .

كذلك لم يشترك الوفد المصرى لأنه اشترط أن تكون له الرئاسة وأغلبية المقارئين .

وبدأت المفاوضات الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ إلا أنه قد تبين من مشروع المعاهدة الجديدة الذى عرضه الجانب البريطانى أنه لا يختلف في جوهره وأحكامه العامة عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ؛ واستمرت المفاوضات تتعثر في الطريق إلى أن استقال صدقي لغتله في المفاوضات .

وجاء محمود فهمى النقراشى إلى الحكم ، ورأى أن يعرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

٨ - عرض قضية وادى النيل على مجلس الأمن

أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧

ولم يقدم النقراشى على هذه الخطوة إلا بعد أن أيقن تماما بفشل أية مفاوضة تقوم بين مصر وبريطانيا وبعد أن ازدادت الاشتباكات الدامية بين الوطنيين وقوات الاحتلال .

وكان النقراشى قد قام بمفاوضات مع سير دونالد كامبل سفير بريطانيا في مصر إلا أنه وجد من السفير البريطانى أضرارا على موقف بريطانيا من المسألة المصرية .

لذلك قرر مجلس الوزراء المصرى بجلسته المنعقدة في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

فقدعت الحكومة المصرية عريضة دعواها إلى مجلس الأمن في ١١ من يوليو سنة ١٩٤٧ تطبيقا للمادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة طالبة :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

٢ - إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان .

ولكن برغم الجهود المضنية التى بذلها الجانب المصرى أمام مجلس الأمن وبرغم وضوح الحق في جانب مصر فإن قضية الجلاء قد فشلت أمام المجلس لأنه كان يمثل هيئة سياسية تديرها مصالح الدول الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت .

٩ - سياسة الوفد في مسألة الجلاء

ووحدة الوادى

توالى على مصر الوزارات في الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ ومسألة

١٩٥٠ فشهدت البلاد فترة حرجة حزينة في عمرها ، وصرخت مصر من أعماقها عندما اغتيل النجاشي . ثم تولى إبراهيم عبد الهادي الحكم . وعاشت مصر عهده الأسود وأيامه الأزمائية وبعده جاء حسين سري ، وفي سنة ١٩٥٠ تسلم الوفد مقاليد الحكم بعد أن فاز في الانتخابات التي أجريت في مصر .

كانت سياسة الوفد وهو في المعارضة المناداة بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنه لا محالة ولا معاهدة اكتفاء بديثاق سان فرانسيسكو .

ولكن ما كاد الوفد يتولى مقاليد الحكم حتى تماقت على إجراء المفاوضات حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمعة ، فأعلن النحاس في خطاب العرش الذي ألقاه يوم ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ أن وزارته لا تفتقر في بقل أصديق اليهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشرطيه ونصان وحدته تحت التاج من كل عبث واعتداء .

وشرعت وزارة الوفد في الدخول في سلسلة طويلة من الاتصالات والمفاوضات مع الجانب البريطاني ، ولكن لم تفلح حكومة الوفد في صرفه الانجليز عن معتهم واقتناعهم بضرورة احترام حقوق مصر ، وبرغم ذلك استمرت المحادثات وقصد وزير الخارجية المصرية الى لندن حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا . وانتهت المباحثات في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن قرر الوزير البريطاني أنه عرض على مجلس الوزراء البريطاني بصيغة شخصية محضنة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد للمسألة المصرية .

وفي إبريل سنة ١٩٥١ وضع أن المقترحات البريطانية جاءت أبعد مما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية ومن لم رفضت تلك المقترحات وقدمت مصر مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان .

واستؤنفت المحادثات ودار البحث فيها عن السودان وبينما هي سائرة تتمرلق التي وزير خارجية إنجلترا يباينا في مجلس العموم يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥١ أعلن فيه تسك بريطانيا بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السام بحجة الضرورات الدولية ومعارضة وحدة شطرى الوادي ، وهكذا جاء هذا البيان ناطقا بمق الهوة التي تفصل بين مصر وإنجلترا .

وتحت ضغط الجماهير المطالبة بالجلاء وإلغاء المعاهدة وللخوف من اكتشاف حكومة النحاس أمام الشعب . قامت حكومة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ من جانبها .

وهذا هو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل القادم .

الفصل الرابع

المعارضة ١٩٣٦

تمهيد :

في خلال الحرب العالمية الاولى رأى الشعب العربى في مصر صورة الاحتلال البريطانى الشنعاء ، هذا الاستعمار الفاشم الذى دمر مقومات الحياة الامنة المطمئنة لجماعير الشعب العامل في مصر .

ولقد رأينا فيما سبق كيف انطلق الشعب المصرى ثائرا من اجل تحقيق الجلاء عقب هدنة تلك الحرب ، وخاصة عندما اعلنت حقوق الشعوب في تقرير مصرها ، ورأينا ايضا أن بريطانيا واجهت هذه الثورة الوطنية بتدابير غير انسانية « فانطلقت بريطانيا تواجه الثورة بنيرانها ، فاعتقلت وشردت وسجنت » (١)

ولكن لم تخمد للثورة الوطنية في مصر جذوة نضالها وحماة الشعب العامل المكافح ، حتى « ان الحرومين كانوا هم وقود الثورة (ثورة ١٩١٩) وضحاياها » (٢) .

ومر بنا ان مفاوضات الجلاء عن مصر بدأت في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ورأينا كيف انتهت بتصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ، وفي نهاية المطاف علمنا ان آخر تلك المفاوضات كان بإبرام معاهدة التحالف المصرية البريطانية .

« وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة في ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخدمة الكبرى التى وقعت فيها

(١) الدكتور عبدالعزيز رفاعي : قضية الجلاء عن مصر .

(٢) الميثاق الوطنى

ثورة ١٩١٩ . فقد كادت مقدمتها تنص على استقلال مصر . على حين ان صلتها في كل عجلة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى ١١١ .

وخلال الحرب انعالية الثأية تحملت مصر كثيرا من المتاعب والضعويات بسبب ما قدمته من خدمات لقوات الحلفاء عامة والقوات البريطانية بصفة خاصة تطبيقا لنصوص اتفاقية أو معاهدة ١٩٣٦ . . .

وبعد انتهاء الحرب العظمى الثانية ازداد ادراك مصر لاهمية الجلاء عن اراضيها . وجدت مصر في اقناع بريطانيا بعدم صلاحية هذه المعاهدة وخاصة عندما قامت بالبلاد حركة اضطرابات عنيفة ضد الانجليز وخروج المظاهرات الوطنية مطالبة « بالجلاء بالدماء »

الفاء المعاهدة :

في يناير سنة ١٩٥٠ عاد الوفد الى الحكم ولكنه في تلك المرة لم يكن الوفد الذي يمثل ارادة الملايين من أبناء الوطن ، من أبناء الشعب العامل في مصر .

عاد الوفد الى الحكم هذه المرة وقد انتهى به المطاف مثل باقي الاحزاب المصرية الى الحد الذي دفعه للارتقاء في احضان القصر .

« وفي الواقع كان القصر والاستعمار يحكم مصالحهما في صف واحد في الصف الممادي لمصالح الشعب » (٢) بل ان الوفد في هذه المرة التي عاد فيها الى الحكم كان قد تخلى عن الشعب وأعد كل قبة له ناسيا بذلك انه قد تخلى طواعية عن مصدر قوته الوحيد ، وشعر الشعب بما اصابه الوقت من تخاذل أمام سلطة القصر المترايدة ، وهكذا استسلم الوفد الذي كان قد تصدى للنضال الشعبي للاستعمار والقصر .

وإزاء هذا الاستسلام الشائن الذي ظهر به الوفد . بدأت الجماهير في مصر تظهر غضبها على الوفد الذي خذل نضالها وآمالها فيه ، فخرجت المظاهرات الوطنية تهتف بتحقيق « الوعود » بالجلاء وكثيرا ما اتصفت هذه الحركات بالعنف وإراقة الدماء .

وشعر الوفد بخرج موقفه . بل شعر بالكشافة أمام الشعب ، ومن ثم قرر الوفد ان يعمل أي شيء يستعيد به بعض ثقة الجماهير بقيادته . وكان الفاء المعاهدة هو الشيء الذي فعله الوفد .

(١) اليسك الوطني .

(٢) اليسك الوطني .

ففى مساء يوم الاثنين ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥١ اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) والقى رئيس الوزراء وقتئذ بياناً يقطع المفاوضات السياسية التى كانت قائمة بين حكومة الوفد والحكومة البريطانية ، بعد أن تبين بجملاء عدم جدواها ، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ من افرس ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

« واستقبلت البلاد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بالقبطة والحماسة ، وأبدت استعدادها للذلل والتضحية شأنهما فى الأوقات العصيبة . واستعدت الأمة بمختلف ميثاتها وطوائفها للكفاح ونجاوبت مع الحكومة فى مجاهدة الانجليز فى القناة ، وتجلت فى الشعب الروح الوطنية الشائنة التى ظهرت فى ثورة ١٩١٩ (١) .

والحقيقة أن إلغاء المعاهدة كان من أهم الحوادث أثراً فى تاريخنا القومى ، ولقد كان أيضاً من أهم الحوادث المسببة لثورة الشعب المصرى نفسه للكفاح الفعالى فى سبيل اجلاء الاحتلال البريطانى عن مصر ، ولأعجب فى ذلك إذ أن الثورة على الاستعمار حق طبيعى لكل الشعوب المستعمرة .

وكانت الفرصة سانحة امام الوفد لتوحيد صفوف الأمة وجمع الكلمة وإزالة أسباب الفرقة والانقسام ، ويقول الاسناد الرافعى تعليقا على ذلك : « ولكن النحاس لم يفعل شيئاً من ذلك ، فلا هو دعا معارضيه الذين ايدوه فى إلغاء المعاهدة الى التعاون معه بشكل جدى ، ولا هو صيغ وزارته بالصيغة القومية ولا عدل عن سياسته الحزبية فى شئون الحكم ، وكان هذا الموقف مظهراً من المظاهر التى دلت على أن الوفد لم يرد أن يبذل أى جهد فى سبيل توحيد كلمة الأمة . بل لم يفكر إطلاقاً فى هذه الناحية ، ولكن تبين مع الزمن أنها (وزارة الوفد) لم تتخذ أية عدة لمواجهة الموقف ، فلا هى نظمت المقاومة سلبية أو ايجابية . ولا هى درست المتطوعين على حرب العصابات ، ولا مسلحتهم أو أعدت تنظيمات الكفاح ، ولا زودت رجال البوليس فى مدن القناة بالسلح والذخيرة والكافيين لمواجهة الموقف . بل لم تزود هذه المدن بالتسوين الكافى قبل الكفاح أو فى خلاله ، وخاصة بعد أن تعطلت المواصلات إليها .

وكل ما عنت به اعداد خطبة مستليضة القاها النحاس فى البرلمان فقابلها النواب والشيوخ بالتهاف والتصفيق .

وجدير بالذكر أن نشر هنا الى أنه كان من أهم يواضات إلغاء المعاهدة ان القضية المصرية قد انتكست فى وزارة الوفد الأخيرة هذه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن الوفد قد استبان له بعد مفاوضاته المبررة مع الانجليز أنهم قد بدؤوا أكثر تشدداً مما كان فى مفاوضات

(١) الميثاق الوطنى .

صديقي - بيغن ، وأما ثالث وأهم هذه البواعث فقد ظهر لمفاوضي الوفد أنهم قد تساهلوا في مسائل جوهرية ما كان يجوز لهم أن يسلموا فيها ، ومثال ذلك قبولهم التحالف العسكري بين مصر وبريطانيا ، وقبول الدفاع المشترك في وقت الحرب ، وعودة القوات الانجليزية في وقت الحرب إلى منطقة القناة ، وإلى أية جهة من أراضي القطر المصري حيث يقتضي الدفاع .

ويذكر الاستاذ عبد الرحمن الرافعي : « ومع ذلك لم يفد هذا التساهل شيئا ، وأصر الجانب البريطاني على استبقاء الاحتلال في وقت السلم » ويضفي الاستاذ الرافعي نقلا عن الكتاب الانخير الذي أصدرته وزارة الوفد في ديسمبر سنة ١٩٥١ : « ويجب أن تعلم (موجها كلامه للغيلد مارشال سايم) أن الجلاء مهم جدا وجوهري وإذا تم فالتنا منضج أيدينا في أيديكم ونعمل معكم بقلوبنا وأرواحنا » .

ويمكننا الآن أن نلخص أن الوفد قد أراد بإلغاء المعاهدة مجرد عمل يكون له صدى « وقرعة » يثال بها تأييد الشعب الذي منتفمه الحماصة بإلغاء المعاهدة فينسي محاسبة الوفد على تساهله في المفاوضات بل وفشله فيها .

ومن جهة ثانية : أراد الوفد أن يستر سياسة حكومته « الحزبية الجامعة » وكان وسيلة في ذلك الإقدام على إلغاء المعاهدة التي سوف يشغل بها الرأي العام باعتبارها قضية وطنية خارجية .

ومن جهة ثالثة . فإن الوفد قد اتخذ إلغاء المعاهدة كسلاح يتوكل به نفسه أمام القصر ، وذلك باكتساب تأييد الجماهير لخطوة الإلغاء مما يمنح القصر ولو مؤقتا عن اقالة حكومة النحاس

صدي إلغاء المعاهدة

أولا - في مصر :

استقبل الشعب العربي في مصر إلغاء المعاهدة بفيض من الحماسة التي سرت إلى أقدلة أبناء الشعب الذين أخذوا يستعدون للنضال الوطني والكفاح القومي ضد الانجليز في منطقة القناة ومنرى أنه كفاح مشرف من شعب اعزل أمام القوات البريطانية الفاشمة .

ثانيا - موقف بريطانيا من الإلغاء :

صرح هربرت موريسون وزير خارجية بريطانيا حينئذ بأن بريطانيا

ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر بقاء قواتها في منطقة قناة السويس،
وان الحكومة البريطانية لن تدعى لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة .

بل اصدرت السفارة البريطانية في القاهرة مساء ٨ من اكتوبر سنة
١٩٥١ بيانا اعلنت فيه ان انهاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها
وحدها عمل غير قانوني ويخالف احكام المعاهدة ، وان الحكومة البريطانية
تعتبرها سارية المفعول وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة .

ثالثا - تقدمت حكومات الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة
وفرنسا وتركيا بمقترحات الى الحكومة المصرية لتكون بديلا من هذه
المعاهدة التي اعلنتها مصر .

ويعلق على هذه المقترحات المشتركة استاذنا عبد الرحمن الراغبى
يقول :

« فالغرض من هذه المقترحات هو ابدال معاهدة سنة ١٩٣٦
بمعاهدة لا تختلف عنها في الجوهر ، وابدال الاحتلال البريطاني باحتلال
دولى تترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترفضه .

« وتضمنت المقترحات نصوصا تتعلق بقناة السويس ونصوصا
اخرى عن السودان وادارته . وكلتاهما تهدر الجلاء وتقضى على وحدة
وادي النيل . وثبتت سيطرة بريطانيا في السودان »

وفي ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥١ رفضت الحكومة المصرية هذه
المقترحات اذ وجدت انها تخطو على اوضاع استعمارية لا تقبلها مصر .

وفي يوم ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ ارسلت الحكومة المصرية رسالة
الى السفير البريطانى في القاهرة ، ومضمون هذه الرسالة ان الحكومة
المصرية قد اتخذت بعض الاجراءات التى من شأنها الا تسرى منذ ذلك
اليوم « معاهدة الصداقة والتحالف بين المملكة المصرية وبريطانيا
العظمى » وكذلك الاتفاق الذى وقع بشأن ما تمنعت به القوات البريطانية
حتى الآن من حصانات وامتيازات فضلا عن اتفاقيتى السودان الواقعتين
سنة ١٨٩٩ .

« وقد ترتب على الفاء تلك المعاهدة من ناحية حكومة مصر الفاء
جميع الامعاءات المالية التى كانت ممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية
بمقتضى تلك المعاهدة . الخ »

هذا من ناحية الحكومة

« اما من ناحية الشعب فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين بعث

القائه المعاهدة مركز غاصبين مختلين لمنطقة القناة تجب محاربتهم حتى
يجأوا عن البلاد .

« ومن هنا بدأ الكفاح في القناة بعد القاء المعاهدة بتخل طورا جديدا
إيجابيا » (١١)

الكفاح الوطني في القناة :

اشتعلت الروح الوطنية في أفئدة الشعب العربي في مصر ، فامتنع
الشعب عن التعاون مع قوات الاحتلال ، وأعلنوا المقاومة السابية
والإيجابية .

وظهر العمال المصريون في إنسرف موقف . وعاش الشعب العربي
في عصر اعظم ايامه وامجدها . فامتنع اعمال عن العمل في المعسكرات
البريطانية ، كذلك امتنع عمال الشحن والتفريغ بموانئ مصر عن تقديم
عملهم لقوات الاحتلال ورفض عمال السكة الحديدية نقل أى شئ ،
يخص القوات البريطانية . كما انسحب العمال المصريون من المعسكرات
البريطانية مضحين بمرتباتهم واجورهم التي هي مورد رزقهم الوحيد .

« وفي الحق ان هذا الاضراب الإجماعي من العمال المصريين
وانحياهم من المعسكرات البريطانية كان له صدى بعيد الأثر في الداخل
والخارج فقد جاء دليلا ساطعا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون
مع المستعمرين وكان في الخارج برهانا عمليا على أن قاعدة القناة لم تعد
بالمعنة التي كان يظنها الانجليز ، واستبان أن مركزهم فيها سيصبح
مخفوا بالمخاطر وعدم الجدوى بين شعب معاد لهم مستعد للتضحية
السبية والإيجابية في سبيل محاربتهم » .

كذلك أوقف التجار والمقاولون والمتعهدون والموردون الذين كانوا
يتعاملون مع القوات البريطانية أوقف هؤلاء عملياتهم مع البريطانيين
في منطقة القناة .

ومن جراء هذه المقاطعة الوطنية الرائعة ، خسر البريطانيون في
مدى أسبوع واحد أكثر من مليوني جنيه .

وطار صواب القوات المحتلة وهي ترى هذا الشعب العظيم يتحد
في معركة الخالدة ، معركة التحرير الكبرى ، معركة الجلاء من أرضه
القدسة .

وبسبب هذه المقاطعة الرائعة ونتيجة لها تحرشت القوات البريطانية
بالمواطنين وحدثت عدة معارك دموية بين قوات الاحتلال والمواطنين

١١. الأستاذ عبدالرحمن الرايلي « مقدمة ثورة ١٩ يوليو » .

الاجزاء في مصر . فقامت الممارك في الاسماعيلية وفي بورسعيد . بل انهم اصيبوا ببلوثة عقلية جعلتهم يحتلون كوبرى الفردان ويقتلون جنديين مصريين كانوا ضمن القوات المصرية القليلة العدد التي كانت تحرس انكوبرى ، ثم احتلوا جسر ك السويس .

« وكانت خطة الانجليز التي رسموها لمواجهة الكفاح الشعبى في منطقة القناة ان يستولوا على جميع الاماكن الهامة في المدن والنقط التي فيها . وعزل هذه المنطقة عن القطر المصرى ، واقامة حكم عسكرى بريطانى غشوم في انحائها . ومقاومة كل حركة فيها بالعنف والتنكيل ! ونفذ الانجليز خططهم فاعتبروا منطقة القناة منطقة بريطانية تحكم عسكريا ، وتجاهلوا السلطات المصرية » .

وكانوا يقتصبون المساكن والاماكن لاسكان جنودهم ، واخذت دورياتهم المسلحة تجوب شوارع بورسعيد والاسماعيلية والسويس مستغزة شعور المواطنين « ، ولم يتورع الانجليز عن ارتكاب اقصى الاساليب العدوانية في مقاومة حركة الكفاح ، وعزلوا الجيش المصرى في غزة وسيناء ومنعوا اتصاله بالجيش غرب القناة ، وكانوا يترصدون بعض فصائل الجيش المصرى المنعزلة ولافرادهم فيطلقون عليهم النار ، وتضادى الانجليز في العسف والتنكيل فهددوا بمنع وصول موارد البترول والمازوت والبتيرين الواردة من السويس الى بقية المدن والاقاليم » (١)

وعلى العموم فاننا في محاولة سرد ما قامت به القوات البريطانية من اعمال وحشية ضد المواطنين في تلك الايام نحتاج الى مجلدات حتى يمكن ان نوفي هذا الموضوع حقه .

الفدائيون الابطال :

ان مصر كانت دائما عرين الابطال ، ومصنع الرجال ، ومن هنا يمكننا ان نتصور تلك الاعداد الضخمة من رجال مصر ، وخاصة شبابها الذين اقدموا على التطوع في صفوف كتائب الفدائيين ، وذلك كي يقرموا بواجههم الوطنى في محاربة القوات البريطانية المقتسبة والمعتدية على حياة المواطنين .

وتكونت تلك الكتائب في القاهرة وفي جميع المدن والقرى المصرية ، وكان لهذه الكتائب اعمال مجيدة في حروبها ضد الانجليز في منطقة القناة حتى سبب هؤلاء الابطال اللعبر للمحتلين . فقاموا بحملات مصورة يبحثون عنهم وعن اسلحتهم ، ولم تكن وسيلة الشباب هي الحسرة بالسلح فحسب بل كانوا ايضا يحاربون الانجليز بالتشورات . ولقد تطوع ضمن أفراد هذه الكتائب بعض القواد والضباط القدماء

(١) الاستاذ عبدالرحمن المرامى : مقتنيات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

وبعض الضباط العاملين من رجال القوات المسلحة المصرية ، وقاموا بتدريب تلك الكتلاب على حرب العصابات .

وشملت الروح الوطنية جميع المواطنين ، فساهم الجميع في التبرع تلك الكتلاب على أنه من المؤسف جداً أن تقرر حكومة الوفد في أواخر نوفمبر سنة ١٩٥١ عدم السماح لابة هيئة أو فرد بتدريب الفدائيين أو جمع تبرع لهم - وذلك بحجة أنها (الحكومة) هي التي سوف تتولى الإشراف على تنظيم الكتلاب وتدريبها .

ولقد اشتركت أجامعات شبابها الشجعان في حروب الفدائيين ضد المحتلين بل وقدمت زهرة هؤلاء الشباب في ساحة المعركة واستشهد كثير منهم .

وبهذا هنا أن تقرر أن حكومة الوفد لم تقدم للفدائيين أية معونة جدية .

ويقول الأستاذ الرافعي في كتابه « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو : » ورغم هذه الملاحظات فقد كان للفدائيين عمل ايجابي واسع المدى بعيد الأثر في قتال الإنجليز ، فعلى أيديهم تم الاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيين وقتل عدد كبير منهم ونسف بعض المنشآت في المعسكرات البريطانية ومستودعات البنزين والخطوط الحديدية فيها ونسف بعض القاطرات والسيارات وقطع المواصلات التلغرافية والتليفونية ومهاجمة قوافل البريطانيين وإطلاق النار عليهم في طريقهم إلى معسكراتهم وفي تحركاتهم العسكرية .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أنه في يومى السبت والاثنين ١٧ و ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقعت حوادث دامية في مدينة الاسماعيليه . « وكان الجانب البريطانى هو البادئ فيها بالمسدوان ، وبدأت هذه الحوادث بإطلاق البريطانيين النار يوم ١٧ من نوفمبر على رجال بلوكات النظام وهم في ثكناتهم .. »

ثم حدثت معارك في السويس في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وتجددت في اليوم التالى أيضا

وتم ضرب محافظة الاسماعيليه بالدافع في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ثم وقعت الجريمة الوحشية التى ارتكبتها البريطانيون في كفر احمد عبده بمدينة السويس يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . وستظل جريمة كفر احمد عبده باقية بقاء ذكرى دنشواى في قلوب المصريين .

وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بدأت المظاهرات العدائية ضد الملك السابق في الجامعات والمدارس ، وفي الشوارع والبيادين .

وكانت هذه المظاهرات انعكاسا لمقاسم ومسارى هذا الملك القاسم -
واستمرت حركات الكفاح والمقاومة الشعبية ضد المحتلين في
القناة .

وقعت في يومى الخميس والجمعة ٣ ، ٤ من يناير سنة ١٩٥٢
معركة دامية اخرى في السويس .

ومن المعارك الهامة اتي خاضها الفدائيون ضد الانجليز معركة
ابى صوير ، ومعركة المحصة ، ومعركة التل الكبير الشهيرة التي راح
ضحيتهما عدد من شهداء الجامعات الفدائيين ، وتنتقل هنا من كتاب
الاستاذ الراحل . نقلا عن التيسى . في صورة هذه المعركة : « ان معظم
الضباط الانجليز الذين اشتركوا في القتال متفقون على ان المجاهدين
المصريين حاربوا ببسالة فائقة على وجه العموم ، وان كثيرا منهم كانوا
يصيبون الاهداف اصابة محكمة ، »

وفي يوم الجمعة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٢ وقعت المجزرة البشرية
بمدينة الاسماعيليه تلك المجزرة التي دمقت الانجليز بالوحشية . اذ
هاجمت القوات ابريطانية قوات البوليس المصرى وسقط من هؤلاء
خمسون شهيدا واصيب منهم ما يقرب من ثمانين جريحا .

وقد دمر البريطانيون دار المحافظة وثكنات البوليس .

وقدر عدد القتلى من البريطانيين بثلاثة عشر من القتلى و ١٢
جريحا .

نتائج كفاحنا الوطنى فى القناة

ويقول الاستاذ عبد الرحمن الراجى : « كان لكفاح الشعب في
القناة صدق بعيدا في الخارج وكان دليلا مشرفا على حيوية الشعب وتعلقه
بالجلاء والحريه ، وكان خير دعاية للقضية المصرية . »

« فالتضحيات التي بذلت ايجابية او سلبية . والسماء التي سفلت
في معارك القناة لم تذهب عبثا ، بل ان لها فضلا كبيرا في جنوح الانجليز
الى قبول الجلاء بعد ان كانوا مصرين على رفضه . »

« ولقد اعترف الانجليز في غمرة الكفاح بهذه الحقائق . »

« قال اللورد ستانسجيت في هذا الصدد في مجلس اللوردات :
« ان القاعدة البريطانية في منطقة القناة أصبحت لا تصلح عسكريا ، وانا
الكره الذي يحث بها يجعلها مهددة فلا معنى لبقائها . »

حريق القاهرة

فى يوم السبت ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ حدث حريق القاهرة المروع هذا الحادث المشؤم فى تاريخ مصر ، وكان لاهمال حكومة الوفد وتهاونها فى تداركه او قمعه اكبر الأثر فيما انتهى اليه هذا الحادث الذى دمر القاهرة ووضع ختاماً مؤقناً للكفاح الشعبى المجيد فى منطقة القناة ضد الانجليز عام ١٩٥٢ .

أما على من تقع المسئولية فى حريق القاهرة فائناً نترك الميثاق الوطنى يفلسف ذلك فى هذه الفقرات :

« وحريق القاهرة مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن إطفائه لكن ثورة السخط الشعبى زادت اشتعالاً . »

« ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب وكانت غارقة فى حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجموع وآلامها . »

« ان شرارة الغضب اشعلت من الحرائق فى القاهرة أكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق . »

ونزلت القوات المسلحة المصرية الى شوارع العاصمة فأعادت الأمن والنظام إليها .

وكان لهذا الحريق المدمر أعظم الأثر فى تقديم ساعة الصفر لاعلان ثورة الشعب المصرى على النظام الذى حكم مصر منذ سنة ١٩٢١ .

وفى هذا المعنى قال قائد ثورتنا ورائد نهضتنا الوطنية الرئيس جمال عبد الناصر : « حرقت القاهرة وحرقت معها كفاحنا فى القناة ، ومن ذلك اليوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر ، وبدأنا نفكر فى العمل الايجابى - وآثرنا ان نصرع الفساد قبل ان يصرعنا ، وان نجعل الطغيان قبل ان يحطمتنا . »

بداية النهاية

ازدياد تنهدور الحياة العامة فى مصر

فى اليوم التالى لحريق القاهرة أى فى يوم الأحد ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ اتبعت الوزارة الوفدية .

وبعد ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ الى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد أربع وزارات هى :

١ - وزارة على ماهر (٢٧ من يناير - الأول من مارس سنة ١٩٥٢م).

وتميزت هذه الوزارة بأنها : وزارة تهدئة الكفاح الوطنى ، وفى ظلها توقف كفاحنا الوطنى فى القناة، وأمرت بسحب الفدائيين من المنطقة. بل ان تلك الحكومة كانت قد اعتقلت كثيرا منهم .

كما استؤنفت اعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية المحتلة فى موانئ القناة . على أن ، على ماهر ، سعى مع ذلك فى استئناف المفاوضات لتحقيق أهداف البلاد وفى مقدمتها الجلاء ووحدة الوادى . وقد حدد لبده المباحثات الشهيدية مع السفير البريطانى (ستيفنسون) يوم الأول من مارس سنة ١٩٥٢ ، وقد استقالت الوزارة فى هذا اليوم نفسه دون أن تحدث مباحثة أو مقابلة . (١) .

٢ - وزارة أحمد نجيب الهلالي الأولى : (الأول من مارس - ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢) .

وبالنسبة لقضية الجلاء ، فإن الهلالي لم يوص فى مساعده ، ولا حتى فى مساعده بالنسبة لوحدة وادى النيل ، اذ بدا على الحكومة البريطانية اصرارها على التشدد فى موقفها بالنسبة لقضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل .

٣ - وزارة حسين سرى : (٢ من يوليو - ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٢) .

لم تستطع هذه الوزارة أن تقوم بأية خطوة أو أن تكون منهجا أو حتى تصرح نصريها بشأن الجلاء ووحدة وادى النيل ، وذلك يعود بلا ادنى شك الى مدة حكمها القصير الذى لم يدم سوى تسعة عشر يوما .

ولكن حدث فى عهدها : أزمة نادى ضباط الجيش . . . ومن جراء هذه الأزمة أن اشتد الخلاف بين (الوزارة) وبين السراى حيث لم ترض هذه الوزارة أن تقوم بإذلال الجيش ارضاء الملك السابق فقدمت استقالتها . . . (٢)

٤ - وزارة الهلالي الثانية : (٢٢ من يوليو - ٢٣ من يوليو ١٩٥٢) .

هذه الوزارة لم تدم فى الحكم سوى ساعات .

وكانت هى رابعة وزارة تؤلف منذ حريق القاهرة أى فى مدة لاتعدى ستة أشهر فقط (١٧٩ يوما) ، وكان ذلك الأمر أبغض صورة لعدم استقرار الحكم وللغوضى التى عمت البلاد وقتئذ .

(١) (٢) الأستاذ عبدالرحمن الرامى : - مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ولقد اعتبرهما - بحق - أمستاذنا الرئعى : « عودة الحكم المطلق
فى نوع من أنواعه » وهذا النظام (نظام وزارات الموظفين) ينطوى على
عودة الحكم المطلق كما أسلفنا ، وقبه تحطيم للحياة السياسية فى البلاد
فهذا رجوع الى الوراء وتكسة فى الحياة القومية .

« ولقد كانت السياسة من الجوانب على النحدر نظام الحكم فى البلاد
ومن الأسباب التى أدت آخر الأمر الى سقوط فاروق وسقوط عرشه
وأسرته جميعا » .

ووزارة الهلالى الثانية لم تدم أكثر من ثمانى عشرة ساعة فى الحكم
إذ عاجلنها ثورتنا الكبرى فى « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » .

وهكذا طويت صفحة من تاريخنا ، صفحة اتسمت فى غالبيتها
بالتفريط السياسى حتى ظهر لكثير من الناس أن النظام الذى حكم مصر
من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٥٢ بأجزائه من سرى واحزاب وبرلمانات
ليس بقادر على مواصلة الحكم بشكله البالى ، وسرعان ماتداعى هذا النظام
يأكمله وفى سرعة اثبتت عدم جدوى محاولات الترميم .

وعلى ذلك وفى رعاية الله خرجت الطلائع الثورية التى جندها النضال
التسعىي لخدمته من داخل الجيش لى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ .

ومعند ذلك اليوم الحالد ، يوم ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ بدأ الشعب العربى
فى مصر صفحة معجدة وجديدة فى تاريخ نضاله القومى الذى يستهدف
أماله الكبرى ومطالبه العادلة .

الباب الرابع

الثورة العربية الاشتراكية (٢٣ يوليو ١٩٥٢)

الفضل الأول

أسباب الثورة وأحد أقدامها

تمهيد :

نتناول في هذا الباب ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من زاوية خاصة
استدعاه موضوع هذا الكتاب . ألا هو : الجلاء ، إلا أن ذلك
لم يمتنعنا من التعرض لبعض المجالات التي واجهتها ثورتنا المجيدة ، وذلك
لأن يكون إلا في الحدود التي يقتضيها البحث .

في صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ استيقظ الشعب
العربي في مصر وقد أحس بشئ جديد في حياته ، شئ طالما هفت إليه
نفسه . أحس أفراد الشعب العربي في مصر في ذلك اليوم المجيد بالثورة
تملاً نفوسهم وتدفعهم إلى طريق الخلاص الذي يعنى تغيير حياتهم تغييراً
أساسياً وعميقاً في اتجاه آمالهم الإنسانية الواسعة . الخالصة من قيود
الاستغلال والتخلف في جميع صورها المادية والمعنوية .

والأسباب العامة العريضة لثورتنا الكبرى هذه كثيرة وهي اد
ما قربناها بعضها إلى بعض فأنها تبدو في صورة : أسباب سياسية
وأسباب اقتصادية ثم أسباب اجتماعية .

ونحن إذ نتناول هذه الأسباب في إيجاز مراعاة لظروف البحث
وموضوعه فأننا نستطيع أن نستبين حدود هذه الأسباب فيما أورده
الدكتور وليد قمعاري في مؤلفه الثكية والبناء بالجزء الثاني ، فهو يقول عن
هذه الأسباب أو الظروف التي قامت في ظلها وبسببها ثورة ٢٣ يوليو :

« ونحن حين ندقق النظر فيما مضى ، في سنة ١٩٥٢ نجد الشعب
العربي في مأساة إذ يعيش واقعه اللا انساني تحت أقدام الغزاة (ووجهة)
المستغلين تقيده الرجعية وتنهك قواه شتى العلل المادية والمعنوية ، وفي
قلب الوطن العربي ، في مصر تستكمل المأساة صورتها . لأنها تجمع بين
أسوأ ما هو كائن وأعظم ما يمكن أن يكون ، بين أسوأ الاحتمالات وأعظم
الامكانيات : الاستعمار البريطاني جائم على صدر مصر بقواه المسلحة
ونفوذ السياسي وتغلغله الاقتصادي ، والأسرة المالكة وكبار الاقطاعيين

والرأسماليين سواسية في استغلال جهود الشعب وخيرات البلد وتسخير الجهاز الحكومي لخدمة مآربهم . والفئة الواعية من الشعب تتخبط من أقصى اليسار الى أقصى اليمين تنفس عن مكبوت نغمتها بالمظاهرات والاعتصامات وشتى وسائل التعبير ، وجاءت كارثة فلسطين وقضائنها كتكشف المساوى الدفينة ، فتزايد الاوضاع تأزما وتمحق التناقضات الموجودة وتضاعف التوتر النفسى فى وجدان الشعب ، واذا بهذه كلها تعلق عن وجودها فى صور متلاحقة من الاضطرابات فى كل ميدان .

تدهور فى الأوضاع الاقتصادية كما يبدو فى غلاء تكاليف المعيشة ، وازدياد البطالة وانخفاض الانتاج الصناعى ، وخسائر الميزان التجارى بمقدار ٨٠ مليوناً من الجنيهات ، وعجز الميزانية عن أكثر من ٢٦ مليون جنيه .

تدهور الأوضاع الاجتماعية كما يدل عليه احتدام الصراع الطبقي واستشراء الخصومات والجرائم ، وثورة الفلاحين والاجراء على كبار الاقطاعيين واضطرابات العمال وتفلغل العصبية الحزبية الهدامة .

تدهور الأوضاع السياسية كما يشير اليه فساد جهاز الحكم وعدم استقراره وفقدان الثقة وتزعزع هيبة القانون والامن والنظام !

وينطلق الفدائيون يحاربون الاستعمار فى قاعدته فى قناة السويس أفرادا ابطالا لا جماعة منظمة ويضرب الاستعمار احدى ضرباته اللثيمة قيسفك دماء سبعين شهيدا فى الاسماعيلية ، وتحترق القاهرة ، اشعلت نيرانها النقرة الحبيس والغريزة الدفين فى نفوس جائع مظلوم ومنحرف مسعور وحاكم موتور ، ومضت الأحداث متلاحقة متسارعة نحو الهاوية .

• لولا أنه فى حياة الشعوب اجيال يواعدها القدر ، ان هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات واثمة ، انها تشهد لحظات انتصار عظيم لم تصنعه وحدها ، ولم تتحمل ظمحياته بفردتها ، وانما هى تشهد النتيجة المجيدة لتفاعل عوامل أخرى كثيرة ، واصلت حركتها فى ظلام الليل ووحشته ، وعملت وسهرت وظلت تدفع الثواني بعد الثواني الى الانتقال العظيم ساعة الفجر (١) .

ولم تكن ساعة الفجر هذه الا ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، المنظمة .

وبزغ جمال عبد الناصر الذى عاش واقع حياتنا ، ورعى مآلنا واقصنا من مساو ومظالم وتناقضات ، وآمن بوجود الثورة وتغيير الأوضاع . وكان هذا هو أمل الملايين من أبناء الوطن .

وعكسها . « كان الشعب بوجوده الخالد هو الذى خلق الثورة وأنجب
جمالاً » .

وبدأت مصر تشهد المواجهة الثورية الجديدة لمطالب الشعب العامل
فيها .

ومضى الشعب المصرى فى طريق الثورة رافعا رأسه بالأيديان والكرامة
« مصمما على مجابهة الضمباب والأخطار والظلام عاقدا العزم فى غير تردد
على أحرار النصر توكيدا لحقه فى الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات » .

وأعلنت الثورة عن مبادئها هذه المبادئ الجديدة التى أسلمها النضال
الشعبى المتواصل الى طلائمه الثورية التى خرجت يوم ٢٣ من يوليو سنة
١٩٥٢ للتصديق لمستولية العمل الثورى على مدى من هذه المبادئ الستة .

أما « المبادئ الستة المشهورة التى تحتتها ارادة الثورة من مطالب
النضال الشعبى واحتياجاته فهى :

١ - فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة
السويس كان المبدأ الأول هو :

(القضاء على الاستعمار وأعوانه من الحونة المصريين) .

٢ - فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان
المبدأ الثانى هو : (القضاء على الاقطاع) .

٣ - فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجبوعة من
الراسماليين كان المبدأ الثالث هو : (القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس
المال على الحكم) .

٤ - فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا
كله كان المبدأ الرابع هو : (إقامة عدالة اجتماعية) .

٥ - فى مواجهة المؤامرات لضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من
قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة كان الهدف الخامس هو :
(إقامة جيش وطنى قوى) .

٦ - فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة
الوطنية كان الهدف السادس هو : (إقامة حياة ديمقراطية شعبية) (١) .
ان تلك الأحداث العظيمة لم تكن سوى « دليل للعمل يمثل عمق

(١) البناق الوطنى .

هذه الإرادة النورية ويبنى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط إلى مداه «وراح الشعب» يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي ناثرا به وتأثرا فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللا متناهية » .

وعكسدا كان « يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ موعدا لهذا التحجير الثوري » الذي كان يكمن في جواتحه -

لمضى الركب الثوري يحقق الأهداف والأمانى المربضة للجماهير العاملة من الشعب العربي في مصر .

وتم للكفاح الوطني النجاح حين طرد فاروق رأس الفساد . تم قضى على الحزبية البغيضة ، وأصدر قانون تحديد الملكية الزراعية ، فتم القضاء على الاقطاع ونجحت الثورة في القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . وكان كل ذلك تمهيدا لطريق الثورة نحو إقامة عدالة اجتماعية ، كما استطاعت الثورة إقامة جيش وطني قوى حين كسرت مصر سياسة الغرب واحتكاره لتوريد السلاح .

وفي النصف الأخير من سنة ١٩٥٤ تم التوصل إلى اتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن مصر .

ولما كان الجلاء هو موضوع الكتاب ، وهو في الوقت نفسه المبدأ الأول للثورة فإننا نتناوله بالتفصيل في الفصل التالي .

الفصل الثاني

الثورة وقضية البحار

علمنا فيما سبق كيف ألغت الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد ورائنا أيضا كيف احتجت بريطانيا على هذا الالغاء ، ولم تعترف به ثم رايئا مصر تصم آذانها عن الاحتجاجات البريطانية بسبب الالغاء ، ولقد حاولت بريطانيا مع امريكا وفرنسا وتركيا أن تجبر مصر الى اتفاقية تقيدها بالمسكر البريطاني الامريكى ، ولكن مصر رفضت المقترحات الخاصة بذلك .

وفي الفصل السابق أوردنا موجزا لأسباب وأهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وسنرى في هذا الفصل الذى تقسمه خمسة أقسام كيف استطاعت ثورتنا المبدعة الشاملة التى عبرت عن مشاعر الشعب جميعه ، وعن رغباته كلها أن تحقق الجلاء مرتين فى عام واحد .

القسم الأول

الثورة تطلب من الاحتلال إنهاء حكمه في الوطن

لكي نفهم كيف كان تصميم الثورة على تحقيق الجلاء هو أول أهدافها - أقدم هنا أول تصريح سياسي للنائب المبدع الرئيس جمال عبد الناصر - فقد صرح لجريدة نيويورك هيرالد تريبيون بكلمات قصيرة نشرت يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهزت أرجاء الدنيا وقد عبرت تلك الكلمات عن موقف الثورة من الاحتلال :

قال الرئيس في عبارات ثورية مؤثرة هائلة :

« اننا على أتم استعداد لأن نكون معقولين ، ولكن الانجليز مثلاً قد وعدونا طيلة السبعين عاماً الماضية بأن يخرجوا من منطقة قناة السويس ولم يخرجوا ، ان مصر لا تستطيع اليوم أن تطبق مزيداً من الماطلة والتسويف ، وإذا شعرت حكومة العهد الجديد أنه بعد هذه الجهود المتصلة التي تبذلها لم تصل الى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطاني فنفقوا أن قواد الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب في حرب ضد الانجليز ، ولن تكون هذه الحرب رسمية وإنما ستكون حرباً فدائية ، سوف تكون حرب عصابات ، سوف تلقى القنابل اليدوية في جنح الظلام ، سوف يغتال الجنود الانجليز في الشوارع ، سوف تنتشر أعمال الفدائيين بطريقة تشعير الانجليز أنهم يدفعون ثمناً غالباً لاحتلال بلادنا ، وعلى أسوأ الحالات سيكون كفاحنا أشبه بقصص شمشون التي روتها التوراة ، سوف نحطم المعبد على رؤوسنا ليصيب رؤوس أعدائنا القائمين بيننا أيضاً »

« وبعد أفليس يكفي الشعب العربي في مصر فخراً أن يكون له مثل هذه الإرادة الثورية الحرة الصريحة التي تعلن عزمها الأكيد على اجلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ؟ والعظيم في الأمر أن يعلن قائد الثورة ذلك بعد أقل من شهرين من قيام الثورة المجيدة في » ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « .

ومن هذا التصريح الثوري الشجاع يتضح لنا إيمان ثورتنا بحق الشعب في الحياة الحرة الكريمة ، كما أن ذلك دل على أن الثورة لن ترضى

عن ملاحظة الانجليز وتسويقهم في مسألة الجلاء ، بل انها متى وجدت هذا التسويق من الانجليز فان قادة الثورة الرجال الاحرار « سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب في حرب ضد الانجليز » . في حرب فدائية ١٠٠٠ الخ .

وهكذا تميزت ثورة « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » ، بواقعيتهما وثورتها العنيدة في نظرتها الى المسائل السياسية والاجتماعية ايضا .

والجدير بالذكر ان الثورة الجيدة في خضم التحديات التي واجهتها لم تنس السودان الشقيق .

ففي يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ استطاعت الثورة ان ترغم الانجليز على توقيع اتفاق السودان وذلك « بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير » .

وسبق لنا ان اوضحنا كيف ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ كما سبق ان رأينا عدم اعتراف إنجلترا بهذا الالقاء .

فلما قامت ثورتنا في « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » بدأت المحادثات بينها وبين الانجليز وانتهى الامر بوضع « اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ » .

وبخلاصة احكام هذا الاتفاق تحديد فترة انتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل ، وتمتير هذه الفترة تمهيدا لانتهاء الادارة الثنائية وتصفية هذه الادارة ، واحتفظ الطرفان « مصر وبريطانيا » في اثناء فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير ، ويكون للحاكم الحام في اثناء فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان وينارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتي الذي اتفق عليه الطرفان بمعاونة لجنة خماسية تؤلف من اثنين من السودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو باكستاني .

« وتقرر الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا جديدا أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المصرية والبريطانية ، وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان ، ولص على أن يتقرر مصير السودان :

(أ) اما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) واما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام ، وإن

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السوداني وبعثته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير .

• وتمهدت الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وأن تقوم كل منهما باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

• وعُدل مشروع قانون الحكم الذاتي الذي وضعه الانجليز تعديلا لفضلة السودانيين » (١) .

هذا وقد تضمن الاتفاق الذي أبرم بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير في السودان بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة أربعة ملاحق :
يحدد أولها وظائف وسلطات لجنة الحاكم العام ، كما يحدد الثاني وظائف وسلطات لجنة الانتخابات ، ويحدد الملحق الثالث وظائف وسلطة لجنة السودنة ، ويشمل الملحق الرابع التعديلات التي تدرج بمشروع الحكم الذاتي وفقا للاتفاق .

ولا ريب أن هذا الاتفاق خلق جوا نفسيا عاون على تسوية مشكلة انسحاب القوات البريطانية عن القناة .

وكان هذا الاتفاق ثمرة ٢٣ اجتماعا : تسعة منها عامة و١٤ فرعية

وبينما العالم ينظر الى هذه الاتفاقية على أنها حدث عظيم لم يسع صحيفة «الدائيل تلغراف» البريطانية المحافظة الا أن تعنت الاتفاق بأنه عمل عظيم يدل على ثقة بحسن نية الحكومة المصرية .

هذا - على حين تفعى «الدائلي اكسبريس» ما أصاب بلاذها من جراء هذا الاتفاق وراحت تتهيم البريطانيين بأنهم سلموا السودانين للمصريين ولم تكن هذه الا مغالطة استعمارية يكذبها الاتفاق نفسه .

وهكذا أثبتت القيادة الرشيدة للثورة أنها « لم تتشبث بالمظاهر والنزهات وإنما عملت وفق مبدأ واحد : أن تكسب السوداؤا أخا حرا صديقا » (٢) .

وبعد أن تم للثورة المجيدة هذا النجاح الباهر في توقيع اتفاقية السودان في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ أي بعد مرور بضعة شهور مضت الثورة في طريقها نحو آمالها الواسعة في زحف عقلس عظيم .

(١) الاستاذ عبد الرحمن الرازمي : (ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تلخيصا للقوى في سبع سنوات ١٩٥١/٥٢ م) .

(٢) الدكتور وليد كسحاوي : « النكبة والبناء في الوطن العربي » .

وفي طريق السير نحو الجلاء أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٣/٢/١٩٥٣ في المؤتمر الشعبي بشيخ الكوم وهو يلقي بصره الى ساحة الشهداء في دنشواي انتهاء الاستعمار وقال كلمته الخالدة : « إما أن يحل الاستعمار عصاه على كاهله ويرحل ، أو فليستعد للمقتال حتى الموت دفاعا عن بقائه ! »

وكانت كلمة شعب وإرادة أمة ، فاستجاب لها الله واهب الحياة زمعطي الحرية .

وفي ١٥ من مارس ١٩٥٣ طلب الرئيس جمال عبد الناصر من الشعب الاستعداد للكفاح ضد المستعمرين حتى يتم الجلاء .

إزاء ذلك كله وبسببه اقتنعت بريطانيا بأنها إذا شعب متحد خلف حكومة ثورية تطالب بالجلاء ، ومن ثم بدأت مباحثات الجلاء مع الثورة .

وفي ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ توقفت المباحثات بين مصر وبريطانيا ، ولجأت بريطانيا الى التهديد والوعيد ، وتصبحت رعاياها بالرحيل عن مصر ، وكان ذلك إيذانا بالضغط على مصر ، فاستعدت حكومة الثورة لتنظيم المقاومة المسلحة في القناة والقضاء على الطابور الخامس الذي كان يتربص الفرصة في الخلفاء مباحثات الجلاء » (١) .

ولقد كان أهم ما يميز المباحثات في تلك الفترة نقطة الجانب المصري الثوري الذي كشف عن نوايا بريطانيا الخفية ، فنجد أن الجانب المصري يتمسك بتوضيح الأسس والمبادئ قبل المضي في البحث التقني على حين يريد الانجليز أن تكتب التعليمات بصورة عامة اجنبالية للجانب الفنية .

وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ سحبت بريطانيا سفيرا من مصر ، فمنحت السير رالف ستيفنسون اجازة مرضية يقضيها في لندن ، واندبت ووبرت هانكي وزيرها المقوض في المجر للقيام بأعمال ستيفنسون في القاهرة ، ومن المعلوم أن حكومة مصدق كانت قد رفضت تعيينه سفيرا لبريطانيا في طهران وقت اشتداد الأزمة هناك .

ولقد ادل جمال عبد الناصر في يوم الجمعة ٢٢ من مايو ١٩٥٣ بتصريح جاء فيه :

« لقد وصلت قضية الوطن الى مرحلة رأى معها الانجليز أن يشنوا علينا معركة لا هودة فيها من معارك الحرب الباردة والضغط المنوي على الأعصاب ، ولكن الانجليز سوف يخسرون هذه المعركة لأن قضيتنا قضية

(١) مرجع الاستاذ عبدالرحمن الرافعي .

الحق ، وموقفنا فيها هو موقف المستنكح بحقّه المؤمن به المستعد للدفاع عنه ، ولن تلهينا هذه المسرحيات عن الحقيقة الكبرى وهي وجوب وحيل جيش الاحتلال » *

وفي ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٣ تراجعت السلطات البريطانية بعد فشل مفاوضاتها بإنذار احتلال الاسماعيلية بعد أن رفضت حكومة الثورة إنذارا بريطانيا حول اختفاء الجندي البريطاني (رجدن) ، وكان نص الإنذار كما يلي :

« تأكيداً لزيارتي لكم (يقصد وكيل محافظة الاسماعيلية) أمس ١١/٧/١٩٥٣ لقد أمرنا جنرال فستنج ابلاغكم أنه يهتم اهتماماً بالغاً بحادث اختفاء أحد رجال الطيران المدعو رجدن من الاسماعيلية يوم ٩ من يوليو الجاري ، واني ابلاغكم أن جنرال فستنج يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أي اجراء يراه ضروريا إذا لم يعد هذا الجندي مباشرة الى السلطات البريطانية ، وإذا لم يعد هذا الرجل في موعد أقصاه الساعة ٩ من صباح الاثنين الموافق ١٣ من يوليو فستتخذ اجراءات شديدة من شأنها إحداث حالة ذعر خطيرة تمس المدنيين المصريين في الاسماعيلية » *

أعضاء : قائد المنطقة الشمالية جوردن »

فبعد المرحوم الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الارشاد القومي ووزير الدولة لقسم السودان وقتئذ مؤتمرا وكان ذلك في الساعة ١٠:٣٠ من مساء الاحد ١٣/٧/٥٣ وصرح قائلا :

لقد اختفى جندي عادي من الحسنة والثمانين ألف جندي الذين يحتلون منطقة القناة ، وهذا يحدث في كل وقت بين العسكريين والمدنيين ، غير أننا تواجه حدثا خطيرا ضد سيادتنا واستقلالنا ومنتظر غدا ، ونرى ما الاجراءات الشديدة التي سيتخذها القائد البريطاني في الاسماعيلية ؟

ولقد أصدرنا الأوامر الى وكيل المحافظة بأن يرفض هذا الإنذار غليسا لأحد أن يقدم مثل هذا الإنذار وخاصة من شخص يمثل الاحتلال والقائم ضد ارادة البلاد » *

وهل نحن مسئولون عن حماية جنودهم ؟ ومن ثم تراجعت السلطات البريطانية بعد فشلها في مفاوضاتها حين اندلعت الاسماعيلية ، وأخيرا عرف العالم أن قصة رجدن مؤامرة بريطانية مدبرة لاثارة القلاقل في مصر » *

ثم اتخذت الثورة خطوات إيجابية ثورية أخرى لتحقيق الجلاء . ومن ذلك أنها أصدرت في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قانونا بانفساء الحرم الوطني ليكون عونا للجيش الأساسي في الذود عن استقلال الوطن ، كما

إن إنشاء هذا الحرس كان وسيلة تربية عسكرية لحلق جيل صاعد شجاع
متمود الحياة العسكرية الشريفة .

وضغطت حكومة الثورة على بريطانيا بطريقة عملية واعية إذ أنه في
يوم ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قرارا بحظر التعامل
وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية المربطة في منطقة قناة
السويس .

وخطب الرئيس جمال عبد الناصر في طنطا يوم الاول من يناير
سنة ١٩٥٤ وقال : ان الاستعمار لن يخرج من بلادنا بمجرد الكلام ولكن
بالقوة .

وفي مارس سنة ١٩٥٤ كان البريطانيون قد أصبحوا في محنة شديدة
وذلك نتيجة للمقاومة الشعبية السلبية واليجابية التي نظمها الثورة
ضدهم وقد البريطانيون (بروهم) وصاروا يشتبهون في كل من يحيط
بهم . بل تعدى الأمر ذلك فاعتدت تلك القوات المحتلة على المدنيين المصريين
في منطقة القناة .

واحتجت الحكومة المصرية في ١٨ من مارس على تلك الاعتداءات
الوحشية .

وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن الشعب المصري مستعد الآن
وكان ذلك في ٢٢/٣/١٩٥٤ لمواجهة الانجليز في القناة ، ولكن الحكومة
لا تعارض اجراء مفاوضات للجلاء عن مصر .

ولكن اين الذي لم يكن قد ذاق مرارة هجمات الفدائيين ضد جنوده
في منطقة القناة أعلن في ٢٣/٣/١٩٥٤ أن استئناف المباحثات بين مصر
وبريطانيا بشأن الجلاء غير ممكن في الوقت الحاضر بسبب الحوادث المستمرة
ضد الجنود الانجليز .

وفي الثاني من أبريل سنة ١٩٥٤ قدمت بريطانيا مشروعاً جديداً
لتسوية مشكلة منطقة القناة باعتبار منطقة القناة غير عسكرية وحلال
ادارة دولية مدنية محل الفتيين العسكريين البريطانيين .

استئناف مفاوضات الجلاء :

استؤنفت هذه المفاوضات في يوم ١١ من يوليو سنة ١٩٥٤ بين
الجانب المصري برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر والجانب البريطاني
برئاسة نائب مستيغسون سفير بريطانيا في مصر في ذلك الوقت .

هذا ولقد تم في تلك المفاوضات ازالة العقبات التي كانت تعترض
مسبيل المباحثات وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الجلاء .

القسم الثاني

اتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤

انتهى الجانبان المصري والبريطاني الى عقد اتفاقية الجلاء الأولى في ٢٧ من يوليو ١٩٥٤ وقد أصدرتا بلاغا مشتركا جاء فيه : ان الرئيس « جمال عبد الناصر » ووزير حربية بريطانيا قد وقعا بالحروف الأولى من أسمائهما على الخطوط الرئيسية للاتفاق الذي يتضمن المبادئ المقترحة اعداد الاتفاق النهائي وتنظيم الجلاء على أساسها .

الاتفاق النهائي على الجلاء :

وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وفي البهو الفرعوني بمجلس الأمة تم توقيع الاتفاق النهائي التفصيلي لتنظيم عملية الجلاء .
ونورد فيما يلي ملخصا لأحكامه :

بمقتضى هذا الاتفاق تقرر إنهاء الاحتلال البريطاني كما تنص هذه الاتفاقية على جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

ونصت الاتفاقية على انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في ١٩٣٦/٨/٢٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تنفرع عنها من اتفاقات أخرى .

كما جاء في الاتفاقية انتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت الى الدولة وخضوع الغنيتين البريطانيتين الموجودتين خلال فترة الجلاء للقوانين المصرية .

واقرت الحكومتان المصرية والبريطانية في المادة الثامنة من هذه الاتفاقية أن قناة السويس البحرية التي جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية .

ولصحت الاتفاقية على أن مدة هذا الاتفاق مبيع سنوات من تاريخ

توقيعه ، وتشاور الحكومتان خلال الإثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة
لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق . وعلى بريطانيا أن تنقل
أو تنصرف فيما قد يبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة ما لم تتفق
الحكومتان على مد هذا الاتفاق .

هذا زيادة في الإيضاح لهذه الاتفاقية الحالية في سجل تاريخ
حركاتنا ونضالنا القوي نورد فيما يلي نص وثيقة اتفاقية الجلاء :

اتفاق الجلاء - الاتفاق النهائي

بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة

١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

• ان حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمالى ايرلندا اذ ترغبان في اقامة العلاقات المصرية الانجليزية على
اساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطنية قد اتفقا على ما يلى :

مادة ١

تجلى قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الاراضى المصرية وفقا للمجدول
المبين في الجزء رقم (١) من الملف رقم ١ خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ
التوقيع على الاتفاق الحالى .

مادة ٢

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في
لندن في السادس والعشرين من شهر اغسطس سنة ١٩٣٦ . وكذلك
المحجر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات
التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات
اخرى .

مادة ٣

يبقى اجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهي المبينة في المرفق
(١) بالملاحق رقم ٢ في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً
وفقا لاحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى ، وتحقيقا لهذا الغرض يتم
تنظيمها وفق احكام الملحق رقم ٢

مادة ٤

في حالة هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ أو على تركيا تقدم مصر للملكة المتحدة ما قد يكون لازماً لتحيثة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر .

مادة ٥

في حالة عودة القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس وفقاً لأحكام المادة (٤) تجلج هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار اليه في تلك المادة .

مادة ٦

في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجري التشاور فوراً بين مصر والملكة المتحدة .

مادة ٧

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات ، وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكي التي يتم الاخطار عنها ، وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالأذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفاً في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قناة السويس .

مادة ٨

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التي هي جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي له أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية وتعبئان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي

تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليهما في القسطنطينية في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

مادة ٩

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها على حسب تقريرها .

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المطلق عليه في الجزء (جـ) من الملحق رقم ٢ إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

مادة ١٠

لا يمس الاتفاق الحالي ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما يستثنى ميثاق الأمم المتحدة .

مادة ١١

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه .

مادة ١٢

(أ) يظل هذا الاتفاق نافذاً مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

(جـ) وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة ما لم تنفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

مادة ١٣

يعمل بالاتفاق الحالي على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه ، وتبادل وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .

واقارارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه ، تحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية ، ويعتبر كلا النصين متساويين في الرسمية .

عن حكومة جمهورية مصر

جمال عبد الناصر

عبد الحكيم عامر

عبد اللطيف البقداوى

محمود فوزى

صلاح سالم

عن حكومة المملكة المتحدة

هـ ١٠ - ناتنج

و ٠ س - ستيفنسون

و ٠ بنسون

تقرير اتفاقية القاهرة فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ :

الحقيقة الباهرة فى هذه الاتفاقية انها جاءت محففة للأمال الوطنية فان مصر لما طالبت بالجلالة لم تكن لترضى بأن تدفع عنه ثمنها ، ولذلك لم تقبل قيادتها الثورية الرشيدة أى اتفاق مرعون بقيد أو شرط يعد للجلالة عوضا .

لقد تعرضنا فيما سبق على صفحات هذا البحث لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولقد تبين لنا أن تلك المعاهدة نتج عنها وضع قانونى وسياسى مقتضاه حرمان مصر من بعض مظاهر استقلالها الخارجى وكثير من شئونها الداخلية ، وكان ذلك كله لمصلحة بريطانيا التى أخضعت مصر لسيطرتها .

ان معاهدة ١٩٣٦ لم تكن متكافئة : بمعنى أنها جعلت بريطانيا وعصر فى مركزين غير متكافئين ، وقد نشأ نتيجة لتطور طرأ على العلاقة بين دولة تابعة (مصر) ودولة متبوعة (إنجلترا) ، أو فى العلاقة بين دولة ومستعمراتها ، ويقصد منه فى العادة ارضاء شعور الدول التابعة القومى وتمكين سكانها من مباشرة حكم ذاتى خاص .

ان معاهدة سنة ١٩٣٦ كانت فى مقدمتها تنص كما جاء فى الميثاق الوطنى « على استقلال مصر » على حين أن صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .

لكن اتفاق القاهرة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ كان ينص على
الجلء الكامل دون أن تحصل بريطانيا على طلباتها الاستثمارية المألوفة
من سند فراغ بدفء مشترك أو بحافلة *

ويؤكد المرحوم البطل صلاح سالم : « ولكن هل قبلنا (في سبيل
الجلء) دفءا مشتركاً ؟ أو هل قبلنا حلفاً من الاحلاف ؟ »

« ان الاتفاق ينص على مدة قدرها سبع سنوات ، منها عشرون
شهرا لاتمام الجلء ، فيكون الباقي خمس سنوات وأربعة أشهر »

ثماداً اتفق عليه الطرفان بالنسبة لهذه الفترة ؟

بعد انتهاء الجلء يكون الجيش المصري قد احتل منطقة القناة كلها
وتسلم جزءاً كبيراً من المنشآت والمخازن فيها *

وأما الجزء الباقي من هذه المنشآت فستترك فيه بريطانيا مدة
السنوات الخمس والتمهؤر الأربعة بعض العتاد وبعض المهملات التي
تملكها وتكون كلها تحت السيطرة المصرية الكاملة وتحت القيادة المصرية
التي لن يكون في منطقة القناة كلها قيادة غيرها *

ولسوف يدير هذه المنشآت والورش فتيؤن مديؤؤن مصريؤن
وبريطانيؤن *

« ولكن معلوما أنه قد اتفق اتفاقاً صريحاً على ألا يكون في مصر في
اليوم الأخير من العام السابع ما يمكن أن يسمى قاعدة » *

وقد استطاعت الثورة أن تجبر بريطانيا على أن تنص في المعاهدة
على أن تضطلع حكومة جمهورية مصر باعتبارها الحكومة صاحبة السيادة
بالمستولية عن أمن المنشآت وجميع المعدات التي فيها أو التي تكون في
طريقها من القاعدة أو إليها ، وذلك عقب جلء القوات البريطانية *

وبذلك اعترفت بريطانيا بأن قاعدة قناة السويس قاعدة مصرية *

هذا وفي معرض التعليق على اتفاق القاهرة سنة ١٩٥٤ يقول
الاستاذ الراقى :

« ومن الخطأ ما زعمه الواهمؤن في معرض الغرض من اتفاق الجلء
أن الجلء كان متفقاً عليه ومتصوصاً عنه في مصادنة ٣٦ من أغسطس
سنة ١٩٣٦ وأنه كان مجدداً له عشرون سنة تبدأ من سنة ١٩٣٦ ، أى
تنتهى سنة ١٩٥٦ وهذا خطأ متعمد ، فإن كل ما نصت عليه المعاهدة عن
مدة العشرين سنة هو ما ورد في المادة الثامنة منها من أنه إذا اختلف
الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة (التالية لتنفيذ المعاهدة)

على مسألة احتمال أن وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع منها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو على أي شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ، ونصت المادة ١٦ من المعاهدة على أنه بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذها يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أي منهما بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حين ذاك ومن المتفق عليه أن أي تفسير في المعاهدة عند إعادة النظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين .

فالتصان صريحان في أنه لم يحدد أي موعد في معاهدة سنة ١٩٣٦ للجلاء ، ونص في الوقت نفسه على إبدية المحالفة العسكرية بين مصر وبريطانيا .

و قال قول بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حدثت للجلاء نهاية عشرين سنة من تاريخ عقدها قول باطل يراد به تضليل العقول والافكار فالمعاهدة لم تنص على موعد للجلاء لا في سنة العشرين سنة ولا بعدها .

وقد جاء في اتفاقية الجلاء أنها أجازت للإنجليز حق العودة الى القناة وحق استخدام قاعدة القناة في حالات معدودة لمدة سبع سنوات . ومن الحق أن نقول : أن هذا النص لم يكن ليسند على رفض الاتفاقية التي ربما لا توجد الظروف بمثلها ، لأن العودة الى القناة بعد الجلاء ستكون بدعة مرهونة بإرادة مصر ، أن شامت قبلتها وإن شامت ورفضتها وستكون العودة بعد الجلاء أصعب بكثير من استمرار الاحتلال في القناة بقواته ومعداته . ومع ذلك فإن النص على حق العودة واستخدام قاعدة القناة قد سقط نهائياً كما سنرى فيما بعد بإعلان انتهاء الاتفاقية بالنسبة لهذين الأمرين سنة ١٩٥٧ بعد الاختداء الثلاثي (وهو موضوع الفصل المقبل) . ومن الحق أن نقول أيضاً : أن انتهاء هذه الاتفاقية كان عملاً صادراً من جمال عبد الناصر ، فصار الجلاء الذي تم في سنة ١٩٥٦ جلاء تاماً بلا شرط أو قيد ، وهو أعظم نصر حققته الثورة (١) .

وفي المؤتمر الوطني الضخم الذي عقده المواطنون في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ببيدات الجمهورية للتعبير عن غرضهم بالجلاء شرح الرئيس جمال عبد الناصر اتفاقية الجلاء قال :

عند قامت الثورة سنة ١٩٥٢ حتى اتفاق الجلاء في ١٩ من أكتوبر

(١) الأستاذ عبدالرحمن الراحمي * تاريخنا القوي في سبع سنوات *

١٩٥٤ كانت هناك معارك وقداء حقيقى ، لا للشهرة ولا للتهريج والهداع والتضليل ، هناك من ماتوا فى منطقة القناة ، وقد وقف مليون لويده فى مجلس العموم البريطانى وقال : ان حوادث القناة فى السنة الاخيرة اكثر من ألف على الافراد والمنشآت والمستودعات .

كان الانجليز يشعرون أنهم قليلون ، كانت الحراسة فى كل مكان ، كان نصف القوات البريطانية يحرس النصف الآخر ، كان الانجليز الذى يخرج لا يعرف هل يعود أو لا يعود ؟ .

هذا العمل كان ينظمه فدائيون لم يكونوا يمثلون للشهرة ليقال فى القاهرة ان فلانا استشهد ، ويستخدم استشهاده فى الدعاية الرخيصة .

ولم يسلم الانجليز بسهولة : حاصرونا اقتصاديا بكل الوسائل ، لكننا نجحنا فى تحطيم الحصار الاقتصادى ، واستطعنا ان نكدر معيشتهم فى منطقة القناة ، وأن تشعركل جندى بريطانى هناك بالخوف والفزع . لقد كانت معركة مريرة ، معركة الاطاحة بالنظام الحاضر ، ليعود تجار الوطنية الى الحكم ، لكن الثورة لم تمكنهم فلم تجد انجلترا مقرا من الجلاء .

ولم يكن هدف الثورة هو خروج الانجليز من ارض الوطن فحسب بل ان هدف الثورة هو خروج الاحتلال من البلاد لأن هذا يعتبر وسيلة لبناء الوطن القوي .

واليوم ، وقد قضينا على أعوان الاستعمار والخونة المستبدين ، قضينا على الملكية واقمنا الجمهورية ، وحررنا الارض والفلاح ، ووقعنا الاتفاقية التى تنص على خروج المستعمر من ارض الوطن خلال عشرين شهرا .

فلنعمل متحدين من أجل حياة سعيدة .

وفى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ يوم توقيع الاتفاق النهائى على الجلاء اذاع الرئيس جمال عبد الناصر بيانا هاما جاء فيه :

« ايها المواطنين ، لعسل اجدادنا يتظلمون الينا من التوى الابدى الذى تسكنه ارواحهم فى هذا اليوم برضا وفخر .

ولعل حقدتنا الذين مازالوا فى مجهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين الى ذكرى هذا اليوم باعتزاز وتقدير .

لعل هؤلاء وهؤلاء الاجيال التى مضت والاجيال التى ستجى تلتقى نظرتهم عند هذا اليوم يباركون الجهد الذى قام به جيلنا استكمالا لكفاح القادسين .

لقد شاعت ارادة الله أن تستقر على أمانة الماضي والمستقبل
وكانت رعايته لنا عوناً على الحاضر .

لقد حاولنا أن نرتفع الى مستوى عاصينا العظيم واستطعنا أن ندرك
أن هذا الماضي لا قيمة له إذا كانت أمجاده تاربخاً يروى يشد خيالنا اليه ،
وتقتصر أعمالنا عن الوصول الى مستواه فإنه لا فائدة في هذه الامجاد
الماضية إذا لم تكن معانيها خصائص كاملة في نفوس شعبنا تطبع كفاحه
غير الزمن وتلازم جهاده جيلاً بعد جيل .

هذا هو إيماننا بالماضي وهو في الوقت نفسه إيماننا بالمستقبل .
أيها المواطنون ، إن يومنا الحاضر يوم عظيم ، يرتفع الى مستوى
الماضي العريق ويعطى بنسائر الامل في مستقبل لا تحده آفاق .
أيها المواطنون ، إن مرحلة من كفاحنا قد انتهت ، ومرحلة جديدة
على وشك أن تبدأ .

هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا ، وتعالوا تبني وطننا من جديد بالحب
والتسامح والفهم المتبادل .
اللهم أعطنا المعرفة الحق كي لا يستخفنا النصر وتدور رموسنا
مغروراً مع شموته .

اللهم أعطنا الامل الذي يجعلنا نحلم بما سوف نحققه في القد أكثر
مما يجعلنا نقاخر بما حققناه في الأمس واليوم .
اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق وأن الشوط
إمامتنا شاق طویل .

اللهم أعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسؤوليات التي لا بد
أن نتحملها فلا نستهيئ بها ولا نهرب منها .

اللهم أعطنا القدرة لندرك أن الخائفين لا يصنعون الحرية ، والضعفاء
لا يخلقون الكرامة ، والمترددون لن تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير
والبناء .

أيها المواطنون ، الله عوننا ، وهو ولي التوفيق .

القسم الثالث الارادة الثورية تحقق الجلاء

الارادة الثورية حققت الجلاء :

فيما سبق ألقينا بعض الضوء على ما كان يكمن في مصر من عوامل التخلف والتخلف في ظل احتلال أجنبي مسلح ، وأسرة مالكة فاسدة ، واقطاع يمتص دماء العاملين في الحقول ، ورأسمالية مستغلة تسيطر على جهاز الحكم بالبلاد .

ولكن برغم تلك النجس القائمة التي كانت سائدة في سماء حياتنا استطاع الشعب المصري أن يسير على طريق الثورة نحو النصر بأرادة ثورية وبالمبادئ الستة المشهورة التي كانت تخدم أهداف نضاله .

سار الشعب المصري نحو النصر في زحف مقدس خلف طلبته الثورية ، وأحرز الشعب في معاركه الكثيرة انتصارات باهرة محطها جميع العوائق التي كانت تعترض زحفه المقدس نحو أهدافه الواسعة وآماله الانسانية غير المحدودة الافق .

وعلى طريق الثورة نحو الحرية استطاع الشعب أن يحقق الجلاء التام بفضل إيمانه بعدم ملامة طريق الحرية هذا مع أسلوب مصالحة الاستعمار ومساومته .

كذلك يتضح لنا أن النصر كان حليف الكفاح الوطني ضد الاحتلال حتى استطاع أن يرغم الاستعمار على توقيع اتفاقية الجلاء في يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وذلك لأن الثورة كانت أمينة مع الشعب في كفاحه الثوري ضد الانجليز في منطقة القناة .

وهكذا شهدت منطقة القناة منذ قامت الثورة سنة ١٩٥٢ حتى اتفاق الجلاء معارك غداة حقيقة هذه المعارك التي أفسدت معيشة الاحتلال في القناة ، لذا لم تجد انجلترا مفرا من الجلاء .

ولقد عالجت الارادة الثورية قضية الجلاء بالحزم والقوة والإيمان

بضرورة الجلاء ، ورمست حكومة الثورة للمقاومة الشعبية خطوطاً منتظمة ، وأمدت الفدائيين بالعون والتنظيم ، فكان لهذا الكفاح الثوري ما لم يكن لكفاح سنة ١٩٥١ .

ولما كان للمقاومة الشعبية أكبر الأثر في تحقيق الجلاء كان لزاماً علينا الآن أن نحاول الفاء بعض الضوء عليها .

المقاومة اللدائية في القناة :

(١) نظمت قيادة الثورة قسماً بالمخابرات المصرية وأطلقت عليه اسم « فرع بريطاني » وقام هذا الجهاز الوطني بتضحيات عظيمة في أثناء مقاومتهم لقوات الاحتلال ٠٠ تلك التضحيات التي حمل أعباءها جماعة من الضباط ألوا على أنفسهم أن يبذلوا جهدهم وأن يقاوموا الانجليز ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وضجوا نصب أعينهم هدفاً واحداً وكانت وسائل تحقيق هذا الهدف (الجلاء) تتلخص فيما يلي :

١ - الحصول على معلومات عن الجيش البريطاني في القناة ، وكذا الوقوف على تنظيم المعركة للقوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط .

٢ - منع الانجليز من الحصول على أية معلومات .

٣ - مراقبة نشاطات المخابرات البريطانية وكشف أساليبها وعملاتها .

٤ - القيام بأعمال مختلفة داخل المعسكرات (خطف ، نسف ، سلب معدات الخ) بقصد إزعاج القوات .

٥ - القيام بشن حرب سيكولوجية على أفراد القوات البريطانية عن طريق الإشاعات والمنتشورات والأذاعة من محطة خاصة .

« ولقد شهدت المخابرات البريطانية نفسها بنشاطات مخبراتنا وذكاائنا ، إذ جاء في البند ٩ من تقريرها الصادر في ١٢ من يونيو ١٩٥٤ تحت عنوان « سلامة الوثائق » ما يمكن تلخيصه فيما يأتي :

« إن المخابرات المصرية ما زالت تبذل نشاطاتها في الحصول على أية أوراق من داخل المعسكرات وقد ثبت أنها تحصل على الأوراق السرية والمستندات الهامة وتصورها بالفرنستات ثم تعيدها من ثم » (١)

(١) المقاومة الشعبية في الشرق : « اخترنا لك » .

وعموما فقد سيطرت المخابرات على منطقة القناة بتنظيم حوادث الاعتداءات . ولقد طوت هذه السياسة تحت اجنتحتها جميع الهيئات في المنطقة وتركزت فيها جميع الاعمال الوطنية .

وقد كانت هذه الاعمال وتلك التنظيمات مفاجأة للإنجليز حتى انهم ادعوا أنه لا يمكن أن يقوم بذلك الاعمال مصريون .

ومن الطريف أن رئاسة الاسطول البريطاني أصدرت منشورا في ٢٧/١٠/١٩٥٣ تقول فيه : انه ثبت لدينا أن هناك بعض شباط الجيش المصري يعملون كموظفين وعمال في الجيش البريطاني .

(ب) الحرب السيكلوجية : ويقصد بها الحرب النفسية بقصد التأثير على نفسيات الجنود البريطانيين وخلق حالة من القلق وعدم الاستقرار والخوف والياس ، وقد نجحت المقاومة الشعبية في ذلك وانتهى الأمر بتسليم إنجلترا بوجهة نظر مصر في ضرورة الجلاء .

وتتلخص تلك الحرب السيكلوجية المباشرة التي شنها الفدائيون في الوسائل الآتية :

١ - المنشورات : وهي إما بالصور أو بالكتابة أو بهما معا .

وكانت هذه المنشورات ترسل الى الجنود وال أهاليهم بإنجلترا على حسب العناوين المكتوبة على الخطابات المرسلة من الجنود والتي يصير الاستيلاء عليها من المطارات وصناديق البريد .

وبعد القاء كل منشور كانت تحدث نوبة من الفرع والذعر داخل المعسكرات -

ونجحت المنشورات فيما أعلنت من أجله حتى ان مجلة الجندي البريطانية الصادرة في فبراير سنة ١٩٥٤ علقت على هذه المنشورات في مقالة على الصفحة ١٥ منها ، وكان لهذه المقالة اثر كبير في دوائر لندن أكثر من فايد .

٢ - الاشاعات :

وكانت من الاسلحة المقيمة التي شنها المصريون على أفراد القوات البريطانية بمنطقة القناة ، وكان المصريون يعتمدون في نشر الاشاعة على المتعبدین المصريين الذين يترددون على المعسكرات وكذا الموظفون الاجانب والعمال .

٣ - الإذاعة :

لقد أمكننا أن ننشئ محطة إذاعة سرية تذيع على الجنود البريطانية في أوقات فراغهم باللغة الانجليزية وتبين لهم وجهة نظر مصر في مشكلة القناة ، وتقارن بينها وبين وجهة النظر الانجليزية الاستعمارية .

٣ - سلب مخصصات الجيش البريطاني بالقناة

وتلك أعمال قام بها الفدائيون الذين سيطروا على منطقة القناة بما فيها من قوات بريطانية وبما عليها من دبابات ومدافع .

• فلقد استطاع الفدائيون أن يقوموا بعمليات السلب في أى وقت يتسامون وبالطرق التى يختارونها وفي المناطق التى يحدونها .

• ولم يكن المقصود بهذه العمليات الاثابة من المعدات والمخصصات البريطانية بل كان الهدف الاساسى هو ازعاج القوات البريطانية واحداث حالة من الفلق وعدم الاستقرار ومفاجأة العدو بطرق وأساليب غير متوقعة مما يجعل الجندى البريطانى لا يثق بنفسه ورؤسائه وجيشه . (١)

وقد دلت الاحصاءات على أن أكثر من ١٠٠٠ عربة من مختلف الانواع قد أخذت سلبا من الجيش البريطانى بالقناة في المدة من أوائل سنة ١٩٥٣ حتى توقيع الاتفاقية وذلك خلاف الاسلحة والذخائر والمعدات الأخرى .

٤ - عمليات الفدائيين داخل المعسكرات

وقد وثبتت العمليات على أساس القيام بما يلي :

(أ) عمليات تسف المنشآت .

(ب) عمليات تخريب داخل المطار .

(ج) عمليات حرائق للمخازن المختلفة

(د) قيام الفدائيين بهجمات ليلية داخل المعسكرات .

وروى في تلك العمليات إلا تكون موجهة ضد الأفراد المدنيين وخصوصا النساء والأطفال .

(١) اخبرنا لك القوامه الشعبية في الشرق - العدد ٣٠ .

ثم ابتدأت معركة المتفجرات * كما أطلق البريطانيون عليها منذ يوم
١٩٥٤/٤/٣ قى معسكرات التل الكبير حيث نسف المخزن رقم ٧٧ . ثم
نسف المخزن رقم ١٣٩ وتوالت الانفجارات بالتل الكبير .

واتسع نطاق العمليات حتى وصل الى السويس ثم الى مطار
كسبريت الخ . . .

* وسادت الفوضى معسكرات الانجليز واشتد عليهم وجزعهم من
هذه العمليات التي يقوم بها افراد لا يعرفون معنى الخوف او الهزيمة

واصبحت المعركة تشمل منطقة القناة بأكملها من أقصى الشمال حتى
أقصى الجنوب واستمرت طوال شهر أبريل ونصف مايو سنة ١٩٥٤ .

ووصف الانجليز هذه الحوادث * بالتنظيم التي لا يقدر به الا
وحدات شبه عسكرية مصرية *

وجاء في تقرير للانجليز أنفسهم بشأن القذائين قال : * اما عن
روحهم المعنوية ودرجة كفايتهم فانهم مدربون تدريباً جيداً ويتمتعون
بروح معنوية عالية * (١)

ونورد فيما يلي تقريراً للبريطانيين عن الحوادث التي وقعت خلال
المدة من ٤/٢٣ حتى ٤/٣٠ :

١ - في ٤/٢٣ سلب ٤٠ قنصاً من مواشير المياه في منطقة
السويس *

٢ - في ٤/٢٣ هجوم على معسكر التل الكبير *

٣ - في ٤/٢٤ نسف انابيب المياه *

٤ - ٤/٢٤ مهاجمة إحدى العربات البريطانية في منطقة فايد
والاستيلاء على مدفع رشاش كان يحمله سائق العرببة ، ولما حاول الآخر
مطاردة الوطنيين أطلقت النيران على العرببة من أحد المنازل في القرية .
وقد قام البريطانيون بمحاصرة المنطقة بقوات كثيرة ورفض البوليس
المصري التعاون ولم يعترفوا على فدائين *

٥ - ٤/٢٤ انفجار في معسكر قنطرة نتج عنه اصابة بعض الافراد
واحتراق بعض الخيام *

٦ - ٤/٢٤ هجوم على معسكر المهندسين بقنطرة *

٧ - ٤/٢٥ الاستيلاء على إحدى عربات الاسطول في منطقة السويس *

٨ - ٤/٢٥ القبض على أربعة مصريين في أثناء مهاجمتهم أحد الصنادل البحرية في ميناء بورسعيد *

٩ - ٤/٢٦ انفجار قنبلة أمام إحدى عربات سلاح الطيران على القناة شمال ديفرؤوار *

١٠ - ٤/٢٦ هجوم على أحد المخازن في بورسعيد *

١١ - ٤/٢٦ حشرت عربة مدنية مصرية تحتوى على كمية من أسلاك التليفونات التي تخص سلاح الإشارة البريطاني *

١٢ - ٤/٢٧ انفجار في معسكر الديفرؤوار *

١٣ - ٤/٢٧ محاولة بعض المصريين تدمير خط أنابيب المياه بالقرب من السويس *

١٤ - ٤/٢٧ القبض على بعض المصريين بعد أن قاموا بأعمال تدمير وتخريب في اعمدة التليفونات في منطقة فايد *

١٥ - ٤/٢٧ هجوم على أحد الضباط البريطانيين على حين كان يتنزه في منطقة فايد وقد أصيب بعدة إصابات في رأسه وترك في العراق بدون ملابس *

١٦ - ٤/٢٨ قبض على اثنين من المصريين على حين كانا يحاولان قطع كابلات التليفونات في مطار كسبريت وأصيب أحدهما *

١٧ - ٤/٢٩ قبض على أحد المصريين وهو يحاول تخريب خط أنابيب المياه في السويس *

١٨ - ٤/٢٨ اصطدام دورية بريطانية مع إحدى جماعات الفدائيين داخل معسكر التل الكبير ، وبعد تبادل إطلاق النار انسحب المصريون وحملوا جراحهم معهم ، وكانوا يرتدون ملابس عسكرية وقد ظنهم الانجليز بأدى الأمر دورية بريطانية *

١٩ - ٤/٢٩ قتل أحد الوطنيين في فايد بواسطة البوليس الحربي البريطاني لمحاولة دخول أحد المعسكرات *

٢٠ - ٤/٢٩ اقتحام بعض الوطنيين مخزن المهندسين في فايد *

٢١ - ٤/٢٩ شوهه ثلاثة من المصريين وهم يستطلعون معسكرات التل الكبير * (٢١)

٥ - القبض على الخونة وعملاء الاستعمار

قام الفدائيون أيضا بعمليات القبض على الخونة وعملاء الاستعمار ومحاكمتهم والقضاء عليهم ، وهكذا حمى الفدائيون ظهورهم .

٦ - عمليات ضد البريطانيين خارج المسكرات

ومن هذه العمليات ما سبق أن أوردناه في غير هذا المكان باسم حادث ريجنن المشهورة .

ويمكن تلخيص هذه العمليات في عمليتين هما القتل والخطف .

وكان أغلب حوادث الخطف تدبر ردا على تهديد من الانجليز أو اندازهم جماعات الفدائيين .

ومن أمثلة رد الفدائيين على الانجليز ووحشيتهم الاستعمارية ان قام بعض الاباطال الفدائيين بقتل جنود بريطانيين انتقاما لقتل المرجوم الشهيد فريد ندا ضابط البوليس في يوم ١٢/٣/١٩٥٤ .

وفي ليلة رأس السنة ١٩٥٤/٥٣ وحوالي الساعة الثانية صباحا وفي ميس الضباط البريطانيين تمكنت جماعة من الفدائيين من قتل بعض الضباط البريطانيين على حين أصيب الباقون بحالة ذهول وقزع وانسحب الفدائيون في سلام .

وفي أواخر سنة ١٩٥٣ قتل الانجليز أحد الوطنيين في الاسماعيلية وفي الليلة نفسها أعد الوطنيون كميناً قرب مطار القردان وأطلقوا الرصاص على أربعة جنود كانوا عائدتين الى المطار فقتلوا جميعاً ، وكذلك ذلك انتقاما سريعاً عادلا من القتل ، من الاستعمار .

وأخيرا فما ذكرناه كان بعض الحوادث أوردناه على سبيل المثال لا الحصر فنحن لا يمكن أن نحصر تلك الحوادث مهما كان حيث ان مجال البحث يضيئ بمناصرة المتراعبة .

وهكذا تمكن الكفاح الوطني بفصل تسليحه بالارادة الثورية من تنويع انتصاراته الثورية ، بالقضاء على الاستعمار وأعوانه .

ولقد رأينا كيف كانت صورة الكفاح مشرفة في منطقة القناة حين تمكنت قوات الفدائيين المصريين من احراج القوات البريطانية المحتلة ومن خلال موجات الرعب والفرع التي سببتها هجمات الفدائيين ضد الاحتلال البريطاني قبل الانجليز اتفاق الجلاء طامعين بعد أن تعثرت المفاوضات أكثر من مرة .

وكانت الإرادة الثورية المجيدة للشعب المصري والتي تمثلت في
اتحاد الأمة ضد الاحتلال هي التي روعت الانجليز وشلت فكرهم
الاستعماري طوال مدة الكفاح في قناة السويس حتى تم اتفاق الجلاء .

ولا ينبغي لنا أن ننسى أن انضمام الجيش إلى النضال الشعبي قد
سلحه في مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدمع من الصلب قادرة
أن تصد عنه ضربات الخيانة والقمع .

وبفضل هذه الإرادة الثورية ونتيجة للتضال الشعبي في القناة تم
توقيع اتفاقية الجلاء . وفي هذا الشأن يقول الرئيس جمال عبد الناصر
في أعضاء مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ .

إن حل الأحزاب كان مقدمة لجلاء الفاصب عن أرض مصر . فإن
قوة الاحتلال في منطقة القناة ما لبثت أن وجدت نفسها تواجه بلدا
متحدا .

ولم يكن التوقيع الحقيقي على اتفاقية الجلاء نتيجة للجلوس إلى
مائدة مفاوضات تعرض أمرها أكثر مما استقام .

وإنما كان توقيع اتفاقية الجلاء محتما لما وجد الاستعمار أنه فقد
القوائم التي كان يرتكز عليها وجوده قائمة بعد قائمة .

لقد تهاوت الدمى والاصنام دعة بعد دمية وصنما في أعقاب صنم !

أصبح الاستعمار فإذا هو أمام الشعب وجها لوجه ، ولاحت المعركة
بينهما على الإنق . بل وقعت المعركة فعلا على أرض منطقة القناة .

« وبالأيدى المتحمة القوية ، وبالدم الزكي الذي سأل في منطقة
القناة وقمنا اتفاقية الجلاء . وانتصرنا في حرب الاستقلال » .

معيدة عملية الاجلاء

نصت المادة الاولى كما رأينا سلفا من اتفاقية الجلاء على أن تجلو القوات البريطانية جلاء تاما من الاراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاق .

تاريخ	نسبة القوات البريطانية المنسحبة
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٤ شهور	٢٢٪
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٨ شهور	٣٥٪
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ١٢ شهرا	٥٤٪
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ١٦ شهرا	٧٥٪
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٢٠ شهرا	١٠٠٪

ولقد نص الجزء رقم (أ) من الملحق رقم ١ على أن تقدم الحكومة المصرية فيما يتصل بالجللاء المذكور جميع التسهيلات اللازمة لتحركات الرجال والعنادر وهى تسهيلات مؤقتة تنتهى بانقضاء فترة العشرين شهرا .

وفى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ انتهت المرحلة الاولى للجللاء وتم ترحيل ٢١ ألف جندي بريطاني من منطقة القناة وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية تطبيقا لنصوص الاتفاقية .

وفى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥ قام الرئيس جمال عبد الناصر برفع العلم المصرى فوق معسكر الشلوفة بمنطقة القناة لأول مرة بعد ٧٣ عاما من جهاد الشعب المتواصل فى سبيل الاستقلال .

وفى ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ انتهت المرحلة الثانية من جللاء القوات البريطانية عن منطقة القناة وتسلمت مصر من تلك القوات ١٥ منشأة وبدى فى تنفيذ المرحلة الثالثة وفقا لاتفاق الجلاء .

وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٥ بدء

الثورة الاجتماعية للقضاء على الظلم الاجتماعي بعد أن تم القضاء على الاستبداد السياسي والاستعمار البريطاني .

ثم رفع العلم المصري فوق أكبر معسكر في الاسماعيلية في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بعد اتمام جلاء القوات البريطانية عن هذه المنطقة .

وغادر مصر جنرال حل القائد العام للقوات البريطانية في منطقة القناة في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٦ بعد أن تم ترحيل أكثر من ٧٠ ألف جندي بريطاني طبقا لاتفاقية الجلاء .

وفي أبريل سنة ١٩٥٦ أخلى السلاح الجوى البريطاني آخر قاعدة جوية في أيدي البريطانيين وهي « أبو صوير » وبهذا تم انسحاب سلاح الطيران البريطاني من جميع المطارات والمنشآت الملحقة بها في قاعدة قناة السويس ، وكان هناك لسلاح الطيران البريطاني ستة مطارات في قاعدة قناة السويس هي كسبريت وشلوفة وديفرزوار وفايد والاسماعيلية بأبو صوير ، وهذا الأخير يعد أقدمها إذ شيد ميس شباطه عام ١٩١٨ وتمتد مساحته التي يبلغ طولها ٣٠٠٠ ياردة من أبدع المساحات في الشرق الأوسط .

وفي ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر ان مصر تخلصت نهائيا من القوات البريطانية المحتلة (برية وجوية وبحرية) وان آخر هذه القوات الاجنبية قد رحلت عن أرض الوطن ، وان مصر لن تكون أبدا منطقة نفوذ ولن تتلقى الأوامر من أحد .

والتقى الرئيس عبد الناصر في الأول من يونيو ١٩٥٦ خطابه تاريخيا في مؤتمر التعاونيين أعلن فيه أن يوم ١٨ من يونيو ١٩٥٦ هو نهاية الاستعمار في مصر .

وفي ١٣ من يونيو ١٩٥٦ تم الجلاء نهائيا عن مصر ، ولقد تم الجلاء في ذلك اليوم مقدما خمسة أيام عن تاريخه الرسمي ، وهو ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ .

ولقد كان آخر مكان جلا الانجليز عنه يوجد في بورسعيد وهو مبنى البحرية ، وقد تسلمه الجيش المصري في ساعة مبكرة من صباح ١٣ من يونيو ١٩٥٦ .

ومن موافقات التاريخ أن تم الجلاء يوم ١٣ من يونيو ١٩٥٦ بعد مرور خمسين عاما على حادثة دنشواي ، فقد وقعت هذه الحادثة الدامية يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ . وهكذا يتم الجلاء في اليوم الذي وقعت فيه هذه المأساة .

• ومأساة دنشواى كانت فى جوهرها كفافا ضد الاحتلال ، فلم ينهب عبثا ذلك الكفاح المرير الذى استمر خمسين عاماً الى ان جاء يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، فكان انتصارا وترويجا لهذا الكفاح (١) الذى قاده بشورية أصيلة الرئيس جمال عبد الناصر الذى قبض الله له هذا النجاح العظيم جزاء وفاقا على إيمانه النبيل بحق الشعب المصرى فى الحياة الحرة الكريمة •

وكانت آخر وثيقة للجلاء هى محضر تسليم بيت البحرية بمدينة بورسعيد وهذا هو نص تلك الوثيقة •

محضر تسليم

محرر لمناسبة تسليم مبنى البحرية ببورسعيد

من السلطات العسكرية البريطانية الى

القوات المسلحة المصرية فى ١٣ من يونيو ١٩٥٦



وفقا للمفكرة (ب) من الملحق الاضافى رقم ٢ من الاتفاقية الخاصة بقاعدة القناة بين حكومة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والحكومة المصرية الموقعة فى القاهرة فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ •

يقر الموقعون أدناه بعد أن تقابلوا وفتشوا المؤسسة المبينة على الخرائط (هـ) والرسوم من (ب) الى (س) والمشروحة بالجدول (١) ان الخرائط والجدول وصف مطابق لحالة المؤسسة وقت التسليم والتسليم

اليوم الخالد ، عيد الجلاء : ١٨ من يونيو ١٩٥٦ •

وفى هذا اليوم الخالد احتفل الشعب العربى عامة والشعب العربى فى مصر خاصة بعيد كفاحه المجيد ، بعيد الجلاء •

وفى ذلك اليوم الخالد رفع الرئيس جمال عبد الناصر العلم المصرى بعد ان قبله وهو يبكى على مبنى البحرية فى بورسعيد • الذى كان آخر معقل جلت عنه القوات البريطانية كما سلف القول •

وقال الرئيس فى ذلك اليوم المجيد :

• انها لحظة خالدة تساوى العمر كله • •

(١) جبالرسن الراى • تلويحا القومى لى سبع سنوات ١٩٥٣/٥٢ •

« ان هذا الجبل من شعب مصر على موعد مع القدر : فسنذ أكثر من ألفي سنة ووطننا يحكمه الغزاة ، والحلم الضائع لا يبنائه أن يعود وطنهم يوما اليهم . »

وقد قدر لهذا الجبل أن يعيش ليوم عودة الحلم الضائع .

« وخلال قرون طويلة كانت اجيال شعبنا تكافح وتناضل ، كان الشهداء يسقطون على الارض وبجوارهم اعلامهم مضرجة بالدماء ولكن لا يستسلمون أبدا . »

« ثم جاء موعدنا مع القدر فقد اتيج لجبلنا أن يشترك في المرحلة الخامسة من المعركة وأن يسمح بأذنيه دقات أجراس النصر تتجاوب في الآفاق . »

« ان كفاح الشعب لا يتوقف عند غاية ولا يستقر عند نهاية ، انه طريق بعيد المدى ، مداه الحياة نفسها ، كلما بلغ منه الشعب مرحلة لاحت اعلمه في المدى مراحل . ان الشعب الحية لا تنهون بعد ساعة النصر أو تترأخي . »

« أيها المواطنين ، سودوا بأمر الله في وطنكم ، واحكموا وشاركوا شعوب الارض في بحثها عن السلام وعن حياة مطمئنة . »

ومن خطاب يطل الجلاء الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي يوم الجلاء ١٩٥٦/٦/١٩ نقطف ما يل :

« أيها المواطنون ، الحمد لله فقد جاء النصر من عند الله . »

« لقد تكلمت معكم كثيرا وكنت أتكم وأتحدث اليكم وأخطب فيكم منذ يوم ٢٣ من يوليو حتى أمس ، ولكنني وأنا أتكم كنت أحس أن هناك ثقلا على قلبي وأن هناك غمة على نفسي . كنت أتكم ، وكنت أشعر بكم ، بالشعب أبناء مصر جميعا الذين يحسون بهذا الاحساس ويشعرون بهذا الشعور . »

« كنت أتحدث اليكم عن الماضي وعن الاحتلال ، وكنت اختتم خطابي أو كلامي بأنه لابد من تحرير مصر ، ولابد من جلاء قوات الاحتلال . »

« كان هذا الكلام تعبيرا عن شعوركم ، تعبيرا عن الهتافات التي نادى بها اخوان لنا ماتوا وهم يرددونها تعبيرا عن كفاح الماضي الطويل ، تعبيرا عن كفاح الآباء ، تعبيرا عن كفاح الأجداد . »

« اليوم يا اخواني اشعر كما تشعرون انتم ان الآمال قد تحققت وأن الغمة قد زالت وأن القلب يشعر بالحرية وأن النفس تحس بالانطلاق . »

« اليوم يا اخواني أشعر كما تشعرون أن نسيم الحرية يهب في أرض مصر فلا يرثف في سماء مصر سوى علم مصر . ولا يرثف على أرض مصر سوى علم مصر » .

ثم بين الرئيس كيف أن مصر لم تستسلم قط وإن مصر كانت دائما مقبرة للغزاة .

وواصل الرئيس خطابه قائلا : « اليوم يا اخواني ونحن تبدأ فترة جديدة من تاريخ هذا الوطن ومن حياة هذا الوطن نعبه الى الماضي ونحو الأجيال الماضية التي لم تضعف ولم تتخاذل ولكنها قاومت وقاومت واستبسلت حتى استغلنا في هذا الجيل أن نحقق هذا النصر ، وأن نشعر بالحرية ونرفع على مصر علما واحدا هو علم مصر ، علم الحرية ، وعلم العزة ، وعلم الكرامة » .

وقال الرئيس : ان مصر اليوم للمصريين جميعا ، وأنه ليس للكفاح نهاية ، وأنه يجب أن يكون الجلاء بداية لرحلة كفاح من أجل البناء والانتاج والعمل .

« ونحن تعلن للعالم كله أننا سنحافظ على استقلالنا آخر قطرة من دمائنا سنحافظ على هذا الاستقلال لآخر نقطة من دمائنا » .

« ان الله الذي نصرنا يوم ٢٣ من يوليو ويوم ١٨ من يونيو سينصرنا ان شاء الله دائما وسيكفنا من أن نحقق هذه الأهداف وأن نشيت دعائم العزة والحق والكرامة » .

القسم الخامس صدى الجلاء

وعن صدئ الجلاء مضت جريدة الأهرام الصادرة فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ قائلة :

« كان اتمام الجلاء عن مصر حدثا دوليا عظيما تردد صدها فى الشرق والغرب وتردد مع الصدى ذكر مصر النائرة وما حققته حكومة جمال عىء الناصر فيها من معجزات :

١ - فلقد قابلت موسكو حادث الجلاء بتعجىء صفاء الرجل الذى حقق الجلاء وهو عىء الناصر « الزعيم الكبر للعالم العربى » واشادت بأعماله المجيدة فى القضاء على أسلحة الاستعمار فى بلاده وفى رفع مكانة مصر الى مضاف الدول العظيمة »

٢ - فى واشنطن : استقبلته الدوائر السياسية بشعور الرضا ؛ إذ أنها ترجو أن يؤدى الجلاء لتوثىق التعاون بين مصر والغرب »

٣ - فى لندن : قابلته جريدة (الديلى تىلغراف) الاستعمارية بالبكاء والوله على اللبىء الذى أزيق على الأرض فى منطقة القناة !

٤ - فى فرنسا : نددت الصحف الفرنسية بموقف بريطانيا يوم ساهمت فى اقضاء فرنسا عن سورية ولبنان » واتخذت هذه الصحف من الجلاء عن مصر مبررا لتتمسك دولتها بالبقاء فى الجزائر »

٥ - فى العالم العربى : قابلت الشعوب العربية نبا الجلاء بفرح شديد شامل »

ونحن إذا جلنا بين الصحف الاستعمارية فى فرنسا وانجلترا أيام اتمام عملية الجلاء عن مصر قاننا تلخص للقاءىء ما جاء فيها فى السطور التالية :

نجد مثلا صحيفة «أوروب» الفرنسية المحافظة تردد مذهب الاستعمار

م ١٠ - قضية الجلاء

الفرنسي في تعقيبها على الجلاء . كما نجد أيضا صحيفة إنجليزية محافظة على « الدلي تاجراف » تردد استعارة الاستعمار البريطاني على خطأ السياسة البريطانية التي افضت الى هذا الجلاء .

وقد نظر الاستعمار الفرنسي الى الجلاء عن مصر باعتباره عقابا لبريطانيا على غدرها بفرنسا يوم عملت على اقضاء فرنسا عن مسؤولية وليتان ؛ فقد كان ينبغي للدولتين ان تتعاونتا لاستعادة سيطرتيهما على الشرق الأوسط .

ومضت الصحف الاستعمارية في بريطانيا وفرنسا تردد ضرورة إعادة الاحتلال الى مصر والاستمرار في احتلال شمالي افريقية وقلبها وجنوبيها لأن هذا الاحتلال هو الكفيل بأن يتيح لأوروبا الغربية مواصلة الدفاع بعد هزيمتها الأولى أمام الإرادة الحرة لشعوب تلك المنطقة .

وعلى أية حال فإننا نستطيع ان نلخص منطق الاستعمار في شأن الجلاء في الفقرة التالية :

ان بريطانيا في حاجة الى يتروك الشرق الأوسط والعالم العربي كله في حاجة اليه وإلى السيطرة على شمالي افريقية ، ومن ثم فإنه كان على السياسة البريطانية ألا تستوحى غير هذه الحاجة الهامة .

ولم تليث طويلا بعد سماعنا لرأي الاستعمار وأبواقه في مسألة الجلاء أن شاعدا الاستعمار يحاول العودة الى قواعده في مصر بعد خروجه منها بثلاثة شهور ، وتصدى الشعب العربي كله للغزاة . وانتصرت الأمة العربية في معركة بور سعيد التي فرضها الاستعمار علينا ، فلم تمتثل لم بل حاربنا اشرف معركة واقدسها وتم لنا النصر .

وفي الباب التالي تبحث محاولة الاستعمار الرجوع الى مصر وقتله في ذلك .

الباب الخامس

معارك تبثت الاستقلال

أولا - سلسلة المناورات الاستعمارية

لقد كانت فلسفة الثورة في مسألة الاستقلال أنه غاية ووسيلة في الوقت نفسه فهو وإن كان أول غايات وأهداف ثورة ٢٣ يوليو المعبرة عن مطالب الشعب كان وسيلة لغايات عامة .

وفي هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر :

« لم يكن الاستقلال في رأينا مجرد صك مهننا ، بالغاى الركن من دعائنا لكي نحفظه مع ما نفخر به من تراث عاصينا وأثار أجدادنا وإنما كان إيماننا أن هذا الاستقلال لا خير فيه ما لم يصبح نقطة الانطلاق الى مستقبلنا » .

« كنا نريد الاستقلال حتى نستطيع أن نصنع حياتنا في حرية وهكذا لم يكن الاستقلال خاتمة مطاف ، وإنما كان بداية سعى - ولم يكن نهاية كفاح - بل كان دعوة الى كفاح ، لم يكن هبوط الليل بعد نهاية عمل نهار ، إنما كان مشرق الفجر » .

« كان الاستقلال مجرد اشارة معناها أننا الآن نستطيع أن نعمل .
إننا الآن نستطيع أن نيجي ثمار هذا العمل » .

ولهذا كله مضت الثورة في طريقها ، تصنع مستقبل الأمة ، وتعوّض الشعب ما ضاع من عمره وهو يعاني من الاستعمار نفسه أو من آثاره ، وعلى الطريق الثوري يحدّد العمل الثوري العظيم : صيانة الحاضر ، وتأمين المستقبل لنا ولحفدتنا من بعدنا .

كانت الثورة تعرف طريقها نحو العمل الثوري المحقق لارادة ولأمل المواطنين ، وكانت المبادئ الستة خير دليل الى تحقيق آمال الشعب ، ومضت الثورة في عزم وقوة تبني الوطن ، ويقول الرئيس :

« ولكن الاستعمار صاله ما كنا نفعله في بلادنا ، وبينما نحن منهمكون في عملية البناء أخذ الاستعمار يتحشّر بنا ، فلم يكد التوقيع

بالحروف الأولى على اتفاقية الماعدة يتم حتى بدأت سلسلة المناورات التي كانت في الواقع بتقديمات معركة الإستقلال الشابة ، أو معركة تثبيت الإستقلال » .

وكانت أولى المناورات مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط .

ولقد ظن الاستعمار أنه بتوقيعه على اتفاقية الجلاء يضمن اصطياح مصر وإيقاعها في مصيدة التحالف والتبعية .

ولكن مضت الشهور مخيبة لظنهم وآمالهم الاستعمارية إذ أن نوع الدفاع الذي كانوا يريدونه لا يتفق مع أهدافنا وسياستنا المستقلة .

« لقد كنا نريد الحرية الحقيقية » .

« وكانوا يريدون السيطرة المقتنة » .

وأخيرا كما يقول الدكتور وليد قمحاوي : « تمخض الاستعمار فولد حلف بغداد ليضم إلى بريطانيا العراق وتركيا وإيران وباكستان تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية » .

ومما قاله ايدن رئيس وزراء بريطانيا يومها عن هذا الحلف : « بانضمامنا إلى حلف بغداد ثبتنا نفوذنا ورفعنا صوتنا في شئون الشرق الأوسط ، ومن أغراض هذا الميثاق صرف نظر العراقيين (والعرب) إلى اتجاه مما سيضمن لإسرائيل الأمن والدعة » .

ولكن « ثورة ٢٣ يوليو » رأت أن هذا الحلف « خطر على المنطقة كلها كذلك كان خطرا على سلامتنا الوطنية هنا في مصر » .

لذلك ناصبت الثورة هذا الحلف العداء .

فاوعز الاستعمار إلى « جيب المقاومة الاستعمارية ضد تضال الشعوب » إسرائيل ، فأخذت عصاباتهما تتحرش بقواتنا المسلحة في قطاع غزة حتى يظهر عجز مصر عن معاقبة تلك العصابات مادامت مصر خاسر حلف بغداد ولا تتمتع بأسلحته القربية .

ومن هنا « أوصلتنا معركة اشتياكات خطوط الهدنة مع إسرائيل إلى معركة أخرى في حرب تثبيت الإستقلال ، تلك هي معركة احتكاك السلاح » .

واستطاعت الثورة تحت قيادة رائدها المبدع جمال عبد الناصر أن ترد على تحدى الغرب لها وعدم بيعه الأسلحة لها مع تزويده لإسرائيل بكل عون مادي وعسكري ، وكان رد ثورتنا كسرا لطوق احتكاك السلاح والعتاق من نير التفوذ الغربي ، بل تحديا للتفوذ الغربي ولجميع الدوا.

الكبرى التى تمثله » وذلك على حد تعبير الدكتور قسحاوى ، وحصلت معه على السلاح من روسيا دون قيد ولا شرط فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ -

ثم دخلت الثورة فى معركة أخرى فى حروب تسيبت الاستقلال ، وكانت تلك « معركة تحديد معالم شخصيتنا » وانطلق جمال عبد الناصر ليمثل مصر فى مؤتمر باندونج ، وعاد جمال من باندونج مكلا فى سعيه بالنجاح ، فلقد أوضح معالم شخصيتنا الدولية للعالم .

ولم تكد الثورة تخرج من باندونج حتى واجهت مناورة استعمارية أخرى أو قل حرباً أخرى ، ولم تكن تلك غير معركة الضغط الاقتصادى .

ولم تنجح هذه المناورة ولقيت ما لقيته أسلافها من فشل ذريع .

ثم جاءت خانة مناوراتهم الخبيثة ، وكانت عملية تجويع واضحة ، ذلك كان الهدف من سحب عرض المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى .

وكان السد العالى وما زال حجر زاوية أساسية فى خطتنا لمواجهة المستقبل .

« وكان بناء السد العالى يتطلب معونة فنية ومالية من الخارج ، وكان المعسكر الغربى يبدى استعداده لتقديمها ، لكن بعد مراوغة ومصادرة عنها فرصة سانحة لضرب ضربه ، فسحب عرضه لتمويل السد العالى بشكل وقح بطعن مصر فى اقتصادها وكرامتها » (١)

ثانياً - تأميم شركة قناة السويس

« ولم يكن فى استطاعتنا أن نسكت ، نتلقى اللطمة صاغرين ، لم ننتظر الجوع والبطالة تلاقينا أشباحها الكئيبة فى المستقبل القريب . وهكذا قررنا تأميم شركة قناة السويس » (٢) وعادت القناة الى أصحابها الشرعيين .

وجن الاستعمار من عنف اللطمة المفاجئة ومدلولاتها ، وتفجرت سموم حقدته بالتهديد والوعيد لمصر ، فجدد أموالها وقاطع تجارتها وفرض حواجزاً حصاراً اقتصادياً محاولاً تجويعها وتحطيم كبرياء شعبها ، ثم ألجأ الرأى العام عليها بدعاياته للفرصة ومؤتمراته الدولية المسمومة ، ثم سحب موطئ الشركة المزعومة ومرشدتها ليشل حركة الملاحة فى القناة حتى تظهر مصر بمظهر العاجز عن إدارة القناة !

(١) الدكتور ولید قسحاوی « النکة والبناء فى الوطن العربى »

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه أمام مجلس الأمة عام ١٩٥٧ -

المواجهة الثورية لمعركة القناة قبل العدوان :

١ - لم يقدح مخطط الثورة وزعيمها وعقلها جمال عبد الناصر أعصابه وهو يرى جهنم الاستعمار تفتح عليه أبوابها ، فاعلن عزم الثورة على دفع تعويض عادل لحاملي أسهم الشركة وتمهلت بحرية الملاحة في القناة وأيدت استعدادها للدخول في مفاوضات عاقلة عادلة لتسوية كل المشاكل مع عدم المساس بكرامة مصر .

٢ - نجحت مصر في تشغيل القناة على الرغم من سحب المرشدين

٣ - نجحت القومية العربية في المعركة ، فاعتبرت قناة السويس قناة العرب .

٤ - نجحت مصر في جعل المعركة معركة انسانية ضد الاستعمار والاستغلال .

ويعلق على هذه الانتصارات الدكتور وليد قنعاوي بقوله : « وحين كسبت مصر هذه الجولات الأربع كانت في الحقيقة قد كسبت معركة القناة كلها ، وجعلت التأميم أمرا واقعا شاعت دول الاستعمار أم أبت ، وازداد تخطيط هذه الدول في تصرفاتها وانفعالاتها وعدم سيطرتها على أفعالها ، وقررت أن تمضي في جنوبها الى نهايتها بالدخول في مغامرة أو بالأحرى مقامرة - قد تسترد بها كل ما خسرت أو تخسر كل ما تملك ، وكانت في الواقع قد خسرت الكثير وتطمع في استرداد ما هو أكثر من الكثير » .

ثلاثا - العدوان الثلاثي

ان العدوان الثلاثي الذي يذاته اسرائيل مخطط للوحش الاستعماري في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ لم يكن الا وسيلة لعودة الاستعمار الغربي الى المنطقة ورجوع الاحتلال البريطاني الى مصر .

اما الاسباب التي توارى الآتمون خلفها ليبرزوا عدوانهم فانها لم تستطع أن تقف طويلا امام تيار الحقيقة الجارف الذي هزق سترهم فظهروا امام الضير العالمي عراة ، والعار والكراهية والمقصد تظلل ووسمهم المنكسة في ذل مهين .

والمعجب في أمر هذا العدوان أن يرتبه زبانية الاستعمار في الموعد الذي أوصى به صراحة مجلس الأمن ، وكل الاختلاف في مكان اللقاء : فيينا كان من المحتم أن تقسم المفاوضات في مدينة جنيف سير الاستعمار اسرائيل مدججة بأسلحة حلف الاطلنطي في صحراء سيناء ، على حين أنه طائرات المستبر الفرنسية تصنع مظلة واقية فوق تل أبيب ، وفي الوقت نفسه كانت البوارج والمدمرات الفرنسية تحمي سواحل اسرائيل !

واستعدت القوات المصرية للدخول في معركة فاصلة مع الغزاة الاسرائيليين ، بل استطاعت الطائرات المصرية في الساعات الاولى من المعركة ان تسيطر على الموقف ، ولكن سرعان ما ظهر للعالم حقيقة المزامرة الثلاثية العدوانية ، وذلك عندما ظهر الانذار الانجلو - فرنسي بعد يوم واحد من عدوان اسرائيل على الاراضي المصرية ، وترقب مصر الانذار وينجلي للناس حقيقة العدوان الاستعماري التي حددتها الغايات الاستعمارية التالية :

- ١ - تدعيم قوات مصر العسكرية .
- ٢ - احتلال مصر وإعادة الاحتلال البريطاني اليها الى قواعد ..
- ٣ - القضاء على حكومة مصر النورية التي بعثت الروح النورية في مصر .
- ٤ - إعادة الاحتلال الى سورية ولبنان والاردن .
- ٥ - تأمين حدود اسرائيل بغرض الصلح على العرب .
- ٦ - طعن الحركة التحررية العالمية في شخص مصر .
- ٧ - قتل دعوة القومية العربية .
- ٨ - ضرب فكرة التأميم الوطني ، ابقاء للاحتكارات الاستعمارية .

وتكتشف الثورة الرائدة جميع اهداف العدوان ويظهر لبصيرتها النافذة «المصيدة المجهتية» التي وضعت للقوات المسلحة المصرية في صحراء سيناء . وفي عمق وتبصر اصدرت القيادة المصرية أمرا الى قواتها المسلحة بالانسحاب من سيناء ، كما أمرت الطيارين بعدم التعرض لاساطيل بريطانيا وفرنسا الجوية .

ونظمت القيادة المقاومة الشعبية وزودتها بالسلاح وولت اليها مهمة الدفاع عن شرف الوطن وحماية مكاسبه .

وخاضت بورسعيد المعركة متحملة صدمة العاصفة ، ولكن مصر كلها كانت وراء بورسعيد ، كنا وطننا بأمره صمم على القتال .

« وعاش الشعب المصري ابل وأعظم وأجد ساعات حياته ، اذ رأى كيف استطاع أن ينتصر على ثلاث دول ، وثلاثة اساطيل ، وثلاثة جيوش ، وثلاث قوى جوية ، ولمن هذه القوى المتجمعة ؟ لبريطانيا سيدة البحار ، وللإمبراطورية الفرنسية الغابرة ! ثم أخيرا للصهيونية العالمية !

وبعد معارك طاحنة خففتها ضد الغزاة انتصرنا لوطننا وللحرية ولم تستطع هذه القوات الضخمة ان تتقدم خطوة بعد بورسعيد ، التي اذاقتهم الويل والتهور وعظائم الأمور .

وهكذا كان شرف مقاومتنا للعدوان على قمة المجد .

وقضت بمغامرة الاستعمار الطائفة ضياعا .

وانتصرت ارادتنا الذرية المجيدة في منح الاستعمار من العودة الى
المنطقة من جديد .

« وبقي جمال وعاشت النورة واحتفظت الثورة بسيادتها . وكسب
شعبنا في عصر تجربة عرفته امكانياته المعنوية والمادية وزادته ثقة بنفسه
وصقلا بـ « جوهر » وتقوية لتفاعله وصلاته بقيادته الثورية » عبرت عن هذا
كله دماء الشهداء الزكية حتى اناضيد الشعب الحساسية » (١)

ويقول الرئيس جمال عبد الناصر : « دخلنا المعركة والقومية العربية
مجرد كلام ونخرجنا من المعركة وقد أصبحت القومية العربية عملا حقيقيا »
وانتهى « بيان الثلاثي الفاشم بالحيلة لارتكبيه مجرمي الحرب بعد
أن دمغهم العالم بالقدر والخيانة » .

يوم النصر يوم الجلاء التام :

وفي يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ خرج آخر جندي بريطاني
وفرنسي من جنود العدوان الثلاثي ، وتطهرت ارضنا الطيبة الحبيبة ،
وعادت الارض الحبيبة الى ايدي اصحابها .

ويقول الدكتور قسحاوي : « ولم تكن القنصاة بعد اثبات حقها في
تأمينها وجدارتها باداراتها كل ما كسبته عصر من العدوان المسلح الذي
غرض عليها وانما كسبت ايضا الانعتاق من قيود معاهدتها مع بريطانيا
بعد الغائها ومصادرة قاعدتها ومستودعاتها » .

انقضاء اتفاق القاهرة سنة ١٩٥٤

في الأول من يناير سنة ١٩٥٧ صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم
١ لسنة ١٩٥٧ بانقضاء اتفاق ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ باعتباره كان
لم يكن وذلك من يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ بدء العدوان
البريطاني على منطقة قناة السويس .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي : « وقد جاء انقضاء اتفاق ١٩
من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالنسبة لاستخدام قاعدة قنصاة السويس عملا
وطنيا مجيدا لحكومة الثورة » أثبت به الاستقلال الحقيقي الذي ظفرت به

(١) الدكتور وليد قسحاوي : الثقة والبناء في الوطن العربي .

مصر بجلاء القوات الانجليزية عن منطقة القناة ، وأهم ما تضمنته انقضاء اتفاق سنة ١٩٥٤ من نتائج حو الغاء تخويل بريطانيا استخدام القناة في الأحوال التي حددها هذا الاتفاق . وهى وقوع هجوم مسلح من دولة بر الخارج على مصر أو على أى بلد تكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا فلم يعد من حق بريطانيا استخدام قاعدة القناة فى أية حال .

« ولم يكن منطقيا ولا مقبولا بعد العدوان البريطانى أن يسلح عدا العدوان أن تعود بريطانيا الى استخدام قاعدة القناة . »

« وكانت هذه النتيجة فى حاجة الى حزم حكومة الثورة وإيمانها بحقوق مصر الكاملة فى الاستقلال . »

« ومن نتائج انقضاء اتفاق سنة ١٩٥٤ أن يكون لمصر الحق الكامل فى مصادرة كل ما فى القاعدة من معدات ومنشآت ومخازن ومصاب ومحتويات مملوكة للدولة المعتدية ، لأن الإعتداء يخلو الدولة المعتدى عليه مصادرة كل ما هو مملوك فى أراضيها للدولة المعتدية . »

« فكان القرار الجمهورى الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر فى الأول من يناير سنة ١٩٥٧ نصرا عبينا ولا ريب لمصر من جميع الوجوه . »

لقد أثبت الرئيس بإصداره هذا القرار قوة بأس ثورتنا المباركة هذه الثورة التى هى بحق نقطة تحول تاريخى اكتشف فيها الشعب العربى فى مصر ذاته واستعداد ارادته فمضى فى طريقه نحو النصر الذى جناه الشعب العربى ومصر فى حرب الاستقلال ثم فى حرب تثبيت الاستقلال .

وهكذا حققنا بإرادتنا الثورية الجلاء مرتين فى تسام واحد . عام ١٩٥٦ .

خاتمة

وبعد فلقد رأينا في الفصول السابقة من هذا الكتاب مدى المطامح الأوربية في مصر ، فطالعنا التاريخ بأول موجات الاستعمار الأوربي التي جاءت مستترة وراء صليب المسيح ، وهي أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

ثم جاءت بعد مدة من الزمن الحملة الفرنسية على مصر . مع مطلع القرن التاسع عشر ، وكانت هذه الحملة امتدادا للحروب الصليبية ، ولكن الشعب المصري المناضل على مر العصور لم ترعبه أسلحة أوربا الحديثة ولا خطط نابليون العسكرية التي أغيت قادة وملوك أوربا . فتصدى الشعب لهذه الحملة الاستعمارية ، وقاومها بشدة وعنف . وبقل من ذمائه الكثير في سبيل الحرية .

وتم للشعب النصر ، وخرجت الحملة الفرنسية من مصر تجر اذبال الانكسار !

وتنبه الشعب الى قوته والى امكانياته التي كشفت عنها التحديتات المستمرة التي واجهت الأمة المصرية وخاصة أيام الحملة الفرنسية ، فكانت البقطة الشعبية .

وقام الشعب ، فعين محمد علي ، واليا على مصر « بشروط المصريين » ورأينا كيف أن محمد علي « خان الحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر ، واستغلها باعتبارها نقطة وثوب الى مقامه » .

وفي خلال عهد محمد علي بدأت الدول الأوربية تكثف لصر عن آنيابها وبدأ تسللها في شئون مصر ، وأخذ هذا التسلل يأخذ مظاهر عدة حتى بلغ مداه سنة ١٨٤٠ .

وجاءت أيام سوداء عصبية على مصر ، وكانت تلك الأيام نتيجة لحكم خلفاء محمد علي ، سعيد واسماعيل ، وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر .

وم لاوروبا وألغيتها السجارة على امرأة أسرة محمد على القبر
ساعدوهم في نهب مصر *

واستبقت الحركة القومية في مصر بعد نكسها إبان حكم سعيد
واسماعيل . وبدأت انفسى التنمية تواجه الموقف الذى خلفته أسرة
محمد على المخيلة المقامرة ..

وكانت ثورة غرابى على قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة *

غير أن أوروبا تخلت عن المبادئ الانسانية . فوفس تشهد هذه
الاسكندرية سنة ١٨٨٢ ، ثم احتلال بريطانيا لمصر . وكان هذا الاحتلال
صمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية « وروع الشعب وهو يرى
خديو مصر « توفيق « سليل أسرة الخيانة يرتى فى أحضان الانجليز
يضرِب استقلال البلاد بطلعة نجله ، بالاحتلال ا

وظهرت في مصر التى لم تنقطع فيها أصوات النداءات الثورية
قيادة وطنية عظيمة قادها مصطفى كامل ومحمد قريد وغيرهما من زعماء
مصر *

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت
سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وبعد خيبة الأمل في « الوعود
البراقة « التى قطعها الاحتلال على نفسه وبعد أن سمع الشعب في مصر
بمبادئ ويلسون التى ما لبث أن تفكر لها ويلسون نفسه *

وتفجرت ثورة ١٩١٩ ولكنها فشلت عندما ظهرت بين القيادات
الوطنية آفة الحزبية الرخيصة التى أحرقت الطاقة الثورية في هباء
لا طائل منه *

وانتهت هذه الثورة بإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهذا
التصريح الذى أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه *

وتميزت الحياة السياسية في مصر بمفاوضات رخيصة مع الانجليز
حتى ظهرت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، وكانت
بمقابلة سك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ *

ثم استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام سلطة
القصر المتزايدة « وأمام قوة ورغبة الاحتلال الجاثم على صدر الأمة ، ومن
ثم انخرقت القيادات عن طريق الشعب ، وصارت تلتصم الرضا بما من
للقصر أو من « المندوب السامى » *

وتأتى سنة ١٩٥١ وتقوم الحكومة بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لجرد

الأنفاء ذاته ، ولم تكن قد اتخذت أى إجراء لمواجهة المواقف المتناجم عن "إلغا
ونجحت المذابح ضد الوطنيين .

ثم يأتى حريق القاهرة نكسة لهذا التضال الذى قام به الشعب
نفسه فى القناة ضد الانجليز .

وفجأة يظهر الضياء وسط أحلك أيامنا . يظهر انفجر انتميز
بالطلائع الثورية بدورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . هذه الطلائع التى كانت
أداة شعبية لتنفيذ إرادة الشعب ولتحجى التضال الوطنى الذى أخذ على
عاتقه أن يحقق التغيير السليم فى الوطن .

وفى برهة من الزمن فضحت ثورتنا العربية الكبرى وبخاصة الثورة
معارك عنيفة فى حرب الاستقلال . فكان خلع الملك معركة فى حرس
الاستقلال . وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال . وكان
انتهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال . وبعد هذه المعارك
العنيفة القاسية التى مهدت الطريق لاجلاء الفاسد عن ارض مصر وجد
قوة الاحتلال فى منطقة القناة نفسها تواجه بلدا متحدا .

أصبح الاستعمار فإذا هو أمام الشعب وجها لوجه ولاحت الحركة
بينما على الافق ، بل ووقعت المعركة على ارض منطقة القناة .

وبالأمس المتحدة . وبالدن الزكى ، وقمنا اتفاقية الجلاء . وانصهر
فى حرب الجلاء .

ولكن هذا الاستقلال لا خير فيه ما لم يصبح نقطة الانطلاق الى
مستقبلنا هذا المستقبل الذى كان بناؤه عسيرا بل مستحيلا قبل الجلاء .

ولما مضت الثورة فى طريق بناء الوطن واجهت معارك تنبئ
الاستقلال وكان قمة تلك المعارك « معركة بناء السد العالى » التى سار
بنا الى معركة السويس التى واجهنا فيها البريطانيين والفرنسيين ووكيزة
الاستعمار اسرائيل ، وانتصرنا فى المعركة المسلحة ضد الغزاة .

وفى ذلك يقول المشاق « ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار
فاز بأرغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام هو عام ١٩٥٦
الفاصل فى نضالنا الوطنى » .

وهكذا انتصرنا فى معركة الجلاء مرتين ، أخرجنا الانجليز من أرضنا
طبقا لاتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤ التى تم تنفيذها فى يونيو سنة ١٩٥٦ .
ولكن الاستعمار ما لبث أن حاول العودة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، ولم
يستطع أن يحتل شبرا واحدا بعد بور سعيد .

وتم الجلاء النهائي بعد العدوان في ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، وتم لنا النصر .

وختاماً لبحثنا عن الجلاء عن القطر المصري من الجمهورية العربية المتحدة نذكر شيئاً عن كفاح القطرين الشقيقين سورية والعراق في سبيل الجلاء .

ففي بادئ الأمر ترى أن الاضطراب الثلاثة مصر وسورية والعراق قد اشتركت في ثورتها على حكم الأتراك ،

ولكن ما لبث أن بسط الاستعمار الإنجليزي والفرنسي ظله الكثيب على البلاد العربية التي كانت خاضعة للسلطان العثماني من الوجهة السياسية .

فترى ثورة سورية على الانتداب الفرنسي ، هذا الاحتلال الذي فرق وحدة الوطن السوري كما خالف الفرنسيون صك الانتداب فربطوا اقتصاد سورية بالاقتصاد الفرنسي ، وفرضوا الأحكام العسكرية على سورية ، ونشبت عدة ثورات وطنية ضد الفرنسيين تحمل السوريون في أثنائها كثيراً من التضحيات الثقيلة حتى تم للشعب العربي في سورية الاستقلال ، واحتفل السوريون بأول عيد للجلاء في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ .

ويشترك القطر العراقي مع سورية ومصر في جهاده ضد الأتراك ثم في جهاده ضد الإنجليز ، فكانت هناك ثورة سنة ١٩٢٠ ثم كانت سنة ١٩٣٠ حينما عقدت معاهدة بين بريطانيا والعراق اعترفت فيها الأولى باستقلال العراق إلا أنه رغم تلك المعاهدة ظل الاحتلال البريطاني في العراق مسيطراً عليه دائماً التدخل في شئونه الداخلية والخارجية ، وما أعجب الزمن ! فإن تلك الحال هي نفسها التي كان عليها المصريون بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكانت بريطانيا تقبض بيد من حديد على العراق .

وفي سنة ١٩٥٥ أقيمت معاهدة سنة ١٩٣٠ ولكن « نوري السعيد » كان يضح مع الاستعمار حلف بغداد ليكون بديلاً للمعاهدة .

وفي ١٤ من يوليو ١٩٥٨ قام الشعب في العراق بثورته التي أقامت الجمهورية وطوّحت بالملكية وحلّفت بغداد ، إلا أن تلك الثورة قد انتهكت عندما انحرف بها قاسم عن طريقها العربي القومي التقدمي .

غير أن « ثورة ١٤ رمضان سنة ١٣٨٢ » أعادت إلى العراق وجهه
العربي الصحيح .

ومن العجيب أن يكون للتاريخ حلقاته المترابطة هذه ، فإنه بعد أن
قامت « ثورة ١٤ رمضان » في العراق قامت « ثورة ٨ من مارس » سنة
١٩٦٣ في سورية ، هذه الثورة المباركة التي أدت إلى سقوط الانفصال .
الانفصال الذي طرأ على الوحدة التي قامت بين مصر وسورية سنة ١٩٥٨

ومن مفاخر تاريخ النضال العربي أننا ونحن نسجل تاريخ قضية
الجلاد عن مصر أن تشير إلى وحدة الهدف والنضال في الوطن العربي .

هذا الهدف وذلك النضال الذي بلورته الثورات الثلاث في الأقطار
العربية مصر وسورية والعراق التي صنعت ارادة الجماهير فيها الدول
الاتحادية الكبرى والتي تم توقيع بيانها في الساعة الأولى من صباح
الأربعاء ٢٣ من ذو القعدة سنة ١٣٨٢ الموافق ١٧ من إبريل (نيسان)
سنة ١٩٦٣ .

وهكذا رأينا من فصول هذا الكتاب أن الجلاد عن مصر كان الانطلاقة
الثورية نحو الهدف الكبير للجماهير العربية في الوحدة والحسرية
والاشتراكية ، والتصر للشعب العربي الذي يفرض ارادته .

ثم الكتاب بحمد الله

فهرس

المصفحة

الموضوع

٣	تصدير
٥	مقدمة

الباب الأول :

١١	الاطلاع الاستعمارية في مصر
١٣	الفصل الأول - الحملة الفرنسية على مصر
١٧	الفصل الثاني - التسلل البريطاني الاستعماري في مصر
٢٧	الفصل الثالث - الثورة العربية والاحتلال البريطاني

الباب الثاني :

٣٥	الاحتلال البريطاني لمصر
٣٧	الفصل الأول - سياسة الاحتلال البريطاني لمصر
٤٨	الفصل الثاني - احتجاجات بريطانيا من مسألة الجلاء

الباب الثالث :

٥٣	بعث الحركة القومية في مصر
٥٥	الفصل الأول - الحركة القومية في مصر (١٨٨٢-١٩١٤)
٦١	الفصل الثاني - ثورة الشعب سنة ١٩١٩
٧٥	الفصل الثالث - مفاوضات الجلاء
٩٥	الفصل الرابع - الفاء معاهدة ١٩٣٦

الباب الرابع :

١٠٧	الثورة العربية الاشتراكية (٢٣ يولية ١٩٥٢)
-----	---

الموضوع الملحق

١٠٩ الفصل الأول - أسباب الثورة وأهدافها

١١٣ الفصل الثاني - الثورة وقضية الجلاء

القسم الأول

١١٥ الثورة تطلب من الاحتلال الجلاء عن الوطن

القسم الثاني

١٢١ اتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤

القسم الثالث

١٣١ الإرادة الثورية تحقق الجلاء

القسم الرابع

١٣٩ تنفيذ عملية الجلاء

القسم الخامس

١٤٥ صدى الجلاء

الباب الخامس :

١٤٧ معارك تثبيت الاستقلال

١٤٩ أولا : سلسلة المناورات الاستعمارية

١٥١ ثانيا : تأميم شركة قناة السويس

١٥٣ ثالثا : العدوان الثلاثي

١٥٧ خاتمة

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢

زاد عدد الناقلات العابرة خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ ٤ مقارنة بترك العابرة في أكتوبر عام ١٩٦١ بمقدار ١٠٢ ناظلة أى بنسبة ١٢٪ اذ بلغ ما عبر منها خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ - ٨٧٨ ناظلة مقابل ٧٧٦ في أكتوبر الماضي .

وتتسجم الناقلات عدديا طبقا لاتجاهى العبور يتضح ان الناقلات العابرة من الشمال الى الجنوب قد زادت بمقدار ٥٦ ناظلة (٤٥٢ مقابل ٣٩٦) وهذا يرجع الى زيادة عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٦١ ناظلة (٤١٥ مقابل ٣٥٤) بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥ ناقلات (٣٧ مقابل ٤٢) .

وبالنسبة للناقلات العابرة من الجنوب الى الشمال فقد زاد عددها بمقدار ٤٦ ناظلة (٤٣٦ مقابل ٣٨٠) وذلك نتيجة لزيادة عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥٢ ناظلة (٤١٣ مقابل ٣٦١) اما الناقلات الفارغة فقد نقص عددها بمقدار ٦ ناقلات (١٣ مقابل ١٩) .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة في أكتوبر عام ١٩٦٢ - ١٣٣٣٥٥٠٠ طن مقابل ١١٣٣٧٠٠٠ طن فى أكتوبر الماضي مسجلة زيادة قدرها ٢٠٩٨٠٠٠ طن أى بنسبة ١٨,٧٪

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٣٪ من مجموع

الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال أكتوبر عام ١٩٦٢ بينما كانت هذه النسبة ٧٠٪ خلال أكتوبر الماضي .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٤٨١ طنا في أكتوبر عام ١٩٦١ الى ١٥١٨٨ طنا في أكتوبر عام ١٩٦٢ .

كما زاد متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقلية محملة من ٢٦٠٢٠ طنا في أكتوبر الماضي الى ٢٦٨٥٩ طنا في أكتوبر عام ١٩٦٢

السفن العابرة لأول مرة .

عبرت القنصة خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ لأول مرة ٨٥ سفينة منها ١٣ ناقلة وتزيد الحمولة الكلية لخمس منها على ٢٠٠٠٠ طن كما هو مبين بالجدول التالي :

اسم السفينة	العلم	الحمولة الكلية بالطن	الحمولة البضائع بالطن	اتجاه العبور
مورغن	ناقلية انجلترا	٢٦٦٣٦	١٨٠٣٢	جنوب/شمال
برتش هوسر	ناقلية انجلترا	٣٢٨٨٨	فارغة	شمال/جنوب
اساويريا	ناقلية ينما	٣١٩٠٣	فارغة	شمال/جنوب
فيجا	ناقلية فرنسا	٣٢٨٥٨	فارغة	شمال/جنوب
ب.س. بترسن	ناقلية ليبيريا	٣٢٦٦٠	فارغة	شمال/جنوب



المدار القومية للطباعة والنشر

لا آساع مبيد - مدونة الفصح

للمكتب { ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٨٨٨ / ٤٠٨١٤ }